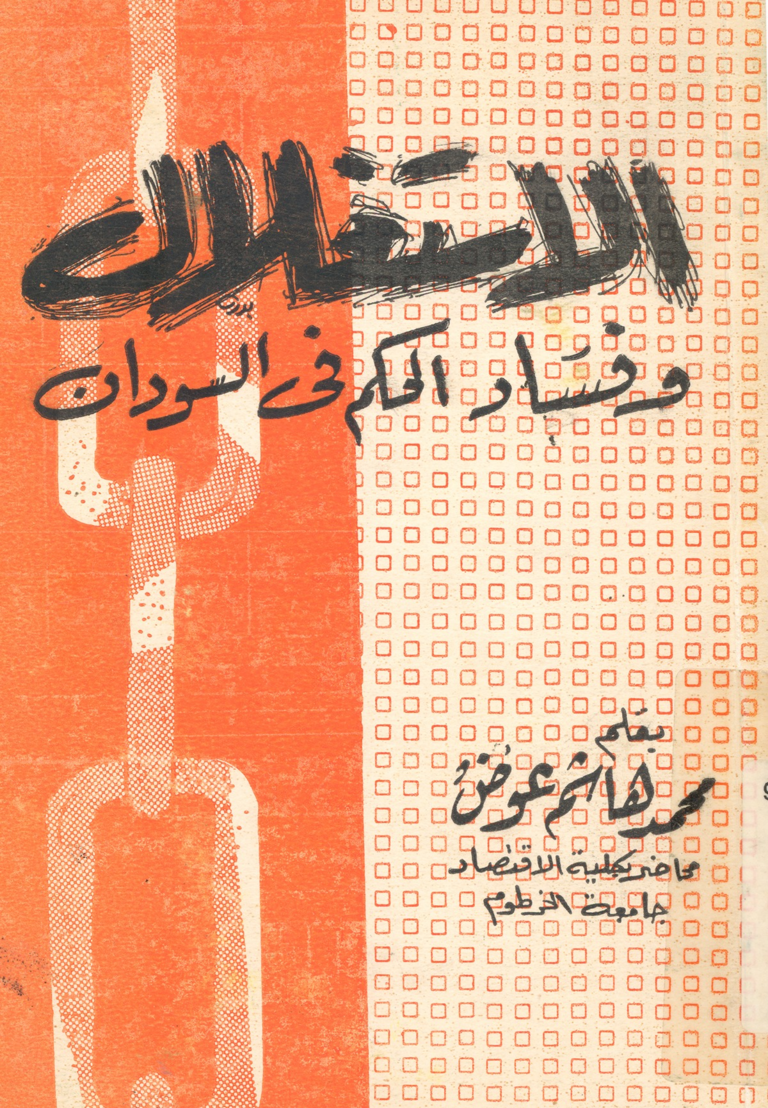

الاستقلال
وفساد الحكم في السودان
بقلم
محمد هاشم عوض
محاضر بكلية الاقتصاد
جامعة الخرطوم



بقلم
محمد هاشم عوض
محاضر بكلية الاقتصاد
جامعة الخرطوم

الفهـــرس

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..

« وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال النـاس بالاثم .. وأنتم تعلمون »

(قرآن كريم)

اهـــداء

أيها القارىء :

ان كنت تنشـد الاثارة والاسلوب المنمق .

أو كنت تريد أن تقرأ أقاصيص الفساد الشيقة . .

أو كنت مستعداً لقبول الاشاعات والاراجيف . .

أن كنت هذا أو ذاك ، فاسمح لي أن أقول لك : ليس هذا الكتاب لك . وخير لك أن توفر على نفسك مالها ووقتها وحسبك الصحف والمجلات والكتب التي تروى ظماك من ما تحب وتشتهى . . .

أما ان كنت ممن يصبرون على الاسلوب الجاف ، وعلى البحث الجاد عن الحقائق من بين أنصافها وأشباهها ، وعلى رؤية كثير من ما آمنت به وممن وثقت بهم ينهارون و يتداعون . . .

أن كنت ممن هؤلاء فاستنفر كل قطرة من صبرك وسعة صدرك وأنت تقبل علي قراءة هذا الكتاب ، فانه لك . . . ولك وحدك أهديه .

المؤلف

مقدمة

فى العشر سنين التى انسلخت منذ أن نلنا استقلالنا جربنا من اساليب الحكم ضروبا ، منها الديمقراطى ومنها الدكتاتورى، ومنها ما جاء بالتطور الدستورى البطىء ، ومنها ما جاء بالانقلاب العسكرى أو الثورة الشعبية ، كما قامت عندنا عـدة حكومات منها الحزبى والائتلافى والقومى .

ولكن تحت هـذا الخليط العجيب من الأنظمه والأوضـاع كانت احوال القطر الاجتماعية والاقتصادية تسير بأنتظام من سيىء الى اسوأ . فالفساد الادارى والخلقى تفشى بصورة مخجـلة مخزية فى قطر لم يعرف مصلحا اجتماعيا منذ الثورة المهدية الى ان اصبح الفساد أمرا لا يثير الاشمئزاز والتقزز كما كان ، بل صار يعد فنا تتطلب ممارسته فطنة وموهبة يحسد صاحبها عليها !

وقد تدهورت اقتصاديات القطر بشكل مخيف ووقع العبء على فئات ومناطق بعينها دون الأخرى من ما جعل بعضنا يقـع فريسة لتقلص كبير فى دخولهم مع ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا جنونيا ، هذا بينما قفز البعض فى وقـت قصير الى مصـاف

المليونيرات وذوى اليسار وقد بدأت الفوارق الضخمة فى الدخول والفرص وأسلوب المعيشة تظهر بين الافراد والاقاليم بصورة هددت تجانس القطر ووحدته .

وقد انعكس هذا كله فى الجو السياسى الذى اجتاحه نوع خطير من عدم الاستقرار لم تستطع الائتلافات والتجمعات القائمة أن تنهيه أو تخفيه..

ولكن الأمر المزعج حقا هو أن مفكرينا انصرفوا بكليتهم الى علاج الأمور بالدعوة الى مزيد من التجارب الدستورية لتوفير الاستقرار السياسى فكان أن ظهرت دعوة الحكم الفدرالى والجمهورية الرئاسية والحزب الواحد .. الخ . وواضح أن مفكرينا ما زالوا ينظرون الى مشكلتنا على أنها مشكلة استقرار نظام الحكم أساسا وانها يمكن ان تحل بمجرد اجراء التعديلات الدستورية اللازمة .

الا أن النظرة المدققة تظهر لنا مدى سطحية هذا الفهم للمشكلة . فمن الواضح جدا أن جهاز الحكم فى هذا القطر بصوره المتعددة برهن على أنه عاجز تماما عن تحقيق أمانى سواد الأمة وصيانة مصالحهم . فاليوم نجد رجل الشارع قد اقتنع بأنه سواء منح حق التصويت تحت حكم ديمقراطى أو منعه تحت نظام دكتاتورى ، وسواء فاز حزبه أو

خسر فليس له أمل في أن تتحسن أحواله ..ولذلك نرى الآن الرجل العادي يقابل بفتور بالغ تنازع القادة على السلطة وامتيازاتها مما يقود حتما الى عدم الاستقرار السياسى ويهدد بزوال الديمقراطية للمرة الثانية .

اذن فالبلبلة السياسية التى نقاسيها اليوم ونكتوى بنارها ليس مصدرها الانظمة الدستورية فى القطر اذ ان هذه الاوضاع ما هى الا مجرد ظاهرة من ظواهر الازمة نفسها لا غير . وانما مردها الى انفصام القيادات فى تلك الأنظمة عن اتباعها ، ورضوخها لاغراء الامتيازات التى تصحب السلطة والطامعين فيها ، وعدم تأثرها بوجهة نظر قاعدة احزابها أو ضغط الهيئات ــ دينية أم علمية أم مهنية ــ بقدر تأثرها بتوجيه مصالح معينة ومحددة . وعلاج مثل هذا الوضع لا يمكن أن يتم بتعديل اجهزة الحكم ، ولكن بتغيير فلسفة الحكم وجوهره تغييرا كاملا.

ان هذا الكتاب محاولة مخلصة لتقسير التدهور المريع فى احوال هذا القطر فى وقت ما زلنا فيه نتطلع الى حكم ديمقراطى سليم يوفر لنا الرخاء والعدالة الاجتماعية والتسامى الروحى الذى نهفو اليه . وفيه نستعرض بصراحة أسباب اقتصار السلطة على فئات ذات مصالح معينة تتعارض فى كثير من الأحيان مع مصالح

سواد الأمة ، الأمر الذى خلق الفـوارق الأجتمـاعية وعرض مقدرات البلاد وسلامتها للاخطار .

وأخيرا فهـذا الكتـاب دعـوة صـادقة الى مثقفينـا لدراسة أزمة الحكم التى أصبحت تهدد مستقبل القطر ومستقبل الديمقراطية فيه . ولعلنى أكون قد بلغت بغيتى من تقديم هذه الدراسة الى أمتى ان أصبحت ـ على علاتها ـ شاحذا للتفكير الجاد المخلص فى هذا الأمر بين مفكريها ممن يقبلون مضـمونها أو يرفضونه ، فأن هذا هو السبيل الوحيد الى ايجاد فلسـفة الحكم الصالح لقطرنا ، ولاصلاح الاوضاع قبل ان تقع الواقعة. وتشبه الليلة البارحة ...

والله ولى التوفيـق .

المستغلون .

رجال المال . .

الاقطاع السودانى

مشكلة الاستغلال الزراعى فى نظر مفكرينا محصورة فى المشاريع الخصوصية الكبيرة ، اذ هنا ــ كما يعتقد هذا النفر ــ يمكننا أن نجد نموذجا للاقطاع الذى شمل كثيرا من أقطار الشرق الأوسط . ومحور السخط والكراهية فى هذا القطاع هو صاحب المشروع الذى كثيرا مايوصف، بأنه اقطاعى يستغل المزارعين المستأجرين فى مشاريعه .والذى يقرأ عن الاقطاع السودانى الذى يتحدث عنه فلاسفة أحزابنا لايملك الا أن يحسب أن المزارع السودانى يرزح تحت نفس التنظيم الزراعى الذى عانت منه دول الشرق الأوسط الأخرى مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق . وفى تلك الأقطار تنج نظام الاقطاع من سوء توزيع ملكية الأرض ، اذ أن فى سنة ١٩٥١ كانت فى مصر ١ ½ مليون أسرة زراعية بلا أرض ومليون أسرة تبلغ ملكية كل منها فدانا واحدا ، بينما كانت ملكية ثلثى الأرض فى أيدى أقل من ١٪ من الأسر الزراعية . وفى عام ١٩٥٢ كانت ٨٥٪ من أراضى العراق متركزة فى أيدى ٣٩٪ من السكان بينما كان ٨٥٪ من الملاك يملكون ٨٪ فقط من الأرض الزراعية فى القطر .

وقد كانت هناك سمة ثانية للاقطاع العراقى والمصرى وهى استغلال المالك الحقيقى للارض للمزارع المستأجر لأرضه على أساس اقتسام غلة الأرض التى يزرعها المستأجر دون أن يزوده المالك بأى آلات زراعية حديثة الا فى القليل النادر • والسمة الثالثة هى ارتكاز الاقطاعيين من الباشوات المصريين ومشايخ العرب والأغوات الأكراد ومرابى المدن فى العراق على ملكياتهم الشاسعة للتوصل الى الحكم وارتقاء أعلى مناصب الدولة الى أن اطاحت بهم الثورات العسكرية فى الخمسينيات •

وواضح أنه لاتنطبق أى من هذه السمات على النظام الزراعى فى هذا القطر • فالاقطاعيات ــ كما يحلو للبعض تسمية المشاريع الخاصة الكبيرة ــ لاتبلغ مساحتها كلها ــ صغيرها وكبيرها ــ المليون الواحد من الأفدنة فى قطر تبلغ مساحة الأرض المزروعة فيه حوالى ٧ مليون فدان والأرض القابلة للزراعة ١٠٥ مليون فدان على الأقل ! وحتى فى المشاريع الضخمة نجد أن الملكية الحقيقية للارض اما فى يد الدولة أو يد صغار الملاك الذين انضموا بأرضهم الى تلك المشاريع،فالمستأجر الحقيقى هو صاحب المشروع لا المزارع ، والقاعدة فى هذه المشاريع أن يعمل أصحابها بمقتضى رخصة لاتتجاوز الخمسة عشر سنة قابلة للتجديد أو السحب بعد انقضاء المدة •

ومن جهة أخرى نجد أن نظام المشاركة القائم فى هـذه المشاريع هو جوهـرة النظام القائم فى الملكيات الصغيرة منـذ مجىء العرب الى هذه الديار ، بل أنه يطابق النظـام القائم فى القطاع الحكومى مثل مشروع الجزيرة • وكلا هذين القطاعين لايشملهم وصف الاقطـاع الذى يخلعـه البعض على المشاريع الخصوصية الضخمة فى هذه البلاد • كما أننا نجد أن السـمة المميزة لهذه المشاريع هو استعمال الطرق الحديثة للرى والانتاج الزراعى مما كان له أثر كبير فى زيادة انتاجية الأرض وحرص صغار الملاك على الدخول طوعا فى هذه المشاريع • و فى كـلا هذين الأمرين نجد فارقا كبير بين الاقطاع فى السودان وفى مصر والعـراق •

وهذا ينطبق أيضا على السـمة الثالثـة التى برزت فى الاقطاع المصرى والعراقى وهى استيلاء الاقطاعيين على أجهزة الحكم اعتمادا على ملكياتهم الشاسعة ومساندة أتباعـهم لهم• ففى السودان جاءت المشاريع الزراعية نتيجة لاتساع نفـوذ بعض الأفراد والفئات التى سعت الحكومـات الاستعماريـة والوطنية لاكتسابهم ، ولم تكن تلك المشاريع أساسا لنفوذ أولئك الأفراد وتلك الفئات • وهذا لا ينفى وجـود صلة بين ملكيـة المشاريع الضخمة ودوائر الحكم فى هذه البلاد ولكنه يوضـح

طبيعة هذه العلاقة وهى أن الحكومات ى هذه البلاد فى الواقع توجد المشاريع الزراعية الضخمة لكى تسندها ، وليس العكس كما كان الحال فى مصر والعراق وبعض الأقطار الأخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية.

اذن فما عندنا لايمكن أن يكون اقطاعا بالمعنى المألوف اذ أنه يفتقر الى أهم مميزات الأقطاع . فالصلة بين صاحب المشروع الزراعى والمزارع المستأجر ليست صلة مالك الأرض بالمزارع الأجير الذى لا أرض له ، وهى ليست صلة الزعيم السياسى بالتابع ، كما أنها ليست صلة مفروضة فرضا على الأخير ، ولا هى بالصلة الدائمة ولا التى تؤدى الى الحد من انتاجية الزراعة .

وعليه فان مفكرينا ركزوا همهم فى جزء صغير لايتعدى العشر من قطاعنا الزراعى فى مساحته ثم جاءت نتيجة تحليلهم لمشاكل هذا الجزء بعيدة كل البعد عن الواقع . وحقيقة الأمر أن مفكرينا ـ وهم مولعون باستيراد الشعارات البراقة من أقطار قد تختلف ظروفها تماما عن ظروفنا ـ أرادوا لنا أن تكون عندنا مشكلة اقطاع لاسباب سياسية بحتة .وهم بعد أن اقتنعوا ـ أو أوهموا أنفسهم ـ بوجود هذه المشكلة راحوا يضعون لها الحلول فى شكل مشروع اصلاح زراعى كامل .. ونقطة

الارتكاز فى هذا المشروع هو ابعاد الاقطاعى أو صاحب المشروع من مركز الانتاج واستبداله بجمعيات تعاونية من مزارعى المشروع • وبديهى أن الحلول المبنية على الفهم الخاطىء لايمكن أن تفيد الا بمحض الصدفة •

المهول هو رأس الأفعى :

اننا فى هذا القطر مقتنعون بوجود استغلال فظيع للمزارع السودانى يظهر فى حرمانه من المشاركة فى ارتفاع المعيشة الذى نعمت به أغلب قطاعات الشعب • بل اننا نعرف أن المستوى المعيشى لبعض المزارعين فى هذا القطر فى تدهور مستمر ، وأن الكثيرين هجروا الزراعة فى الوقت الذى اغتنى البعض من الزراعة فى هذا القطر من دون المشاركة فى الانتاج الزراعى• وهذا الاستغلال الذى نلمسه ونشاهده لاينسحب فقط على مزارعى المشاريع الخاصة ولكنه يشمل أصحاب المزارع الصغيرة المستقلين ومزارعى القاع العام أيضا • ولذلك فلابد من تحليل جديد لهذه المشكلة يوضح المصادر الخفية للاستغلال فى هذا الميدان الهام من ميادين اقتصادنا القومى •

ان الحقيقة الأولى التى فاتت على مفكرينا هى اختلاف العلاقة بين عناصر الانتاج المختلفة فى القطاع الزراعى عندنا عن مثيلتها فى القطاعين الزراعى المصرى والعراقى •

فالشيء المميز للقطاع الزراعي السوداني من رصيفيه في مصر والعراق قبل ثورتيهما هو وجود الممول دائما خارج الشراكة التي تكون دائما بين أصحاب عناصر الانتاج الأخرى ــ العمل والأرض والتنظيم • فبينما نجد الممول في العراق يصبح مالك الأرض وشريكا في الانتاج ، ونجد مالك الأرض في مصر يصير ممولا ويبقى شريكا في الانتاج كذلــك ، نجد أن الممــول في السودان لايدخل الميدان الانتاجي كشريك له نصــيب معلوم في غلة الأرض بل يفضــل نوعا من العلاقة الخارجية مع بقيــة العوامل المشاركة • وهذه العلاقة غالبا ماتكــون علاقة تمويل مقابل فائدة ثابتة ، أو احتكار شراء ــ أو تسويق ــ انتــاج الشركاء ، أو كلا الشرطين معــا • هذا الممول الذي تتحــدث عنه هو تاجر الشيل في القطاع التقليدي ، وهو البيوتات المالية في القطاع الحديث • وهما مصدر الاستغلال في القطاع الزراعي السوداني • (١)

ولكن فلنتساءل أولا : ماهو التعليل لهــذه الظاهرة ــ ظاهرة بقاء الممول في السودان بمعزل عن الشراكات بينما نجده في مصر والعراق يصبح عادة مالك الأرض وطرفا في الشركة ؟ ان

(١) بديهي أن ليس كل قرض يقدمه ممول يعد استــغلالا ولا يمــكن أن نعتبر كل ممــــول مستغلا .

مرجع هذه الظاهرة ليس هو اختلاف فى طبيعة الممول السودانى أو فى مركزه ، فخدمات الممول مرغوب فيها بشدة فى كل الأقطار التى تتسم اقتصادياتها بندرة رأس المال • وأهمية الممول السودانى وقوة مركزه فى القطاع التقليدى لاترجع لحاجة المزارع لرأس المال الثابت اذ يستطيع أغلب ملاك الارض أنفسهم بناء السواقى التى تعد أهم صور رأس المال الثابت ، ولكنه يرجع أساسا الى تقلبات دخل الشركاء من المحصول مما يجبرهم على الاستلاف من الممولين (الذين هم فى الغالب تجار الشيل) لأجل تمويل مشترواتهم وعملياتهم الزراعية ريثما يحل الموسم التالى (١) • أما فى القطاع الحديث فيستمد الممول قوته من عدم استطاعة المالك الصغير اشتراء طلمبة رى تمكنه من زيادة انتاجه محسوسة • وعليه فان خدمات الممول فى قطاعى الزراعة فى السودان لاتقل ندرة عن مثيلاتها فى مصر والعراق • وفى القطاع التقليدى نجد أن الكثيرين قد وقعوا فى دينه الى درجة يحق لهم معها الاستيلاء على أراضيهم كما فعل مرابو العراق مع مدينيهم • ولكن شيئا واحد يقف أمام بلوغ الممول السودانى نفس مابلغه الممول العراقى من استحواذ على أرض مدينيه، وتلك

(١) يقول و. كامبل فى «تقرير عن امكانية تطبيق جمعيات التعاون فى السودان » : استطعت بعد جهد جهيد أن اقدر الربح الذى يضطر المزارع الى دفعه فكان فى بعض المعاملات ٢٠٠٪ وفى أخرى ٣٠٠٪ و ١٢٠٠٠٪ !! (ص ١٥) •

قيودا شديدة على بيع الملاك الصغار أراضيهم للرأسماليين • وقد كتب مدير الزراعة فى عام ١٩٠٤ : اعتقد أن هناك اتجاه نحـو هو مجموعة المراسيم التى اصدرتها الحكومة منذ ١٩٠٠ لتضع اختفاء المالك الصغير بتحول أراضى النيل الى أيدى الرأسماليين المحليين (المرابين) ومن ثم الى الأوربيـين (١) وقد كان لهذه المراسيم اثر كبير فى منع تسرب أراضى المدينين للمرابين فى القطاع الزراعى التقليدى فى السودان كما حدث فى العراق وسوريا • وبما أن المولين عادة يميلون الى الدخول فى مشاركات الانتاج فقط اذا آلت اليهم ملكية الأرض فان المولين السودانيين فضلوا الوقوف خارج هذه الشراكات •

أما فى القطاع الزراعى الحديث فى السودان فلم يكن فى وسع المولين الا الحصول على رخصة لاقامة مشروع على أرض زراعية تملكها الدولة أو الأفراد • وقد فضل كثيرون منهم أن يدخلوا فى الشراكات ولكن بوصفهم منظمين لا ممولين ،فالمنظم منهم يتولى التحصل على رأس المـال اللازم لتمويل الانتاج، وحتى يكون هذا المال ملكه هو تقتضى العادة بأن تبقى الفائدة

I) Gaitskell: Op, cit,; P. 46.

على هذا المال شيئا خارج الشراكة الفعلية فيقوم المنظم بتسديدها (أو استلامها) أولا بأول .

وهنا أيضا لايجد الممول حافزا للدخول فى الشراكة كممول من دون أن تكون له ملكيـــة الأرض وبقائـــه خارج الشراكة يحتفظ الممول السودانى لنفسه بحق المطالبة بالفائدة المستحقة له بغض النظر عن حجم الغلة وسعرها بينما يتقلب نصيب الشركاء بتقلب قيمة المحصول . وهذا التفادى لتقلبات الدخل يكفى وحده لاغراء الممول بالابتعاد عن الشراكات بين عوامل الانتاج .

ومن مكانه المنعزل الأمين هذا يفرض الممول سلطاته على الشركاء ، حتى وان كان هو أحدهم بحكم كونه المنظم بجانـــب كونه الممول ، وذلك لأن كل مايتركه يفلت مـــن نصيبه كممول لاينالله عنه الا جزء قليل بنسبة نصيبه كشريك منظم . ويعتمـــد الممول هنا على ندرة رأس المال الذى فى يـــده فيطالب باقصى الشروط واجحفها ، (1) فيستغل الشركاء سواء أكانوا مزارعين أو أصحاب مشاريع أو ملاك أراضى أشنع استغلال .

(1) يقـــــدر اتحاد منتجى القطن بالسودان جملة المديونية المتبقية على أصحاب المشـــاريع للممولين بستة ملايين جنيه على الأقل ! ولهـــذا يرحـــب بعض الممولين بفكـــرة تأميـــم هـــذه المشاريع لاتحويلها لتعاونيات .

ويذكر السيد محمد مكاوى مصطفى فى مقاله (التمـــــويل وتكوين رأس المال فى القطـــاع الخاص بالســـودان : مجـــلة ادارة الاعمال ـــ عدد ١، ص ١٣ أن الفـــائدة التى يتقاضـــاها المـــــولون تتراوح بـــين ١٥ و ٢٥ ٪ !!

هذا اذن هو المصدر الحقيقى للاستغلال فى اقطاعنا الزراعى. انه المول سواء كان تاجر الشيل فى القطاع التقليدى ، أو البيوتات المالية (١) فى القطاع الحديث . وبما أن المول عادة مختلف منعزل وبما أنه عادة يتعامل فقط مع صاحب المشروع (أو المنظم) وربما يكون هو صاحب المشروع نفسه ، فان الجمهور عادة يخلط بين الأثنين ويحسب أن المستغل هو صاحب المشروع (٢) وحده وينسى أو يجهل المول الذى هو مصدر الاستغلال الحقيقى حتى لأصحاب المشاريع فى كثير من الاحيان .

الديون هى طريق الاستغلال !

ان التقلبات المستمرة فى كميات وأسعار المحاصيل هى التى أرغمت الكثيرين من مزارعى القطاع التقليدى على الاقتراض من الممولين لمواجهة التكاليف الانشائية مثل الطلمبات والجرارات الخ .. وهى مبالغ لايقدر عليها الا القليل لهذا نجد أن اخطبوط

(١) يذكر الدكتور سعد ماهر حمزة فى كتابه « البنوك والنقود فىالاقتصادالسودانى »، عدد من الممولين منهم«أبوالعلا ودائرة المهدى وعبد المنعم وراى ايفانس وكنتوميخالوس وشركة خورى وشركة التمويل الزراعى . (ص ١٣٦)

(٢) هذا لا ينفى أن بعض أصحاب المشاريع يستغلون المزارعين عند تحديد واجباتهم وأنصبتهم وتسديد حساباتهم . ولكن مثل هذا الاستغلال يمكن انهاؤه تالعمل الاداري الحازم وحده .

التمويل قد أمسك بكل نواحى القطاع الخاص سواء أكانت مشاريع زراعية كبيرة أو مزارع صغيرة تعمل بوسائل الانتاج التقليدية . وحتى فى المشاريع الحكومية والتعاونية اجد اخطبوط التمويل ممسكا بالمزارعين . ففى بعض المشاريع الحكومية لا تتولى الحكومة تسويق أى من المحصولات كما هو الحاصل فى مشاريع المديرية الشمالية ، وفى بعضها تتولى تسويق البعض فقط (كالقطن فى الجزيرة) وتترك الأخرى للمزارعين لتسويقها وفى هذا الحال يلجأ المزارع الى تجار الشيل لتسويق محصولاته بواسطتهم وما يلبث برهة الا ويقع فى برائنهم . وقد قيل أن أنصراف الكثيرين عن الزراعة فى المشاريع الحكومية فى المديرية الشمالية وجبال النوبة يرجع الى هذا العامل .

وفى القطاع التعاونى نجح التعاون فى تحسين وسائل الزراعة وفشل فشلا ذريعا فى احتكار تسويق انتاج مزارعيه وانهارت جمعيات التسويق والتسليف بسبب سيطرة تجار الشيل على المزارعين . ورد عرضا فى كتب (دور التعاونيات فى التنمية الاقتصادية فى السودان) أن التعاون هو النظام الوحيد الذى يمكن أن يستفيد منه الفقراء الذين لم يصلوا درجة العوز تحت عبء الدين الثقيل (١) . ومما لاشك فيه أن الكثيرين من مزارعينا قد بلغوا درجة العوز تحت عبء الدين الثقيل لتجار

(١) مصطفى محمد عوض الله : التسليف الزراعى التعاونى ، ص ٣٨ .

الشيل . والتعاونيات تعتمد كليا على رهن المحاصيل والأرض كضمان لسلفياتها ، ولكن محاصيل أغلب المزارعين مرهونة لتجار الشيل وبذلك ينعدم ضمان المحصول الذى تطلبه البنوك كما أن الديون قد تراكمت على كثير من الزراعيين لدرجة أن الأرض نفسها أصبحت فى حكم المرهونة لتجار الشيل ، وبذلك انعدم هذا الضمان أيضا . ولهذا لم يجد المزارعون مناصا من اللجوء الى تجار الشيل أنفسهم حين أردوا تكوين جمعيات طلمبات وجرارات زراعية ، ورحب التجار بهذه الجمعيات لأنها تزيد المحاصيل المرهونة لهم وتزيد من اعتماد المزارعين عليهم. ولكن هؤلاء التجار حاربوا بشدة قيام جمعيات التسليف والتسويق التعاونى التى تحرمهم من احتكار تمويل وتسويق محاصيل المزارعين.ولهذا نجد أن الجمعيات الأخيرة فشلت تمامافى المديرية الشمالية رغم النجاح الساحق الذى لقيته جمعيات الطلمبات حتى أن حوالى ٦٤ جمعية تسويق وتسليف زراعى قامت فى تلك المنطقة ثم مالبثت أن صفيت . وقد كان قيام هذه الجمعيات لفترة قصيرة كارثة عليها ، لأن عنصر الثقة فيها من جانب الأعضاء والممولين تلاشى وعنصر الثقة هذا من أهم العناصر فى دنيا التمويل .

هل هذا هو الحل ؟

مازالت آمال المزارعين الصغار وأصحاب المشاريع فى التحرر من استغلال المولين متعلقة بشيئين : التعاونيات والبنك الزراعى . ففى التعاون قد يجد صغار المزارعين وسيلة لجمع مدخراتهم الصغيرة فى وحدة كبيرة تكون ضمانا كافيا للسلفيات التى ينشدونها . وفى البنك الزراعى قد تجد هذه التعاونيات فرصة لتفادى المولين الاستغلاليين . ولكن الذى نراه ونسمعه اليوم هو اتهامات متبادلة بين هذين الجهازين . فالبنك الزراعى يتهم التعاونيات بأنها غير جادة وغير منظمة ، وأنها تريد معاملة خاصة بينما لاتقدم الضمانات الكافية ، ثم أنها تقوم ولاتلبث أن تزول تاركة وراءها ديون ميتة . والتعاونيات تتهم البنك بأنه يحصر رأس ماله الصغير فى تسليف المشاريع الخصوصية الكبيرة وفى مناطق ومحاصيل معينة وأنه يطالبها بضمانات لا تستطيع تقديمها ، وأنه يعتمد على المولين الذين لجأت اليه هربا منهم — كوكلاء تجاريين ووسطاء فى تمويل تلك الجمعيات ولاتزال رحى هذه المعركة دائرة ، ونحن لانخلص منها الا بنتيجة واحدة هى أنه لا أحد — لا البنك الزراعى ولا التعاونيات

بصورتهما الراهنة ــ يستطيع أن ينقذ صغار المزارعين وكبارهم من براثن المولين •

والحقيقة المرة هى أن تحويل كل المشاريع الخاصة الكبيرة الى تعاونيات وتحويل البنك الزراعى الى بنك تعاونى لن ينقذ هذه الجمعيات من براثن المولين مادامت التعاونيات تحتاج الى التسليف ، ومادام البنك التعاونى عاجزاً عن توفير كل السلفيات التى تنشدها التعاونيات والمزارعون الصغار ، ومادام البنك يطالب هذه التعاونيات بايجاد جزء من المبلغ الذى تحتاج اليه بطرقها الخاصة التى غالبا ماتعنى اللجوء الى المولين أنفسهم • ان المزارع السودانى الذى يحتاج للمال ــ سواء أكان ذا مزرعة صغيرة أو صاحب مشروع كبير أو عضوا فى جمعية تعاونية أو مشروع حكومى ــ لابد أن يلجأ الى هذه البيوت المالية ليظفر بالمال الذى لايستطيع أن يجده عند البنك الزراعى أو التعاونى المحدود الامكانيات أو لايجاد ذلك المال الذى يطلبه منه البنك كمساهمة فى التكاليف • هذا كله بجانب السلفيات الخاصة التى يرغم المزارع على أخذها ولاتسمح له التعاونيات أو البنك الزراعى بأن يذكرها مجرد الذكر مثل سلفيات الوفيات والأفراح ، وهذه السلفيات تكون فى الواقع جزءا ضخما من مجموع السلفيات التى يأخذها المزارع و لاأمل له فى أن يجدها الا عند الاصدقاء أو المرابين !

ان تأميم البنوك فكرة جمة المزايا ولكنها لن تحل مشاكل المزارعين الصغار • ذلك لأن التأميم المقترح يشمل البنوك الأجنبية التجارية وليس البيوتات المالية • والبنوك التجارية فى السودان معروف عنها أن تفضل أن تمول الانتاج الزراعى عن طريق هذه البيوتات المالية حتى تبتعد عن المخاطر التى يتعرض لها الممول الزراعى وحتى تتمكن من تقاضى فائدة كبيرة أكثر من ماتسمح به القوانين • وحتى البنك الزراعى نجده قد قبل مبدأ التسليف عن طريق هذه البيوتات المالية لعدم استعداده للمخاطرة فى التسليف بغير ضمانات كامله ، ولاحتياجه الى (خبرة) هذه البيوتات فى ميدان التمويل الزراعى • اذن فتاميم البنوك لن يقضى على هذه الفئة وانما قد يقوى مركزها باعتبارها الساعد الأيمن لبنوك الحكومة كما كانت فى البنك الزراعى ! بجانب هذا فان تأميم البنوك لن يمس القطاع التقليدى من قريب أو بعيد ، ذلك القطاع الذى يقع فى دائرة تجار الشيل لا البيوتات الممولة •

هذه اذن هى المشكلة الحقيقية فى قطاعنا الزراعى • انها مشكلة الاستغلال الذى يعانيه المزارع — صغيرا وكبيرا — من الممول • وليست هى أساسا مشكلة استغلال مالك الأرض أو صاحب الحكر الزراعى للمزارع كما يتوهم مفكرونا أو كتابنا•

اذن فليس عجيبا أن نجد أن مشروع الاصـــلاح الزراعى الذى ينادى به المنادون الآن يخطىء هدفه ، ولايزعج المستغل الحقيقى الذى مازال وادعا هانئا تحت شعار تشجيع رأس المال المحلـــى واجب وطنى • ومن آثار خطأ مفكرينا فى التعرف على المستغل الحقيقى أن أساءوا تقدير خطر الاســتغلال فى اقتصــادنا • فالاقطاعى العراقى والمصرى الذى يقتسم الغلة مع المزارع يحاول بالطبع أن يقلل تكاليفه الانتاجية وأن يزيد نصيبه من الغلة بقدر الامكان ، ولكنه مضطر بحكم ارتفاع تكاليف الحياة الى محاولة زيادة دخله بالوسيلة الوحيدة الباقية له وهى زيادة الانتاج • غير أن الممول الذى يرفض المشــاركة فى الغلــة ويصر على تقاضى الفائدة القصوى بغض النظر عن زيــادة الانتاج وقتــله ، هذا الممول يتجه بجشعه وأنانيته الى تحصيل كل مايمكن تحصيله من المزارع وان أدى هذا الى صرفه عن الانتاج أو اهمالـــه لتحسين وسائل الانتاج فى سبيل توفير الفائدة التى يتقاضــاها الممول • لهذا نجد أن فى البلاد اتجاه فعلى لتضاؤل الانتاج رغم ارتفاع أسعار المحاصيل بفضل سلب الممول للمزارع من أغلـــب دخله ، كما حدث فى مشاريع الحكومة فى المديرية الشمالية وفى

غرب السودان ، وهذا مالم يحدث قط فى العراق أو مصر حتى فى أظلم عهود الاقطاع وأحلكها .

أخطبوط التمويل !!

ان استغلال المولين ليس مقصورا على القطاع الزراعى. ولكنه يمتد الى كل جوانب الحياة العصرية . وسنكتفى بذكر ميادين ثلاثة أخرى بجانب ميدان الانتاج الزراعى شملها اخطبوط المولين . تلك الميـادين هى : تجارة الجزئة ، وأراضى المدن ، والمؤسسـات .

أما فى تجارة التجزئة فنجد بعض تجار التجزئة يقرضـون زبائنهم بغرض احتكار مزابنتهم ثم رفع الأسعار لهم . كتـب د .هـ . كامبل عن مشاهدته فى امدرمان عـام ١٩٤٨ فقال ان الفرد ينفق كل دخله قبل استلامه ثم يشترى من التجار المحليين — وقد تعود صغار التجار أن يكون لهم دين مستديم يبـلغ عشرة أو عشرين جنيها على زبائنهم . وكانوا لذلـك يرفعون الأسعار الى ٢٥٪ أو ٥٠٪ من السعر الأصلى فى أى بضاعـة يعرضونها لزبائنهم مما يجعلهم — حتى لو فقدوا هـذا الدين المستديم — رابحين فى معاملة الزبائن . (١) وفى كثير من الأحيان

---

(١) شرحه ، ص ٣ .

يكون الزبون عالما بالاستغلال الذى يتعرض له ولكنه لايجد مناصا من السكوت . هذا العامل هو الذى جعل المسئولين يشكون فى كثير من الأحيان من عدم تعاون الجمهور معهم فى مراقبة الأسعار بشكوى التجار الذين يخالفون التسعيرة الرسمية . ففى سنة ١٩٤٤ شكا مدير التموين للمجلس الاستشارى أنه قد اتضح جليا من عدم استعداد الجمهور لتقديم شكواهم للبوليس أن مراقبة الأسعار غير مجدية اذا لم تشمل الرقابة التوزيع أيضا . (١) وقد عزا بعض هذا الخوف من الالتجاء للبوليس الى فقدان الشجاعة الأدبية أو الخوف من أن يضعهم التجار فى القائمة السوداء . (٢)

وتوزيع الأراضى السكنية ميدان آخر نجد فيه وضعا يشبه الوضع القائم فى القطاع الزراعى ان لم يفقه سوءاً . ذلك أن تزايد عدد السكان فى هذا القطر ، واشتداد الهجرة الى المدن ، وارتفاع تكاليف مواد البناء كلها أدت الى ايجاد مشكلة السكن فى كثير من مدن السودان . وكان لابد من أن تتوسع المدن وتنتشر رقعتها . وهذا عادة يعنى التوسع فى الأراضى التى تمتلكها الدولة ، ولتوزيع هذه الأراضى على السكان اتبعت

---

(١) المجلس الاستشارى : الدورة الرابعة ، ص ٦٢ .

2) *Governor General Annual Report, 1944; P, 137.*

الدولة عدة طرق : فهى قد توزع الأرض خالية أو بعد بناء منازل عليها ، وهى قد توزع القطع بمنحها لأشخاص بعينهم بالسعر الأساسى أو بطرحها فى مزاد مفتوح ، أو مزاد مقفول يشترك فيه المواطنون من ذوى الدخول المتقاربة • ولكن فى كل الحالات كانت النتيجة واحدة : اما أن يستولى الأثرياء على الأراضى مباشرة بالدخول فى المزادات المفتوحة بأنفسهم والمقفولة بواسطة وكلائهم ، واما أن تؤول لهم بطريقة غير مباشرة ببيع الفائزين بالقطع من الفقراء ومتوسطى الحال لقطعهم أو رهنها عند هؤلاء الأثرياء •

وبيع القطع أو رهنها للاثرياء يحدث كثيرا فى هذا القطر لأن العثور على ثمن قطعة الأرض ــ على عسره ــ يعتبر أيسر كثيرا من تدبير تكاليف البناء والتى تبلغ ــ حسب التقدير الرسمى ــ عشرة أضعاف تكاليف شراء قطعة الأرض • والحكومة لاتمنح كل الفائزين بقطع الأرض سلفيات للبناء بينما تشترط عليهم أن يبنوا فى زمن وجيز وألا نزعت منهم الأرض ، ولهذا يتجه الكثيرون من المواطنين الى دخول المزادات بغرض العثور على قطعة أرض وبيعها بثمن عال للاثرياء يأسا من أن يستطيعوا بناءها ، أو طمعا فى الربح من مثل هذه الصفقات ، اذ أن القانون لايمنع الفائز بقطعة أرض من شراء

قطعة أخرى ، ولأن القانون الذى يحرم بيع القطع المعروضة فى المزاد الايطابق قط . والمواطنون الذين يدخلون فى المزادات بغرض الحصول على قطع أرض للبناء تضطرهم ظروفهم الى اللجوء الى المموليں ، وسرعان مايغرق أكثرهم فى الديون وينتهى الأمر بانتقال الملكية الفعلية للممول ! .

لهذا يشاع أن احد التجار استطاع وحده ان يحصل على ٧٢ قطعة من القطع التى وزعت على مواطنى ديوم الخرطوم القديمة ، وان الـ١/٠٠ قطعة التى وذعت على سكان الديوم فى الخرطوم بحرى آلت جميعها الى التجار . وهكذا نجد أن المموليں حظوا فى مجال الأراضى السكنية بمالم يحظوا به فى مجال الأراضى الزراعية ، لأن القانون الذى يمنع انتقال أراضى الحكر السكنية اليهم لايطبق ، بينما يطبق قانون بيع أراضى الأهالى الزراعية لعام ١٩٢٥ بدقة وصرامة . فكانت النتيجة هى هذه الملكيات العقارية الضخمة التى نشاهدها فى كل مكان والتى تضم عشرات البيوت والدكاكين والمخازن وخلافها : والتى تبلغ مقدار دخلها الشهرى أضعاف ماتدره الملكيات الزراعية الشاسعة فى عام كامل ! .

واخطبوط المموليں لايسيطر على الافراد فقط وانما يمتد

الى المؤسسات والهيئات كذلك . وهنا نجد أن الكسب الذى يسعى له الممول غالبا مايكون أدبيا فى صورة احتلال مكان الصدارة فى مجموعة ما ، أو كسب الانصار والمؤيدين أو بث الدعاية لشخصه أو مجموعته أو عمله . وفى هذا القبيل نجد تمويل بعض رجال الأعمال للاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والصحف المستقلة . وبالسيطرة على هذه المؤسسات يستطيع الممولون ذر الرماد على الأعين بكسب تأييد الفئات الساذجة لمشاريعهم الاستغلالية وخلق الجو الملائم لاستغفالها واستغلالها .

.. ورجال الاعمال

رجال الأعمال .. والفشل الذريع !

« سنشجع القطاع الخاص للقيام بدوره الاساسى فى تنمية اقتصاديات البلاد فى الحقل التجارى والصناعى والزراعى ايمانا منا بخدمته للاقتصاد القومى فى الأعمال التى تستدعى المبادرة والمخاطرة .. فى غير استغلال أو احتكار » (من ميثاق الحكومة الوطنى)

* * *

فى سنة ١٩٥٦ أصدرت الحكومة قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدق عليها ، وفى عام ١٩٦٢ فتح البنك الصناعى أبوابه . وقيل يومها أن «البلاد ستشهد ميلاد جيل جديد من رجال الأعمال الاكفاء والصناع المهرة » . (١) وفى عام ١٩٥٩ أعلنت الحكومة عن سياسة تفضيل السودانيين فى ميدان التجارة الخارجية وراح المسئولون يهللون لقيام « طبقة جديدة من المستوردين الوطنيين بالاضافة الى المستوردين القدامى ركزت الاقتصاد الوطنى فى هذه الناحية » . (٢)

(١) البنك الصناعى السودانى (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦١) ص ٦ .

(٢) مجلة التجارة والصناعة ـ عدد ١٠ (١٩٦٠) ص ١٣ .

ونحن فى هذا الفصل سنركز أنظارنا فى هذه الميادين التى تضم خلاصة رجال الأعمال الوطنيين ، والتى اقتحمتهـا الدولة كمعاون ومشجع للرأسمالية الوطنيـة . وسنحاول أن نقـدم تقييما موضوعيا لنشـاط رجال أعمالنـا فى هـذه المجـالات . ولنبدأ بميدان الصناعة .

الصناعة ـ خرافة الصناعات الخاصة !

يقول المسئولون أن سياسة الحكومـة الآن هى أن تترك المجال لرأسمال المـال الفردى للقيام بمهمة التصـنيع فى البلاد . ولكن فى الحالات اتى لايسـتطيع رأس المال افردى الايفـاء بالغرض فيها فان الحكومة تتكفل بالقيام بها [١] والسبب الذى يقدمه المسئولون لترك ميدان اتصنيع لرأس المال اخاص هـو يقدمه المسئولون لترك ميدان التصنيع لرأس المال الخاص هـو وروح عالية للعمل والانتاج . وقد أصبح معـروفا أن هاتـين الصفتين تتوفران فى ميدان الصناعات الخاصة » [٢] !

غير ان النظرة المدققة ترينا أن الصناعات الخاصة هذه ماهى الا صناعات حكومية مسجلة بأسماء أفراد . وأن المجهود الفردى فيها يكاد يكون لاشىء بجانب المجهـود الحكومى فى هـذا

(١) مجلة الصناعة والتجارة ـ عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٦١.

(٢) البنك الصناعى السودانى (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦١)، ص ٣ .

الميدان ، وأن الصفات المطلوبة فى هذا المجال مفقودة فى رجال الأعمال فى هذاالقطر .

ولنترك الاشراف والتوجيه الذى تقوم به كل دولة ، ولنترك أيضا الخدمات الأولية التى توفرها الدولة كتمهيد لقيام الصناعات والتى تعهدت بها الحكومة فى هذه البلاد مثل توفير المواصلات والقوى المحركة والتدريب المهنى الخ . ولننظر الى الخدمات المباشرة التى تقدمها الحكومة للصناعات الخاصة وسنجد أنها تشمل الآتى : اعداد بحوث منظمة عن قطاعات جديدة تلائم طبيعة الصناعات الخاصة واخطار المستثمرين بنتائج تلك البحوث ، تقديم سلفيات عن طريق البنك الصناعى قد تصل الى ٦٠٪ من جملة التكاليف اللازمة للمشروع ، منح قطعة أرض بالسعر الأساسى ، الاعفاء من كل أو بعض الرسوم على المعدات والآلات والمواد الخام المستوردة ، تسهيل دخول الفنيين الأجانب وغيرهم من الموظفين ، استهلاك قيمة الموجودات بضعف الفئات المسموح بها الآن ، اعتبار كل الخسائر التى تحصل أثناء مدة التخفيض كأنما لو أنها حصلت فى السنة الأخيرة من المدة المقررة للاعانة ، اعفاء الخمسة فى المائة الأولى من الأرباح من الضريبة التجارية وتحصيل نصف الضريبة المقررة فقط عن كل مازاد عن الخمسة فى المائة وذلك لمدة تتراوح بين سنتين وخمسة ، اعطاء المستلفين من

البنك مهلة للتسديد حتى يقوم العمل ويبدأ الانتاج المحلى ، فرض عوائد جمركية عالية على السلع المستوردة المنافسة أو منعها بتاتا من الدخول، اعطاء ضمانات بالحصول على طلبات مؤكدة من مشتريات الحكومة • واللجنة الاستشارية التى تنظر فى طلبات المستثمرين لهاصلاحية التوصية بمنح المشروع المصدق عليه احدى أو بعض أو أكثر هذه المساعدات المبينة أعلاه على سبيل المثال لا الحصر !!

وانه يبدو غريبا جدا أن تجىء الحكومة بفكرة لمشروع وتدفع ٦٠٪ من تكاليفه ، ثم تتنازل عن أغلب أو كل الرسوم الجمركية التى قد تصل الى ٣٥٪ من سعر الآلات والمواد المطلوبة للمشروع ، ثم تتنازل عن حوالى ٥٠٪ من نصيبها فى الأرباح وتسمى هذا المشروع مشروعا خاصا ! بل تصر الحكومة اصرارا على أنه « لا يترتب على مساهمة الحكومة فى أى مؤسسة وتقديم المساعدات لها سواء أكان ذلك فى شكل قروض أو مشاركة فعلية فى رأس المال أن تنتفى عن مثل تلك المؤسسة صفتها الخاصة ، ما دامت تدار وتعمل برأس مال خاص » ! (١) •

ان المرء ليعجب كيف يتسنى لنا تدريب جيل جديد من رجال الأعمال الأكفاء والحكومة تقوم بتخطيط المشاريع لهم بينما يقوم الفنيون الأجانب بتنفيذها نيابة عنهم ! كما وأنه لا بد أن يدهش

---

(١) البنك الصناعى السودانى (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦١) ص ٥ •

حين يعرف أن الجيـــل الجديد من الصناع المهرة الذى تحـــدث المسئولون عنه لم يبلغ حتى نهاية عام ١٩٦٢ اثنى عشر ألف عاملا أغلبهم من غير المهرة وذلك بفضل ولع رجال أعمالنا بالمصـــانع الأتوماتيكية ! (١) .

الاحتكارات الصناعية :

وفى قانون الميزات الممنوحة فقرة تضم الاعتبارات التى يجب أن تضعها اللجنة الاســـتشارية نصب عينيها عند بحث امكانيـــة التصديق بقيام مشروع من المشروعات المقترحة . ومن ضـــمن هذه الاعتبارات « أن لا تكون البلاد قد استوفت حاجتهـــا من ذلك النوع من المشاريع » .

وقد يبدو هذا الشرط وجيها فى مجتمع أولع رجال الأعمـــال فيه بتقليد بعضهم بعضا الى درجة حطمت المبتكرين والبـــاحثين عن ميادين جديدة للاستثمار . ذلك أن رجال أعمالنـــا يكرهون المخاطرة بقدر ما يحبون الربح ، ولذلك ما أن يكتشف المغامرون منهم ميـــدانا مربحا حتى يتسابق الآخرون اليه لدرجـــة تذهب بالأرباح فى ذلك الميـــدان . والأمثلة لذلك كثـــيرة فى تاريخنـــا الحديث . ففى ابان الحرب اكتشف البعض أن انشاء الطواحين فى وقت انقطع فيه استيراد الدقيق أمر مربح جـــدا ، ولكن كثر

(١) التجارة والصناعة ــ عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٤ .

أصحاب الطواحين حتى زادوا عن حاجة السوق مما اضطرهم الى ايقاف عمل بعضها واقتسام أرباح التى تظل تعمل منهـا • وفى الخمسينات اندفع أصحاب رؤوس الأموال فى أعقـاب القليلين الذين اتجهـوا الى زراعة الذرة الآلية حين كان هنـاك نقص فى الذرة ، وكانت النتيجة أن زاد العرض عن الطلب حتى صـار سعر الذرة أقل من الخيش الذى تعبـأ فيه ! وما قصة امتـداد المطار بالخرطوم بعيدة عن الأذهان ، اذ أغرت الكثيرين الايجارات الهائلة التى تقاضاها أول من بنوا الفيلات الحديثة وأجـروها للسفارات فخيل لكل منهم أنه سيؤجر بيته لسـفارة • وكانت النتيجة حيا بأكمله يرفض أهله تأجيره لأن الايجار المقدم لا يفى بتكاليف صيانة المنزل وهو مسكون !!

ولكننا اذا قبلنا ضرورة الحد من خطر هذا التقليد الأعمى الذى يكاد يكون صفة ملازمة لرجال الأعمال السودانيين ، فان العلاج ليس هو الاحتكار • ومبدأ قفل الباب عنـد « استيفاء البلاد لحاجتها » يؤدى بلا شك الى الاحتكار رغم انكار وزارة التجارة الشديد لذلك •

والحقيقـة أن فرص الاحتكار فى مثـل اقتصـادنا الضيق كثيرة ، ومن أهم أسباب كثرتها هو صغر السوق المحلى حتى أنه لا يكاد يستوعب فى كثير من الأحيان انتاج مصنع واحد • ففى

أم درمان مصنع واحـد للثلج يمكنه أن يسد حاجة العاصـمة المثلثة كلها • وفى مدنى مصنع للشعيرية يستطيع أن يفى بحاجـة مدنى وما حولها • بل ان المعروف أن مصنع الزجاج بالخـرطوم بحرى كاف لحاجة القطر كله وزيادة • فهـذه الأسواق مجـال طبيعى للاحتكار فى الوقت الحـالى الذى ما زال فيه السـوق المحلى ضعيفا • وقد تعتبر اللجنة الاستشارية أن البلاد استوفت حاجتها فى الوقت الحاضر من نوع المصنع الذى يكفى السـوق كله ، وهكذا يمنح صاحب المصنع احتكارا فعليا • ولكن السوق الحقيقى يبدأ فى الاتساع دون أن يتمكن مصنع آخر من الدخول لتموين الطلب الجديد • وغالبا ما يلجأ المحتكر الأول الى خنق توسع الطلب للسلعة برفع سعرها وبهذا يتسنى له البقاء بمظهر الموفى لحاجة السوق كله •

« وحاجة القطر » نفسها هذه شىء مطاط صعب تحديده • فأى مصنع مهما صغر انتاجه يمكنه سد حاجة القطر لانتاجه اذا رفع الأسعار الى مستوى يزهد أغلب المحتـاجين فى البـلاد عن الشراء • ولذلك فان مبدأ « استيفاء حاجة البلاد » لا يحـول دون الاحتكار بل الواقع أن هذا المبدأ يشـجع الاحتكار ، لأن الصانع الذى يقنع اللجنة بأنه يستطيع أن يفى بحاجة البـلاد يأمن من دخول أى منافس حتى ولو كان أكفأ منه ، وهذا هـو

عماد الاحتكار والمؤدى الى كل شروره من ارتفاع فى الأسعار أو نقص وتدهور فى الانتاج أو كلاهما .

ويبدو أن اللجنة الاستشارية قد أدركت أخيرا هذه الحقيقة فقد قررت أن تسمح بقيام مصنع كبريت آخر بجانب مصنع النيل الذى ينتج كبريت « أبو وردتين » مع أنه يسد القدر الأكبر من حاجة القطر ، وذلك بعد أن اقتنعت بسوء انتاج هذا المصنع وأن وجود مصنع آخر « سيخلق منافسة حرة لا شك أنها سترتفع باتناج الكبريت فى هذا البلد » (١) .

ولكن بقى للجنة أن تدرك أن بقاء مصنعين فقط لا يضمن نشوب المنافسة الحرة التى تنشدها . بل ان وجود الأعداد الكبيرة من المصانع كما هو الحال فى صناعتى الصابون والبلاستيك لا يخلق بالضرورة منافسة حرة ، وذلك لأن السوق قد يكون موزعا بين هذه المصانع الكثيرة بحيث تحتكر كل منها منطقة كما هو الحال فى صناعة الثلج مثلا،أو ينفرد كل منتج بصنف كما هو الشأن فى صناعة البلاستيك والأحذية فى هذا القطر .

---

(١) التجارة والصناعة ـ عدد ٦١ (١٩٦٤) ص ٤ .

اذن فلا بد فى هذه الحالات أيضا من ضمانات قوية لحماية المستهلكين من استغلال المحتكرين للسلع ، وهو ما نفتقده فى هذا القطر .

حماية مبالغ فيها :

وللاحتكار الذى يتسم به قطاعنا الصناعى صنو آخر هو بلا شك مع صنع الدولة وهو الحماية . والدولة فى السودان تمنح الصناعات المحلية من الحماية ما لا تحلم به أى صناعة من الصناعات فى الأقطار الأخرى ، وهذه الحماية تشمل اعانات من الدولة لتقليل تكاليف الانتاج لتتمكن الصناعة من منافسة السلع المشابهة المستوردة ، أو منع استيراد تلك السلع كليا أو جزئيا ، وفى أغلب الأحيان الشيئين معا .

ومبدأ الحماية للصناعات الناشئة الذى اعتنقته حكومتنا منذ سنة ١٩٥٥ مبدأ مشكوك فى حكمته ، والاقتصاديون فى خلاف مستمر حول صحته وخطأه . ومما يجدر ذكره أن الدولة لم تكن تؤمن به فى السودان حتى عام ١٩٥٤ . فقد حدث أن طالب بعض النواب فى عام ١٩٥٤ بحماية صناعة البلح (العجوة) من المنافسة العراقية (١) وبحماية صناعة الأحذية والأثاثات والحلوى من

(١) المرضى محمد رحمة : مجلس النواب (١٩٥٤) ص ٧٤٦ .

الصناعة المصرية[1] وقد كان رد الحكومة حينئذ أنها تؤمن بحرية التجارة التى تؤدى الى المنافسة الحرة وتخفض الأسعار لصالح المستهلك . وأن الشيء الوحيد الذى يمكن أن تفعله لتلك الصناعات هو أن تنصحها بتحسين انتاجها حتى تحافظ على زبائنها ! وفى العام التالى ــ وفجأة ــ تحولت الحكومة الى موقف مغاير لهذا وأخذت من يومها تدعو الى « حماية صناعتنا المحلية الناشئة من خطر المنافسة الخارجية التى تستند على صناعة أرسخ قدما وأصلب عودا من صناعتنا » (٢) !! ولم يثر هذا التحول المفاجيء الكامل فى سياسة الحكومة تعليق أحد من رجال الأعمال أو غيرهم فى البرلمان ، ولم يشر أحد الى الأخطار التى تنطوى عليها الحماية خاصة اذا كانت غير محدودة وتأخذ صورة اعانات زائدا ايصاد باب الاستيراد ؛ وأظهر هذه الأخطاء هو تعود الصناعات على العيش فى ظل الحماية مما يحول دون تحسين انتاجها وخفض أسعارها ، وفقدان المقياس العالمى الذى يمكن أن يقاس به تطور صناعاتنا . كما أن أحدا لم يقترح ترك الباب مفتوحا للاستيراد حتى يمكن الحكم على مستوى انتاجنا وارغام مصانعنا على رفع مستوى انتاجها لينافس الانتاج الأجنبى .

---

(١) يعقوب حامد بابكر : مجلس النواب (١٩٥٤) ص ٧٦٦ .

(٢) حماد توفيق : مجلس النواب (١٩٥٦) ص ١٧٧٤ .

ولكن الحكومة قررت أن تغدق كل أصناف الحمـــاية على صناعاتنا ، وفي كثير من الأحيان منعت استيراد الأصناف المنافسة لها منعا شديدا كما حدث فى صناعات البســكويت والحلويات والألمنيوم والأسمنت والثقاب والصابون والمعدات المنزلية والتريكو الخ . وكانت النتيجة هى التدهور المنتظم فى مستوى الانتاج . والارتفاع المتزايد فى أسعار المنتجات . والحكومة لم تحتط لأى من هذين الشيئين ، وهى الآن فقط تتحدث عن وضع مواصفات ثابتة للصناعات وانشاء معهد الأبحاث الصناعية الذى سيكون من أعماله تحليــل نماذج من المنتجــات للتأكد من مطابقتهــا لتلك المواصفات !.

والحكومة تعلم جيــدا أن الحماية قــد أدت الى كثير من التدهور فى مستوى السلع مع ارتفاع أسعارها ولكنها تدافع عن نفسها بأنها « قبل منح هذه الحماية تحققت من مقدرة الصناعة على التطور وتثبيت أقدامها بعــد فترة من الزمن بدون هــذه الحماية . وقد افترضت الحكومة أن المستهلك لأسباب وطنيــة سيتحمل هذه التضحية » !!

ولكن كل الدلائل تشير الى أن تلك الحمــاية ستبقى أكثر من ما تظن الحكومة . فالحماية التى تقدمها الحكومة قلما تكون لفترة محددة خاصة فيمــا يتعلق باعفاءات الرسوم على المــواد الخام ، ففى بعض الأحيان تسمح الحكومة للصناعة باســتيراد

المواد الخام بدون رسوم الى « حين تتوفر هذه المواد الخام محليا » كما هو الشأن فى صناعة الأحذية من المطاط ، بل أن الحكومة لا تزال تعتبر صناعات الصابون والزجاج صناعات ناشئة تستحق الحماية بالرغم من أن عمرها أكثر من عشرين عاما !!.

وأخطر من هذا كله هو أن رجال الأعمال هنا قد تعودوا على هذه الحماية وظلها الوارف وصاروا لا يفكروا فى زوالها ولكن فى زيادتها . وليس أدل على ذلك ما كتبه أحدهم مؤخرا ، فقد سمى الحماية التى تقدمها الدولة الآن «تشجيعا أبترا للصناعة»(١) وطالب بالمزيد من المعونات مثل احتكار مشتريات الحكومة ، وفتح أسواق جديدة تستوعب الفائض(٢) .

والعجيب أن الدولة لا تمارس وطنية التضحية التى تطالب بها مستهلكى انتاج صناعتنا . فرجال الأعمال يشكون مر الشكوى من أن « جميع المصالح الحكومية تطلب عطاءات لمشترواتها من الخارج ، حتى ما يصنع محليا . واذا وجدت فرقا طفيفا فى السعر أعطت العطاء للصانع أو التاجر الخارجى ، أو

(١) محمد أحمد السلمابى : الرأى العام ١٩٦٥/٣/١٤ .

(٢) بشرحه ، ١٩٦٤/١٢/٦ .

ويلاحظ أن الحكومة الإئتلافية ذكرت فى خطاب الدورة فى ١٩٦٥/١١/٢٦ أنه « ستعيد الحكومة النظر فى الميزات التى تمنح حاليا بفرض زيادتها » !! .

خيرت الصانع المحلى – تلطفا منها – بأن يقبل أقل عطاء أو رفض انتاجه حتى وان خسر ٪ حتى وان قدم لها البراهين الدامغة على تكاليف سلعته(1) » .

ان الحكومة حينما قررت حماية الصناعات المحلية بمنع استيراد السلع المنافسة لانتاجها قالت أن أحد أسباب المنع هو « توهم المستهلكين أن البضائع المستوردة هى بالضرورة أجود من المنتجات المحلية » ولكن يبدو أن الحكومة – ان صحت شكوى رجال الصناعات هنا – هى أكبر ضحايا هذا الوهم ، كما أنه يبدو أن رجال الصناعات عندنا لم يفعلوا أكثر من أن خولوا هذا الوهم الى عقيدة راسخة بين المستهلكين بفضل رداءة انتاجهم .

التجارة الخارجية – مشروع سودنة كاملة !

وتنتقل الان الى النظر فى ميدان التجارة الداخلية . وأول شىء نلاحظه هنا هو أن الدولة لم تلتزم بالحياد الكامل بين السودانيين والأجانب فى هذا الميدان كما حدث فى ميدان

(1) السلمابى : الرأى العام ١٩٦٥/١٠٢/٦ .

التصنيع . بل أن الحكومة أعلنت فى غيرما مواربة أنها ستعطى الأولوية فى هذا الميدان للسودانيين .

وبالفعل لم تدخر الحكومة وسعا لمعاونة التجار السودانيين خاصة منذ سنة ١٩٥٩ . ففى تلك السنة فتح باب الاستيراد لكل حامل رخصة تجارية ، وأخذت الحكومة فى تشجيع الشركات المحلية وخصوصا المنبثقة من لجان التموين فى المدن واعطائها قدرا مناسبا من رخص الاستيراد لتكفى حاجة المنطقة أو المدينة التى تعمل فيها . وتشجيعا للسودانيين الذين يدخلون ميدان الاستيراد لاول مرة احتجزت وزارة التجارة ٣٠٪ من (كوتات) الاستيراد للمستوردين الجدد .ومضت الحكومة فى تشجيع تلك القوى الوطنية للتجمع فى شكل شركات اقليمية وعامة لتتمكن من تمويل الاستيراد وتوزيع الواردات . وشجعت قيام الغرف التجارية وفعلا تم قيام غرفة البحر الأحمر التجارية كما قامت غرفة تجارية فى كردفان والنيل الأزرق ودارفور . كما قام البنك التجارى فى عام ١٩٦٠ ليساهم فى تمويل التجار الوطنيين الذين شكوا من تحيز البنوك التجارية الأجنبية للاجانب . وكذلك وضعت الحكومة تشريعا لتنظيم ومراقبة التوكيلات التجارية حتى يذهب جزء كبير منها للسودانيين وذلك بوضع سلطة التصديق لممارسة التوكيلات التجارية فى يد وزير التجارة

والصناعة والتموين • وبجانب هذا تحرص الحكومة على منح عطاءاتها بقدر الامكان للسوداتيين •

ولكن رغم كل هذا المجهود الضخم من جانب الحكومة لازالت الأيدى الأجنبية مسيطرة على تجارتنا الخارجية ، والمتشائمون يقولون أن الجزء الذى بأيديهم قد بلغ ٨٠٪ من مجموع التجارة الخارجية للبلاد • ومهما يكن هذا الرقم مبالغا فيه فان الحقيقة أن رجال الأعمال السودانيين مازالوا بعيدين كل البعد عن انتزاع هذا الميدان من الأجانب رغم معاونة الدولة لهم ، وهذا ماحدا بالكثيرين للدعوة الى تأميم التجارة الخارجية على أساس أن هذه هى الطريقة الوحيدة لتحرير تجارتنا الخارجية من تحكم الأجانب •

لاشك أن حجم التجارة الخارجية التى بيد رجال أعمالنا قد زادت ولكن الواضح أن التجارة نفسها زادت أضعاف تلك الزيادة ، كما أن الاتجاه الحديث للشركات الصناعية الأجنبية نحو صنع سلعها محليا فى هذا القطر بواسطة وكلاء أجانب حفظ للاجانب قطاعات هامة من حركة (السودنة) التى أعلنتها الحكومة •

ولكن الدلائل كلها تشير الى أن سبب فشل حركة السودنة هذه هو رجال الأعمال السودانيين أنفسهم • ورجال أعمالنا

يعانون من صفتين تقلل من صلاحيتهم لهذا الميدان • : أولا — حب الربح السريع ، وثانيا — سيطرة النظام العائلى عليهم •

أما حب الربح السريع فقد أدى الى بيع كثير من التجار للرخص التى منحتها الحكومة لهم دون غيرهم الى الأجانب مقابل ربح يسير ولكنه مضمون • وهو قد أدى الى فقدان الشركات المصدرة الينا الثقة فى الموردين السودانيين الذين يريدون الظفر بتوكيلات السلع المعروفة الرابحة ويحجمون عن تولى توكيلات السلع المستحدثة التى تحتاج لدعاية وتكاليف كثيرة قبل أن يتسع الطلب لها لدرجة مربحة •

وأما خضوع رجال الأعمال لسيطرة النظام العائلى فينعكس فى ظهور التكتلات القبلية التجارية وفى شيوع الشركات العائلية الخاصة والعزوف عن الشركات العامة بالرغم من نجاح القليل منها كشركة السينما المحدودة مثلا • وحتى الشركات الخاصة الحديثة ماهى الا نوع من الأحلاف بين الشركات العائلية الصغيرة •

والمعروف أن الشركات العامة أقدر من الشركات الخاصة على تجميع رؤوس الأموال وهى أقوى على استثمار أكبر قدر ممكن من المدخرات صغيرها وكبيرها وأعم فائدة على المجموعة• ولكن رغم ماقيل رسميا من ضرورة تجميع كل المصالح التجارية وتوحيد مواردها لأجل مواجهة الشركات الأجنبية الارسخ قدما

فى هذا الميدان أصر النظام العائلى على الظهور فى الأفق . وكانت النتيجة أن لم تظهر الشركات التجارية العامة المرجوة ، وانما برزت الى الوجود عدة شركات خاصة كان قوامها تجار الجملة ، ووقف تجار التجزئة وبقية الشعب بمعزل عنها . وهذا وحده كاف بلاشك للفت فى عضد حركة السودنة ، ولكن مما زاد الطين بله أن هـذه الشركات الخاصة سعت حتى حصلت على احتكارات كاملـة لاستيراد بعض السلع مما أحنق الفئات الأخرى التى عزلت منها . وقصة شركات استيراد الدقيـق والخيوط فى العهد العسـكرى معروفة تناقلتها الألسن والأقلام فى عدة مناسبات .

انتكاس حركة السودنة ..

لقد اتضح من قيام هذه الشركات الخاصة الاحتكارية أن هم رجال الأعمال فى هذا الميدان هو الربح على حسـاب الأجانـب والوطنيين على السواء . وكانت النتيجة هى تحول الصراع مـن صراع بين السودانيين المحرومين والأجانب المحتكرين الى صراع بين السودانيين المحرومين والسودانيين المحتكرين . والى هـذا الصراع يعزى المراقبون فشل حركة السودنة المزمعـة وحتى نادى التجار السودانيين يؤيد هذا ويقول فى بيان له : لقد كان تفرق كلمتنا هو السبب الأول والأخير فى كل ماحاق بهذا الوطن مـن أضرار وتقر بأننا ــ باختلاف كلمتنا وتفرقنا ــ قد خدمنا بطريقـة

غير مباشر للتمهيد لهم (لأجانب) وفتح الطريق لدائهم يستشرى .
فلو اتحدنا بعيدا عن السوق ولو خططنا بنزاهة ووطنية واعية متناسين التنافس اليومى لما راجت لهم تجارة (١) .

وقد نبه ثوار ٢١ اكتوبر الى أن فشل حركة السودنة يرجع الى حد كبير للانعزال الذى اتسمت به تلك الشركات الخاصة من غالبية رجال التجارة فى قطاع التجزئة ومن الشعب . ولذلك نودى بأن تقوم شركات عامة بدلا من الشركات الخاصة يشارك فيها تجار الجملة والتجزئة والجمهور والحكومة . وبالفعل عدل فى هيكل بعض تلك الشركات الاحتكارية مثل شركة الخيوط وشركة الدقيق . ونشرت الدوائر الرسمية أن بعض هذه التعديلات تم فى جو ودى ساده الوئام والتعاون (٢) واستبشر الكثيرون بميلاد عقلية جديدة وسط رجال المال والأعمال الوطنيين . ولكن سرعان ما جاء تجار الماشية يسعون لاقامة شركة خاصة تحتكر تصدير الماشية لقدامى المصدرين وحدهم . وقد وضحت وزارة التجارة أنها ترى أن المصلحة العامة تقتضى قيام شركة عامة يوقف ٦٠٪ من أسهمها للمواطنين الذين يزاولون مهنة تصدير الماشية ممن لهم الامكانيات المادية لتأسيس الشركة وتحفظ ٢٠٪ أخرى لصغار

---

(١) الصحافة : ٢٢/١١/١٩٦٤ .
(٢) الرأى العام : ٥/١٢/١٩٦٤ .

التجار والوسطاء والـ ٢٠٪ الباقية لمختلف المواطنين الذين يريدون المشاركة فى المؤسسات العامة كهذه • وبالرغم من النسبة الكبيرة التى حفظت لكبار تجار الماشية (٦٠٪) فان المفاوضات مع الوزارة تعثرت بعد هذا ولم تصل الى شىء بعد ! •

هنا المخلوق الصناعي ! ••

ان هذا الاستعراض لنشاط رجال المال والأعمال السودانيين فى أحدث ميدانين يكشف لنا بجلاء سقم العقلية التى تعمل فى هذا القطاع وسقم الجهاز الحكومى الذى يشرف عليه • فالواضح لكل عيان هو أن رجل الأعمال السودانى مازال يفقد أهم خواص العقلية التجارية المتحفزة والمهتمة بمصالح وطنها والمستعدة للتعاون المثمر المنتج • والواضح الجلى أيضا أن رجل الأعمال السودانى العادى فى هذين المجالين ــ على الأقل ــ ما هو الا مخلوق اصطناعى من صنع الدولة ، وأنه بغير سند ومعاونة الدولة لايستطيع أن يعيش لحظة واحدة ، وكذلك يبدو جليا أن أسلوب الدولة فى تشجيع رجال الأعمال هنا لم يكن هو محاولة السمو بهم ومساعدتهم للتخلص من نقاط الضعف فيهم ، وانما كان مجرد استسلام لنقائصهم من جشع وفردية وولع بالربح المضمون السريع •

وهكذا ــ وباسم الوطنيــة ــ أثرى الكثيرون من رجال الأعمال (ومن بينهم أقرباء ومحاسيب الحكام) بينما ظل الأجانب

ينعمون بنصيب الأسد من تجارتنا الخارجية وفى صناعتنا المحلية.
وكل هذا حدث على حساب المستهلك المسكين الذى تنفق حصيلة الضرائب التى يدفعها على اقامة مصانع تسجل بأسماء بعض أثرياء المال والأعمال ، كما يجبر على دفع أغلى الأسعار ليزيد من أرباح المحتكرين الجددفى ميدان الاستيرادوهم أيضا اثرياء رجال المال والأعمال !

النفوذ الاجنبى

هؤلاء هم موضع ثقتنا !...

☆ تجارتنا فى أيدى وطنية تهمها فـوق مصلحتها الخاصة المصلحة الوطنية العليا ورفع سمعة البلاد وتقويتها ☆ .

هذه هى الثقة الغالية التى تضعها الحكومة فى رجال أعمالنا والتى عبرت عنهامجلة الصناعة والتجارة لسان حال الحكومة فى الميدان الاقتصادى (١) . ولكن ترى هل ارتفع حال رجالالأعمال السودانيين الى مستوى الثقة التى وضعت فيهم ؟ .

نفس المجلة تقول فى عام ١٩٥٩ : لاول مرة أعطيت الفرصة للسودانيين فىميدان تجارة الاستيراد بعد حرمانهم من هذا الحق الشرعى فى السنوات الماضية . ولم يتوان كل حامل رخصة تجارية فى أن يتقدم بطلبات الاستيراد والتسجيل .. وهذا طموح محمود ولكنه لم يستطع الظهور بصورة ايجابية وانما فى صورة سلبيـة فى شكل جشع وشكاوى ولاسيما وأن الحصص المخصصة للسلع المختلفة كانت قليلة جدا بالنسبة لقيمة الطلبات التى قدمت (٢).

---

(١) الصناعة والتجـارة ـــ عدد ١٠ (١٩٦٠) ص ١٥ .

(٢) الصناعة والتجـــارة ـــ عدد ١ (١٩٥٩) ص ١٩ .

ورئيس الغرفة التجارية فى خطابه أمام الاجتماع السنوى العام ١٩٦٥ : « أهيب بكل التجار أن يعملوا على المحافظة على.. السمعة التجارية الطيبة . وانى أوجه هذا النداء بمناسبة ماورد الى الحكومة والغرفة خلال السنة من شكاوى من كثير من المصدرين فى الخارج ضد تجار هنا يمتنعون عن دفع قيمة بضائع اشتروها على طريق الدفع ضد مستندات الشحن أو أنهم يشترون بضائع قبل حصولهم على رخص استيراد أو على أرانيك تسجيل مصدق عليها . وفى كل هذه الأحوال فان البضائع تتعرض لرسوم أرضية باهظة أو تقوم السكة الحديد ببيعها لاستيفاء رسوم الأرضية . وفى كثير من الأحيان فان المصدر يفقد قيمة البضائع بالكامل . وانى واثق أن التجار يقدرون أن سمعة البلاد تتوقف الى حد كبير على المحافظة على ثقة التجار فى الخارج سواء منهم من كان مصدرا أو مشتريا . وانه لمن الامور الضرورية الوفاء بثمن مثل هذه البضائع المطلوبة والا فان المستوردين هنا قد تسوء سمعتهم ويصبحوا غير جديرين بالثقة وحكومة السودان.. وهى المهتمة بمصالح التجار قد حذرت أنها ستتخذ اجراءات رادعة ضد هذه المخالفات الضارة بتجارة البلاد . ونحن بدورنا نؤيد تأييدا تاما تحذير الحكومة وعزمها على وضع حد لهذا العبث»

ونفس الخطاب يشير الى لون آخر من العبث اذ يحذر من

استمرار تصدير رسائل غير نظيفة (من السمسم) لا تصل نظافتها الى المستوى المطلوب فان ذلك يضر بمصلحة البلاد المادية وسمعتها ضررا بليغا (١) .

ان هذه الفقرات تعطينا التقييم الكافى لأهلية عدد كبير من رجال الأعمال فى هذا القطر للثقة التى توليها لهم الحكومة فى رعاية مصالح هذا القطر التجارية.ولكن اخضاع مصلحة القطر التجارية لمصالحهم الخاصة يهون بجانب اخضاعهم لمصالح هذا القطر السياسية العليا لمصلحتهم المادية الضيقة . ومع الأسف هناك من من الدلائل مايؤكد ان مصالح القطر العليا قد تعرضت ولازالت تتعرض لأخطار داهمة بفضل جشع بعض رجال الأعمال .

ونحن هنا لانشير الى دور بعض « الجلابة » فى نقض مجهودات المصلحين الشماليين الذين دفعهم الى الجنوب حب الافادة والاستفادة ، الأمر الذى أزال الثقة بين الشمال والجنوب وأقام حائلا من الكراهية دون انتشار الثقافة العربية الاسلامية وتخلص الجنوب من براثن الوثنية والركود الاقتصادى . فان ذلك النوع من رجال الأعمال كان اليد اليمنى للمستعمر وكرته الرابح . ويكفينا فى هذا المقام أن نذكر أن الجنوبيين ركزوا كراهيتهم ـ سواء عن حق أو خطأ ـ على رجال الأعمال شماليين

(١) خطاب السيد عبد السلام أبو العلا أعلاه .

وأجانب ومضابط البرلمان الأول تصور هذا بجلاء • فالنــواب الجنوبيين كانوا يحملون على الجلابة الذين يحطمون بجهلهـم تقدم القطر ووحدته (١) كما كانوا يطالبون بحماية تجار الزاندى من أســتغلال التجار الأجانب (٢) وقــد قدم رجال الأعمــال السودانيين أدلة كافية ليثبتوا أنهم على الاقل كانوا ضد تقــدم الجنــوب اقتصــاديا اذا تعــارض مع مصــلحة التجــار الشماليين ، ولا أدل على ذلك مــن قول أحدهم في البرلمــان مستنكرا مشاريع الاستوائية ،ان هذه المشاريع قد انشئت فيعهد الاستعمار لتخدم الأغراض الاستعمارية ومن ذلك محاربة التجار الشماليين في أرزاقهم بالجنوب (٣) !

ولكن مهما يكن دور رجال الأعمال السودانيين وأسلافهم في خلق مشكلة الجنوب ، فان دورهم ازاء قضية فلسطين وبعض القضايا العالمية الأخرى يدعو للقلق الشديد • لقد أتهمت الدوائر العربية صراحة بعض رجال الأعمال اسودانيين بالتعامــل مــع اسرائيل وذلك عن طريــق موانيء البحــر الأبيض المتوســط • والحديث يدور همسا عن صادرات من الفواكه وواردات مــن أدوات المنزل تخرج وتدخل الى قطرنا • وقد نفت بعض الدوائــر

(١) الفرد برجــوك : مجلس النواب (١٩٥٦) ص ٩٣٨ .

(٢) كوسماس ربابو : مجلس النواب (١٩٥٥) ص ٥٦١ .

(٣) يعقــوب حامــد بابكر : مجلس النــواب (١٩٥٦) ص ٨٠٣ .

هنـا هـذه الأقوال . ولكن هذه الدوائر لاتستطيع أن تنكر أن هذا الاتجار ممكن لضعف أساليب الرقابة عليـه أو لانعدامها . وهى كذلك لاتستطيع أن تنكر أن هناك من يفكر فى التعامل مع اسرائيل واحصائيات تجارتنا الرسمية تحمل فى عهد الاستعمار صفحات توضح بالأرقام تجارتنـا مـع اسرائيل وفيها ما كان غير الأجانب يقومون بتصديره وتوريده ! .

والخطر الأكبر ..

وآخطر من هدا كله فتح دنيا المال والأعمال ذراعيها لكـل الوافدين الى هذه البلاد طالما آنهم يملكون ثروة أو خبرة فنيـة نادرة . وقد كان قصر نظر ساستنا عاملا مساعدا قويـا لهـذا الاتجاه الخطر . دلك أن تخوفهم من دخول رأس المال الأجنبى الذى تملكه الدول الكبرى خشية أن يكون ستارا لاسـتعمار جديد جعلهم مستعدين لقبول الشروط الخاصة لرأس المال الأجنبى الذى يجـلب بواسـطة المجهـود الفردى [1] وهؤلاء نسـوا أن رأس المـال الفـردى قـد يكون رسـولا لمصالح الدولة التى يأتى منها مثله مثل رأس المال الحكومى تماما، خاصة اذا استحال على الدولة المصدرة أن تقدم لنا رأس مـال حكومى ــ كاسرائيل مثلا !

(١) حسن الطاهر زروق : مجـلس النـواب (١٩٥٥) ص ١٥٨ .

لقد شكت بعض البلدان العربية مرارا من احتضان دنيا المال والأعمال هنا للهاربين من العدالة فى تلك البلاد والهاربين الينا ببقايا ثرواتهم التى نهبوها من تلك البلاد • وقد عرف أكثرهم بنشاطهم المعادى للعروبة ، ولكن هؤلاء الاشخاص ارتفعوا الى مراكز النفوذ والسلطان فى دنيا المال والأعمال هنا بسرعة مريبة ! •

السيطرة الأجنبية •• الى متى ؟

ان حفنة قليلة من الشركات الأجنبية وبضعة الف من الأجانب والمتسودنيين يسيطرون سيطرة تكاد تكون كاملة على محصولاتنا من قطن وصمغ وسمسم وفول وعلى استيراد حاجياتنا من أدوات منزلية وأغدية وعربات وعلى حاجيات قطاعاتنا الزراعية والصناعية من آلات ومواد خام ، وعلى مستلزمات القطاع العام من مواد مستوردة ، كما يسيطرون على أعمال التمويل والتأمين والخدمات الفنية الهندسية الكبيرة وعلى الصناعات الناشئة !

ونحن كشعب صمم على أن تعود كل مقاليد اموره اليه بعد طول اغتصابها منه آلينا منذ عشرات السنين على تحرير اقتصادنا من السيطرة الأجنبية • وقد كان أن تخلصنا من حكم المستعمر، ولكننا لأنفسنا أنه وقدراح السند الأعظم لاولئك الأجانب بزوال وأكدنا لأنفسنا أنه وقد راح السند الأعظم لاولئك الأجانب بزوال الحكم الذى سندهم فلن يمضى وقت طويل قبل أن تتخلص منهم•

ومضت عشرة أعوام طوال منذ تولى أول حكومة وطنية الحكم فى هذه البلاد ، ولم يحدث شىء سوى أن زادت سيطرة الأجانب على اقتصادنا ، وبدأوا سطوا منظما على مواردها ومقدراتها على قدر لم يتأت لهم حتى على عهد الاستعمار !

والسبب فى ذلك أن للاجانب فى هذا القطر سند قوى متين من بعض حكام هذه البلاد ومن الفئات التى تصنع الحكام وتسند أنظمة الحكم . ومراجعة مواقف الحكومات المختلفة وبعض رجال الأعمال فى هذا القطر يوضح لنا هذه الحقيقة المذهلة .

ولنرجع الى فجر استقلال السودان والى برلماننا الأول . ففى ذلك الحين — وعند بدء الدورة — كان الشعور قويا ضد الشركات الأجنبية فكان أن نادى أحد النواب بانشاء شركات أهلية تساندها الحكومة لتحل محل الشركات الأجنبية الاحتكارية (١) ، ونادى آخر بالزام تلك الشركات الأجنبية بتوظيف السودانيين فى مراكز حساسة (٢) ، وأثار النواب فى البرلمان موضوع بعض الشركات الأجنبية مثل شركة النور والقوى الكهربائية ومثل مطبعة مكوركوديل ومصنع كوستى للحوم وغرابيل شركة متشل كوتس ، متسائلين عن رؤوس أموال تلك

(١) عبد الرحمن عمر عبد الله : مجلس النواب (١٩٥٤) ص ١٣٦ .

(٢) مجلس النواب (١٩٥٤) ص ٢٢٩ .

الشركات وأرباحها والضرائب التى تجنى منها ومدى وسائل اشراف الدولة عليها . ولكن شيئا واحدا وضح بصورة قاطعة وقتذاك ، وهو أن الحكومة لم تكن مستعدة لفعل شىء من ما أراده هؤلاء النواب . فقد رفضت أن تدلى بمعلومات عن أرباح وضرائب تلك الشركات على أساس أنها تلقت استشارة فنية بأن تلك المعلومات سرية ولايجوز افشاؤها حسب الامتيازات التى تمنحها لهم المادة ١٩ من قانون رخص التجار وضريبة أرباح الأعمال لعام ١٩٢٩ ، كما أنها رفضت الزام الشركات باستخدام السودانيين حتى لاتظلم تلك الشركات وتنفرها من ديارنا !.

وفى هذا الوقت كانت هناك حركة قوية لتوحيد الصفوف بين كبار رجال الأعمال السودانيين والأجانب ، وانتشرت الشراكات الخاصة التى تجمع رجال الأعمال من اللونين وكانت أبرزها فى ميادين الصناعات الخفيفة مثل صناعة الثلج والمشروبات الخفيفة وفى ميادين الخدمات الفنية كالمقاولات وأعمال الهندسة والمراجعة كما شملت بعض نواحى هامة من التجارة الخارجية مثل تجارة القطن التى عادت للقطاع الخاص بعد ترك الحكومة لسياسة البيع بعقود الجملة .

وطبقا لهذا فقد تغيرت سياسة ممثلى رجال الأعمال فى الحكم تجاه الأجانب والشركات الأجنبية . وانعكس هذا فى اصدار قانون الجنسية السودانية لعام ١٩٥٧ بطريقة مكنت الكثيرين من

الأجانب الحصول عليها بين عشية وضحاها • كما فشلت كل المحاولات لتعديل قانون الشركات لعام ١٩٢٥ وقانون ضريبة أرباح الأعمال لعام ١٩٢٩ « الذى لايزال يمثل حماية كبيرة لهذه الشركات وقد وضع فى عهد الاستعمار البريطانى وهو يحرم علينا معرفة رأس مالها » (١) •

وقد حاول رجال الأعمال السودانيين الاستفادة من وجود هذه الشركات الأجنبية فى وقت اشتد فيه الاهتمام بأمر اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية • فكان أن حاولوا الربط بين أنفسهم وهذه الشركات وسياسة اجتذاب رأس المال الأجنبى وراحوا يعارضون كل ضريبة وكل قيد على هذه الشركات ــ وبالتالى على أعمالهم هم أنفسهم ــ بحجة أن هذه الضرائب والقيود تنفر رأس المال الأجنبى القادم الينا •

وعند سن قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدق بها لعام ١٩٥٦ نص فيه على أنه لا يجوز التفرقة بين رأس المال الأجنبى والمحلى فى المعاملة، وفى ظل هذا القانون أخذ رجال الأعمال الأجانب يتوسعون فى ميدان الصناعة الناشىء وسرعان ما استولوا عليه أيضا •

---

(١) حسن الطاهر زروق : مجلس النواب (١٩٥٧) ص ١٧٢٦ •

الحلفـــاء !

والواضح اليوم أن البيوتات التجــارية السودانية الكبيرة شديدة الصلة برجال الأعمال الأجانب وأهم مظاهر هذه الصــلة اعتماد كبار رجال الأعمال على سلفيات البنوك الأجنبية ، واعتماد المموليين السودانيين على البنوك التجاريــة الأجنبية لتسليفهــم الأموال التى يستثمرونها بدورهــم فى التمويل الزراعى بأفحش الفوائد . كما أن هــذه البيوتات التجاريه تعتمد كثــيرا على الأجانب فى ادارة أعمالها والمعروف مثلا أن مديرى أغلب شركات القطن السودانية من الأجانب كما أن فرزيها ومستشاريها الفنيين مــــن الأجانــب .

وكذلك نجد أن لبعض قادة الأحزاب الكبار صلات وثيقــة مهنية وشخصية مع رجال الأعمال الأجانــب وكثير منهم يتستــع بمــراكز ادارية واســتشارية هامــة فى شركاتهم . كمــــا أن المعروف أن كثيرا من الشركات الاجنبية تساهم بقسط وافر فى فى تمويل بعض الاحزاب ، بل ان من المؤكد أن جهات معينــة اشتهرت بحملاتها العنيفة ضد الاحتكارات الأجنبية تتقاضى مــن بعض الشركات الأجنبية أموالا لقاء التستر على بعض جرائمهــا الصــــارخــة .

حقا أن هناك نفر من رجــال الأعمال الوطنيــين ينادى فى اخلاص ويسعى فى اصرار لتحرير اقتصادنا من الاحتكار الأجنبى

ولكن من المؤكد أيضا أن عددا من كبار رجال المال والأعمال السودانيين يقفون بمعزل عن هذا التيار الوطنى لاكتفائهم بما فى يدهم أو لارتباطاتهم الوثيقة برجال الأعمال الأجانب . وقد كان موقفهم هذا سببا فى تقويض بعض محاولات مخلصة للحد من النفوذ الأجنبى ومن ذلك ماحدث من موت فكرة اتحاد وطنى لوقف التوكيلات التجارية الجديدة والقابلة للتجديد منها على السودانيين وذلك بسبب موقف بعض كبار رجال الأعمال السودانيين بمعزل من تلك الجهود .

وحتى بين المخلصين نجد هناك عيوبا خطيرة فى محاولاتهم للحد من السيطرة الأجنبية على اقتصادنا ، منها تركيز أنظارهم فى الميادين القديمة المربحة التى فى يد الأجانب بدلا من منافستهم لهم فى الميادين الجديدة مثل توكيلات المنتجات المستحدثة والصناعات المحلية ومنها عدم استعدادهم للعمل الجماعى الذى يقوى مركزهم المالى والتجارى ازاء الشركات الأجنبية ذات رؤوس الأموال الضخمة والخبرة الطويلة ، ومنها اهتمامهم بالربح على حساب المستهلك السودانى أكثر من منافسه الأجنبى فى حد ذاتها . وقد اعترف الكثيرون من رجال الأعمال والمسئولين أن هذه العيوب التى يتسم بها كثير من رجال أعمالنا تفقدهم الكثير من الفرص السانحة ، وترغم الحكومة أحيانا على منح عطاءاتها للاجانب ،كما تجعل المنتجين فى الخارج يفضلون منح توكيلاتهم لغير السودانيين .

اذن فمشكلة سيطرة الأجانب واستمرارها تتوقف أساساعلى نظـرة رجال الأعمـال والحكام الى هـذه السـيطرة وعـلى مدى استعدادهم للعمل يدا واحدة من أجل حل هـذه المشكلة. ولكن الدلائل كلها تشير ــ مع الأسف ــ الى أن أقوى العناصر الحاكمة فى القطر حريصة على حماية أولئك الأجانب ومتحمسـة لبقائهم مهما كان الثمن الذى يدفعه القطر لبقاء هذه الحفنة من ومستغلى ثروتنا ومواردنا .



البلوتكرسى

الطريق الى البلوتكرسى*

جاء المستعمر الى السودان بعد ثورة ظافرة انتظمت القبائل الرعوية وسكان النيل من مدنيين ومزارعين تحت قيادة صوفية ثائرة . فكان طبيعيا أن يحاول المستعمر أن ينهى سلطات تلك القيادة ما أمكنه ذلك ، وأن يسعى لتشتيت القوى التى اشتركت فى الثورة ويضعها تحت قيادة جديدة موالية له .

وقد وضحت سياسة معاداة الزعامة الصوفية منذ أول وهلة فى المنشور الذى وجهه كتشنر الى أعوانه عام ١٩٠٠ وفيه يقول : « أحرصوا على عدم جرح الشعور الدينى ، وعلى احترام الدين المحمدى . وسيسمح ببناء المساجد فى المدن الرئيسية ، ولكن سوف لا يسمح باعادة الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا وضرائح المشايخ ، فان هذه مراكز للتعصب المسرف . ويجب أن يعرض أى طلب من هذا القبيل على الحكومة المركزية »

أما تشتيت القوى الثائرة فقد سار على نسق منظم .

---

1) J.S.R. Duncan : The Sudan; P. 87.

* البلوتكرسى هى الكلمة اليونانية الاصل لحكم الاثرياء.

فالقبائل الرعوية التى كانت أولى قوى الثورة المهدية أوكل أمرها للزعماء العشائريين الذين حرصت الحكومة على (تعزيز سلطانهم وتصريفهم لشئونهم بأنفسهم ما داموا يدينون بالولاء للحكومة وقادرين على الاحتفاظ بهيبتهم) [1] ، وأما المزارعون فاتجهت الحكومة مباشرة الى اعادتهم الى مزارعهم وتمليكم أياها وقد كان قانون ملكيات الأراضى لعام ١٨٩٩ من أوائل القوانين التى اصدرت فى هذا العهد [2] . وفى هذه المناطق ترك أمر المراقبة لمشايخ القرى الذين وضعوا بدورهم تحت مراقبة الاداريين الاستعماريين . وأما فى المدن فقد كانت السياسة كما رسمها كتشنر فى منشوره سالف الذكر اذ قال : « على ضباط المديريات الاتصال بالطبقات العليا من الأهالى التى نرجو أن تؤثر عن طريقها على بقية الشعب . وعلى المديرين والمفتشين أن يتعرفوا بأنفسهم على كل الاشخاص البارزين فى مناطقهم ، وأن يوضحوا لهم ــ بالتودد اليهم والاهتمام بشئونهم الخاصة ــ أن كل همنا هو رفاهيتهم [3] .

ونجح المستعمر فى اخماد الروح الثورية فى البلاد لمدة ربع قرن من الزمان اللهم الا من ثورات صغيرة متفرقة قام بها بعض المتصوفون والمتمهدون .

1) *H. Macmichael: The Sudan; P. 170.*

2) *A. Gaitskell: Gezira; P. 42.*

3) *Duncan; op.cit: P. 86.*

احياء ارستقراطية الوراثة :

ولكن عام ١٩٢٤ شهد تجدد الحركات الثورية فى السودان.

وقد كانت ثورة ١٩٢٤ صدمة كبيرة للمستعمر البريطانى الذى حسب أنه استطاع أن يعزل السودان عن الثورات التى انتظمت العالم الاسلامى فى اعقاب الحرب العالمية الأولى (١) فحاول أن يقلل جهده من شأن تلك الثورة كما هو واضح من ماكتبه مستر دنكان فى وصف تلك الثورة . ولكن المستعمر وعى دروس تلك الثورة تماما ووطن نفسه على تلافى تكررها . وقد سعى الى هذا بتدعيم القوى التى لم تشترك فى الثورة وبتشتيت تلك التى أججتها . وكان واضحا للمستعمر أن القوى التى ناصرته كانت أساسا من العناصر المحافظة فى الأرياف خاصة الرعاة وزعماؤهم . وقد راع المستعمر أن يرى تقلص الريف الرعوى باستقرار الكثيرين من الرعاة واستيطانهم ، وبنزوح كثير من المزارعين الى المدن للعمل كعمال اجرة ، كما راعه تقلص نفوذ الزعماء الموالين لهم بسبب المركزية المفرطة فى الحكم . كما أن المستعمر لاحظ أن العناصر التى أشعلت الثورة انحصرت فى

1) *Op. cit.; P. 150*

المدن وفى طبقة المتعلمين من صغار الضباط والموظفين والتجار .
أما كبار الضباط والموظفين والتجار فلم يسهموا فى الثورة بل ظلوا موالين للحكومة ، كما أن طبقة العمال غير الفنيين كانت حديثة العهد بالمدن وبالسياسة ومتمسكة بتقاليدها الريفية فى الاهتمام بالخبز ومهادنة الحكم القائم . كما أن الملاحظ أن التقارير كلها تشير الى أنه كان هناك نقص فى الأيدى العاملة فى المدن بسبب أعمال البناء المتزايدة فى داخلها وبسبب الأعمال الانشائية فى خزانى جبل الأولياء وسنار ولذلك ارتفع متوسط اجرة العامل فى المدن الى ٥ قروش فى اليوم بعد أن كان ٣½ قروش قبل الحرب (١) ، وفى نفس الحين كانت هناك عطالة متفشية وسط صغار الموظفين اثارت اليها تقارير الحاكم العام ونبهت الى أن الأمل الوحيد فى ازالتها هو زيادة التوسع التجارى فى القطر (٢) .

وقد خلص المستعمر من هذا الى أن سبيل الاستقرار السياسى فى القطر أمران هما تقوية روح البداوة المحافظة فى الأرياف والمدن على السواء ، وانشاء طبقة ثراء ارستقراطية ترتبط مصالحها بمصالحه وباستمرار الاستقرار .. أو الركود السياسى .. فى القطر . وقد كان السير جون مافى ـ الذى تولى

---

1) *Governer General Annual Report, 1925; P. 5.*
2) *Op. cit.; 1927; P. 108*

حكم السودان فى اعقاب ثورة ١٩٢٤ خلفا للسردار الذى اغتيل السير لى استاك — مخطط السياسة الاستعمارية الجديدة ومنفذها . فقد كتب فى تقريره السنوى يقول :

« ان السودان الآن فى (عهده الذهبى) ولكنه لن يطول بقاء هذا العهد .. فالتنظيمات القبلية بسلطاتها وتقاليدها القديمة مازالت حية ، ولكن قيام جيل جديد يهددها بالانهيار والزوال مالم تعزز فى الوقت المناسب (١) . »

وفى تقرير آخر قال : « علينا أن نترك السلطة فى أيدى هذه المنظمات ، وأن نقويها ونرعاها حيث توجد ، ونحييها ان زالت . هذا من جهة . ومن أخرى فان الأعرابى الذى يستقر فى مكان واحد يتجه بطبيعة حياته القروية وحرفته الزراعية الى فقدان روابطه القبلية والدخول فى ارتباطات جغرافية محلية . هذا يؤدى الى انتقال سلطات مشايخ القبائل الى مشايخ القرى .. اذن فلنسع لتنظيم سلطات هؤلاء الاخرين وتقويتها » . (٢)

ولهذا سنت القوانين التى تتفق مع تقرير ملترن لعام ١٩٢٠ والسياسة التى رسمها جون مافى فى عام ١٩٢٦ لتقوية سلطات المشايخ فى الآرياف وفى القرى ، ومنها قانون سلطات المشايخ

1) *Op. cit., 1926; P. 6*
2) *Op. cit., 1923; P. 6*

الزعويين لعام ١٩٢٢ وقانون مجالس القرى لعام ١٩٢٣ وقانون سلطات المشايخ لعام ١٩٢٧ وقانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣١ . وقد قابل المتعلمون فيالمدن هذا الاتجاه الى احياء التنظيمات الريفية حتى فى المدن بكثير من السخرية لفتت نظر الحاكم العام الذى كتب فى عام ١٩٢٩ أن « الانتقادات المكتومة التى نسمعها من حين لآخر عند بعض المثقفين فى المدن لا يمكن اعتبارها قمينة بالتشكيك فى جوهر السياسة » (١) .

انشاء ارستقراطية الثراء :

وأما الاتجاه لخلق ارستقراطية ثراء فى القطر فقد بدأ واضحا فى سياسة صرف رواتب ضخمة ـ بمقاييس ذلك العهد ـ للزعماء العشائريين . فقد كان مافى يقول أنه يجب أن يدفع للمشايخ رواتب « تكفى لتزويدهم بالقدر المطلوب من المكانة والعزة»(٢) .. وقد اعتمد فى ذلك الحين مبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه لحوالى الـ ٣٠٠ زعيم كرواتب لقاء خدماتهم .

والمعروف أيضا أن الحكومة منحت بعض الزعماء الروحيين مشاريع ضخمة فيهذه الاونة فى محاولة لكسب تأييدهم وتوسيعا لقاعدة ارستقراطية الثراء هذه .

وفى نفس الحين تغيرت سياسة الحكومة نحو التجار

---

1) Op. cit, 1926; P. 6

2) Op. cit., 1926; P. 6

السودانيين . فحدت من نشاط المزادات التى ضايقتهم ، وصدر قانون ضريبة أرباح الأعمال لسنة ١٩٢٩ الذى أعفى التجار من أى ضريبة على الـ ١٦٠ جنيه الأولى بخلاف الشركات التى تدفع ضريبة قدرها ١٢ ٪ على الـ ٥٠٠ جنيه الأولى من أرباحها ، كما اقيمت المزادات المفتوحة فى المدن الرئيسية كالخرطوم والخرطوم بحرى لبيع الأراضى الحكومية لهم ، وبدأت الحكومة تعاملهم مثل الفئات الموالية لها ، فتسيب عليهم كساوى الشرف وتمنحهم المشاريع الزراعية أسوة بالأجانب والزعماء الدينيين وكبار الموظفين والضباط المتقاعدين .

وقد سجل الحاكم العام بجذل التحول الكبير الذى طرأ على المجتمع السودانى بقيام ارستقراطية الثراء فى وقت وجيز وقبل انقضاء العقد الثالث . فقد خرج السودان شيئا فشيئا من آثار التدهور الاقتصادى العالمى الذى بلغه عام ١٩٢١ وبلغ أقصاه عام ١٩٢٢ ، ومن القحط الشديد فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . وبدأ الثراء يداعب التجار المحليين بعودة النشاط فى الأسواق المحلية والخارجية ، وسرعان ما اشتدت حركة البناء بتمويل التجار المحليين خاصة (١) كما ازدهرت أعمال النقل الميكانيكى التى اتجه التجار لاستثمار أموالهم فيها (٢) .

1) *Op. cit., 1926; P. 77*

2) *Op. cit., 1928; P. 119*

الصراع مع المثقفين :

وهكذا لم يمض وقت طويل حتى وجد صغار الموظفين والمتعلمين أنفسهم وحدهم فى ميدان الصراع مع المستعمر • وقد كان المستعمر يشعر فى دخيلة نفسه بخطر فشله فى اجتذاب المتعلمين الى حظيرته وباتساع الشقة بينهم وبين المنظمات القبلية التى جنح الى الاعتماد عليها • وقد تجسم القلق فى أوائل الثلاثينات فى بحوث قام بها لفيف من البريطانيين عن الطبقة المثقفة فى أفريقيا ، وانفصام هذه الطبقة عن مجتمعها ومنظماته البدائية ، وجنوحها لاحتقار تلك المنظمات وأهلها • وقد كتب السير دوجلاس بنوبولد فى عام ١٩٣١ مذكرة بعنوان « العلاقة بين العناصر المتعلمة والقبلية فى السودان » قال فيها :

« يبدو أن الحل باختصار هو زيادة تعليم أبناء الزعماء القبليين ، وزيادة فرص التخديم فى الحكومات المحلية الريفية للسودانيين المتعلمين • والمتسرعون هنا يقولون أما أن تتلاشى الادارات الأهلية (كما يسمونها) وتفسح المجال لبروقراطية محلية ، واما أن تحد قوي المتعلمين (أو تجمد) حتى ينفتح المجال لتطور بطيء للمجموعات القبلية • ولكن كلا هذين الحلين مضر وانهزامى (١) • »

---

1) *Henderson: Making of the Sudan; P, 506.*

وقد قدم نيوبولد عدة اقتراحات عملية لايجاد اتصال وثيق بين المتعلمين والزعامات القبلية نفذت كثير منها بحذافيرها ومنها : تعليم أفضل لأبناء (وبنات) الزعماء القبليين حتى يتسنى لهذه الفئة الاندماج مع فئة المثقفين فى المدن ، ونقل لكلية الثانوية (آنذاك) الى منطقة ريفية ، وتشجيع المتعلمين على تفهم الادارة الأهلية وظروف بلادهم تفهما أكثر بتدريسهم العادات المحلية وجغرافية واقتصاديات البلاد وبارسالهم فى زيارات للمناطق الريفية ، وبتعيين الموظفين المتقاعدين فى مجالس البلديات حيث يجلسون جنبا الى جنب مع « المشايخ الملتحين » وتوسيع مجال تدريب الافندية من التدريب للوظائف المكتبية فقط ليشمل التدريب للمهن التى تضعهم بجانب الزعماء القبليين وتتطلب التعاون معهم والاستنارة برأيهم مثل مهن الخبراء الزراعيين ورجال الغابات والطب البشرى والبطرى ، وكذلك تدريب نواب المآمير على التشبع بالروح التى ينظر بها المديرون الانجليز الى الادارة الأهلية الخ .

بل أن نيوبولد ذهب الى حد الدعوة الى تغيير اسم الادارة الأهلية بالحكومة المحلية لأن اسم الادارة الأهلية ــ على حد تعبيره ــ « صار شعارا وكل الشعارات خطرة ، خاصة الغامض منها . فبالنسبة لانصارها المخلصين كانت الادارة الأهلية بمثابة الكاهنة ، وأما لخصومها فكانت التخلف بعينه . أما الحكومة

المحلية فعبارة يسهل فهمها ولا تستثير العواطف ، وقد مهدت التشريعات المحدثة لاحترام الناس لها . وتحتها يمكن أن نضع حتى سلطنة دار مساليت مع مجلس بلدى بورتسودان . انها ستشبع المشاعر الوطنية ، وتحت ظلها الوارف يستطيع أبناء المشايخ وأبناء الأفندية أن يعيشوا سويا فى أمن ووئام » (١).

ولكن غالبية المتعلمين ظلت تقف بمعزل من الحكومات المحلية . كان البعض يعتقد أنها مطية للمستعمر قصد بها حرفهم عن الهدف الأكبر ، وهو اشراكهم فى الحكم المركزى . ورآها البعض ستارا مقنعا للادارات الأهلية الرجعية التى ترى فى المتعلمين خطرا واضحا على سلطانها (٢) وعلى كل حال لم يقبل المتعلمون على مجالس الحكومة المحلية فى مناطق تركيزهم الرئيسية وهى المدن . وفى نفس الوقت وجد الحكام الحكومة صعوبة فى أحياء نفوذ المشايخ القرويين فى المدن حيث كانت قد تلاشت النعرة القبلية أو كادت ، وكل ما استطاعوا أن يفعلوه هو ايجاد بعض المحاكم القروية ومنح المشايخ القرويين بعض السلطات القضائية .

---

1) *Op. cit., P. 509.*

2) *Governer Genersl Annusl Report, 1933; P. 1*

سيطرة الاثرياء على المجالس المحلية ..

وبانصراف المتعلمين عن المجالس البلدية وبتلاشى سلطات المشايخ فى المدن ؛ وجد فراغ هائل فى الحكم المحلى فى المدن فى الوقت الذى انصرف فيه هم الحكومة الى اشراك الأهالى فى الادارة المحلية فى شتى أنحاء القطر . وكان أكثر الفئات سرعة لاغتنام الفرصة هم التجار ورجال الأعمال . وقد ظهر جليا اهتمام رجال الأعمال السودانيين فى الثلاثينات بالاشتراك فى اللجان والأندية الثقافية والأعمال الخيرية ومشروعات التعليم الخ. من ما كانت المساهمة فيها من متممات الوجاهة وطريقة مثلى للدعاية للاعمال الخاصة . وقد أملت نفس هذه النظرة على رجال الأعمال السودانيين التسابق لدخول المجالس البلدية فى المدن الرئيسية حتى سيطروا عليها وقد ساعدهم فى ذلك اعتماد الحكومة على لجان التجار ابان فترة التموين أثناء الحرب والمهام الضخمة التى كلفت بها تلك اللجان . والتقارير ترينا أن عدد السودانيين (وأغلبهم من رجال الأعمال) الذين اشتركوا فى مجالس البلديات فى العاصمة حتى انشئت لأول مرة فى عام ١٩٢١ كان يتراوح بين خمسة وثمانية وكان هناك مثلهم من الأجانب غير الحكوميين ، ولكن فى عام ١٩٢٩ كان عدد السودانيين فى بلدية الخرطوم ١٤ ازاء ٧ أوربيين

وواحد شامى . فليس غريبا اذن أن نجد أن الصراع الذى كان مفروضا فيه أن ينشب بين رجال الادارة الأهلية والمتعلمين حول السيطرة على المدن تحول الى صراع بين رجال الادارة الأهلية ورجال الأعمال ، ذلك الصراع الذى لا يزال قائما كل ما ازداد النشاط التجارى فى منطقة ريفية وأخذ رجال الأعمال من تجار وغيرهم يهددون بايجاد طبقة عليا جديدة تأخذ مكان الزعماء العشائريين وسلطانهم . وقد انقسمت الحكومة المحلية عموما الى مجالس ريفية يسيطر عليها المشايخ القبليون ، ومجالس بلدية يسيطر عليها رجال الأعمال . وقد كثر الصدام بين هؤلاء فى كل المجالس التى جمعتهم مثل مجالس المديريات التى انشئت فى عام ١٩٤٣ والمجلس الاستشارى لشمال السودان الذى افتتح فى عام ١٩٤٤ ، وفى الجمعية التشريعية التى قامت عام ١٩٤٨ ، والبرلمان الذى انعقد لأول مرة فى عام ١٩٥٤ .

كتب أحد رجال الأعمال السودانيين من أعضاء مجلس بلدى الخرطوم عن صلة المجلس بالشركات ، فقال : منذ أن أدخل نظام المجالس البلدية بالسودان اشترك كثير من رجال المال والأعمال فى عضوية المجلس ولم يبخلوا على مجالسنا بجهودهم أو مالهم أو أفكارهم .. فقاموا ببناء المدارس والمعاهد والمصحات وشيدوا المساكن والعمارات فى أحسن طراز مما زاد فى تجميل المدينة .. واسهمت الشركات فى

عطاءات المجلس بأقل الأسعار . وأحسن الأصناف مع السرعة والاتقان ..

ويحق لنا أن نفخر بأن شركاتنا الوطنية وكذلك الشركات الأجنبية قد ساهمة مساهمة فعالة فى نشاط مجالسنا لا بالعون المادى فحسب ولكنها ومازالت تساهم وتساند مجالسنا فى كثير من الشئون المتعلقة بأوجه ونشاط المجلس المتعددة من توجيه وآراء وتعمير وانشاء وتجميل وبناء (١) .

ومهما كانت الفائدة التى جناها الحكم المحلى من مشاركة رجال المال والأعمال فيه مساهمة فعالة ، فان الأمر الذى لا جدال فيه أن كثيرا من رجال المال والأعمال أفادوا كل الافادة من مشاركتهم فى المجالس البلدية وسيطرتهم الفعلية عليها . ذلك أن سلطات ومهام الحكومة المحلية ازدادت زيادة مطردة حتى شملت تحت قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٥١ كل جوانب الادارة المحليه الا الأمن العام الذى تتولاه الحكومة المركزية . وقد ترتب على هذا أن انتقلت الى المجالس المحلية سلطات اقتصادية ومالية واسعة شملت انشاء المدارس والمستشفيات والطرق والمجارى والحدائق العامة وغير ذلك مما يجعل العطاءات الخاصة بذلك أكبر مصدر لرجال الأعمال ، ولا شك أن مشاركة رجال المال والأعمال فى المجالس وخاصة لجان

---

(١) عبد القادر عبد المنعم : مقالة فى كتيب « مجلس بلدى الخرطوم » ١٩٦١ .

القطاعات التابعة لها من مايهم كل رجل أعمال . وبجانب هذا نجد المجالس المحلية تتولى تقدير وجمع الرسوم والعوائد المحلية على الممتلكات والأعمال ، كما تتولى منح الرخص التجارية والزراعية وتوزيع السلفيات الى غير ذلك من ما يجعل رجال الأعمال حريصين أشد الحرص على السيطرة على الأجهزة المحلية التى تباشر هذه السلطات .

ان مراجعة سجلات هذه المجالس تكشف بوضوح كامل غلبة العقلية التجارية على مناقشات وأعمال هذه المجالس بالرغم من العدد المحترم من المثقفين الذين يشتركون فى هذه المجالس . وان التحليل العلمى لنظام الحكم المحلى عندنا بوضعه الراهن يشككنا فى الصورة الزاهية التى يرسمها المسئولون للجمهور عن هذه المجالس والدعاية لها على أنها أساس الحكم الديمقراطى السليم .

رجال الاعمال والحكم المركزى

وما حدث فى أجهزة الحكم المحلى فى البلديات من سيطرة رجال الأعمال عليها حدث فى أجهزة الحكم المركزى ، ولو أن العوامل والأساليب التى أدت الى ذلك تختلف نوعا ما عن العوامل والأساليب التى مهدت لسيطرة رجال الأعمال على

الحكم المحلى . فعندما قرر المثقفون مخاطبة المستعمر حول مصير البلاد فى سنة ١٩٣٨ اختاروا لأنفسهم أن يواجهوا الحكومة كفئة بذاتها يضمها اتحاد معين هو مؤتمر الخريجين . وقد سهل هذا للحكومة الاستعمارية أن ترفض مبدأ تمثيل المؤتمر للشعب السودانى كافة بل ولغير أعضائه من الخريجين كما بدأت تحاول عزل المثقفين من بقية فئات الأمة . وبعد محاولات عدة فاشلة لاكتساب اعتراف الحكومة بحقهم فى التحدث باسم السودانيين عامة ، وجد المثقفون أن لا مناص من توسيع القاعدة التى يرتكزون اليها . وكان السبيل الوحيد لذلك هو اشتراك المثقفين فى منظمات شعبية تضم أكبر عدد ممكن من فئات الأمة . وهكذا ولدت فكرة الأحزاب بميلاد حزب الاشقاء عام ١٩٤٤ وحزب الأمة فى عام ١٩٤٥ .

وكانت بغية هذه الأحزاب والأحزاب التى تفرعت منها فيها بعد ــ هو تجنيد أكبر عدد ممكن لصفوفها ، ولكن المشكلة الرئيسية التى واجهتها كانت مشكلة الوصول الى الملايين من السودانيين الذين لم يشملهم الوعى السياسى . وكان الحل هو اللجوء الى الطوائف الدينية التى انتقلت قيادتها الى المدن وأصبحت مهتمة بالشئون السياسية بل ومنغمسة فيها .. ووجد المثقفون من زعامات تلك الطوائف تشابها فى الآراء السياسية كما كانت تلك الزعامات تسعى لكسب فئات المثقفين واستخدامهم

فى عكس وجهات نظرهم التى أملت عليهم ظروفهم عدم التصريح بها بأنفسهم . وهكذا وجد المثقفون أنفسهم فى حلف مع بعض الطوائف الدينية استطاعوا من خلاله أن يخاطبوا الفئات التى لم تمتع بقسط كبير من الوعى السياسى ومخالطتها .

والمعروف أن سلطان الطوائف حتى الاربعينات بل والخمسينيات كان يشمل كثيرا من رجال الأعمال سواء كانوا تجارا أو مقاولين أو متعهدين أو أصحاب أملاك أو أعمال زراعية أو أعمال نقل أو صناعات . وقد كان لهؤلاء مكانة خاصة فى دوائر بعض الطوائف ، فكان من الطبيعى أن يجدوا أماكن قيادية فى الأحزاب السياسية بجانب المثقفين . وقد كان لهؤلاء ميزتان فى دنيا الصراع الحزبى أولهما أنهما كانوا أقدر من الموظفين الحكوميين ومن الفئات الصغيرة التى تكون قاعدة الاحزاب الشعبية على المساهمة فى تكاليف التنظيمات الحزبية التى كانت البيوت الطائفية تتكفل بأغلبها . والثانية أن فئة رجال الأعمال بطبيعتها موزعة أكثر من فئات المثقفين على الأقاليم والأرياف فهم بذلك أقدر من الأخيرين على ربط المناطق المنعزلة برئاسة الأحزاب .

وهكذا وجد رجال الأعمال أنفسهم يحتلون مكانة مرموقة فى صفوف الأحزاب السياسية التى نشأت فى الأربعينات وان كانت القيادة الاسمية فى يد المثقفين ، وحتى بين هؤلاء كان هناك

بعض رجال الأعمال الحرة المهنيين كالمحامين والأطباء والمهندسين الذين يكثر تواجدهم بين الزعماء السياسيين فى هذا القطر .

السيطرة على البرلمان والحكومات

وبدخول رجال الأعمال دنيا الأحزاب انفتح لهم الطريق الى البرلمان ..وتتيجة انتخابات البرلمانين السابقين تكشف عن العدد الكبيرمن رجال الأعمال الذى تسرب الى كراسى البرلمان . وقد كانت الأحزاب قد اعتمدت على هذه الفئة كثيرا فى الدوائر الريفية لمنازلة رجال الادارة الأهلية ، كما أن مكانة الكثيرين منهم مكنت لفوزهم حتى فى مناطق المدن التى يكثر فيها المتعلمون ذو والوعى السياسى . وقد كان اضمحلال نفوذ الزعماء العشائريين عموما فى صالح هذه الفئة التى ارتفعت الى مرتبة الأولوية فى المجتمعات الريفية المتطورة حيث نجد ارستقراطية الثراء تخلف ارستقراطية الوراثة التى كانت الادارات الأهلية تمثلها .

ولئن ركزنا أنظارنا فى تركيب أجهزة الحكم المركزى بعد الاستقلال والذين يديرونها فسنجد أن عددا كبيرا من رجال المال والأعمال يهيمنون عليها تماما . فهم سيطروا على البرلمان الأول نفسه وعلى الأحزاب الكبيرة الممثلة فيه وعلى القيادات فى هذه الأحزاب سواء كانت فى الحكم أو المعارضة . فعند بدء الدورة البرلمانية كان هناك بين الـ ٧٧ نائب شمالى فى مجلس

النواب حوالى العشرين من رجـال الأعمال تضـم أعمالهـم المشاريع الزراعية الخاصة والصناعات الخفيفة والنقل الميكانيكى والخدمات المهنيـة كمكاتب الهنـدسة والمحـاماة والشركات الهندسية والمحاماة والشركات التجـارية • وكان من بين هؤلاء بعض رجال الادارة الأهلية وبعض موظفى الحكومة السابقين، ولم تنقض الدورة البرلمانية حتى كان عدد رجـال الأعمال قـد زاد زيادة ملحوظة بدخول عدد من النواب دنيـا المال والأعمال جنبا الى جنب مع زملائهم الذين سبقوهم فى هذا الميدان • وقد ظهر اتجـاه واضح بين المجموعات الحزبية لتأكيد روابطهـا وتعميقها بالدخول فى أحلاف تجارية تضم بعض رجال الأعمـال القدامى والجدد • وقد تمثل هذا الاتجاه فى قيام شركات زراعية وتجارية مثل شركة انعاش سواكن والتعمير الشـمالى العمومى وشركة شرق السودان للتنقيب والتعدين اللتين ضـمتا نفرا من البرلمانيين من أعضاء حزب الوطنى الاتحادى (آنذاك) ، ومثل شركة الفونج للتعمير والزراعة والشركة السودانية لحلج القطـن وقد ضمتا نفرا من أعضاء حزب الأمة البرلمانيين •

وقد كان أغلب رجال المقدمة فى الأحزاب من رجال الأعمال فكان هنـاك رئيس الوزراء الـذى كان عضوا فى عدة شركات للزراعة والتسويق والتمويل ، وكان هناك وزراء الخارجيـات

ممن يمتلكون مكاتب للمحاماة سيطرت على جانب كبير من أعمال الشركات ، وكان هناك وزير المالية الذى ورث مشروعا زراعيا ضخما والآخر الذى كان يعمل كمستشار فنى لأصحاب المشاريع الخاصة ، وكان هناك وزراء بلا أعباء من رجال الادارات الأهلية وأصحاب المشاريع الضخمة .. الخ الخ ..

وبهذا التمثيل الضخم المتزايد فى البرلمان والحكومة — بجانب سيطرة اخوانهم على قيادات الأحزاب الكبيرة — استطاع رجال المال والأعمال اسباغ طابعهم على الجهازين اللذين يخططان السياسة العامة ويضعان التشريعات الخاصة بها . وقد مكنتهم سيطرتهم على قيادات الأحزاب من اخضاع العناصر المناوئة لهم من نواب القاعدة كلما فكر هؤلاء فى الثورة على سلطانهم . وقصة تصدير الذرة وتوزيع الأراضى الحكومية تبين النجاح الذى لاقاه رجال المال والأعمال فى قمع أى محاولة للحد من نفوذهم . وقد استطاعت هذه الفئة أيضا اخماد صوت الزعماء العشائريين المنافسين لهم فى القيادة . ففريق من هولاء الزعماء رضى بالأمر الواقع ودخل زمرة رجال المال والأعمال واقتنوا المشاريع والأعمال التجارية والصناعية ، وفريق منهم قبل المناصب الكبيرة التى عرضت عليهم كمنصب الوكلاء البرلمانيين للوزارات . أما الفريق الذى أبى وعاند فضيق عليه — بايعاز من رجال الأعمال

ـ تضييقا شـديدا • فهـددوا بين آن وآخر بسحب سلطاتهم منهم ، وظلوا يشكون باستمرار قلة مرتبـاتهم التى صارت لا « تكفى لتغطية ثمن القهوة والشاى لضيوفهم » . ولهذا لم يترك هذا النفر فرصة للهجوم على رجال الأعمال الا اغتنموها فكثر هجومهم على جشع التجـار والممولين ، بل اتهموا الحـكومات صراحة بممالأة رجال المال والأعمال •

ولكن لا هذا الهجوم الخارجى على رجال الأعمـال من رجال الادارة الأهلية ولا الصراع الداخلى بين فئـاتهم المختلفة استطاع أن يزلزل سلطانهم ، فقـد كانـت مصالحهم وعقليتهـم المشتركة أقوى من الخصومات بينهم • ويبـدو أن النظـام الحـزبى كان هو أقوى الروابط التى جمعتهم وأرغمتهم عـلى تناسى الحزازات والخصومات فيما بينهم • وقد كانت القيادات الحزبية تتولى التوفيق بين المتنازعين ، كما تتولى الدفاع عـن مصالح الفئـات التى تتعرض للهجوم فى البرلمان مثل فئـات أصحاب المشاريع الخاصة وملاك المنـازل والتجـار وغيرهم • ولا شك أن حرص القيادات الحزبية على البقاء فى الحـكم هو الذى يدفعها على تصفية الخلافات بين فئات رجال الأعمال • وقد كان رجال الأعمال مرغمين على التعاون فيما بينهم لوجود فئات صغيرة مناوئة لهم بين نواب القـاعدة ، الأمر الـذى لا يمكن تلافيه فى النظام البرلمانى التمثيلى • ولعلهـا من سخرية النظم

الديمقراطية أن يشجع وجود المعارضة لرجال الأعمال على توحيد صفوفهم ولم شعثهم بشكل قد لايتوفر فى غياب الديمقراطية ، كما يمكنهم من السيطرة المباشرة على الجهاز الادارى والتنفيذى بدلا من اللجوء الى المطالبة بالاشتراك فى اللجان الحكومية كممثلين للقطاع الخاص ، أو الرشوة والمحسوبية وحدهما لضمان تجاوب هذا الجهاز مع رغباتهم .

وهكذا أخضعت أجهزة الحكم بكاملها لسيطرة رجال الأعمال وعقليتهم التجارية ، وسخرت لخدمة أهدافهم ومبادئهم.

اعتراف بالفساد !

والمطلع على سجلات مجلس النواب لايمكن أن يخطىء الاتهامات العديدة التى وجهها عدد من النواب للحكومات المختلفة مشيرين الى صلة وثيقة بين الحكام وبعض فئات رجال الأعمال وحرص الأولين على خدمة الآخرين .

واتهام الحكومة بمحاباة فئات رجال المال والأعمال المختلفة تكررت فى المجلس عدة مرات . التهم تركزت أساسا فى وزارة التجارة والصناعة والتموين ، ووزارة الاشغال ، ووزارة المالية. فقد اتهم بعض النواب وزارة التجارة بوضع قوانين الاستيراد بطريقة قصد بها رعاية مصالح التجار (حماد أبو سدر ـ ٥٩٨ : ٥٦ ، يعقوب خامد بابكر ـ ٣٤٦ : ٥٦) . كما اتهمت وزارة

الأشغال بسوء الادارة التى تؤدى الى التلاعب بأموا ن الشعب عن طريق العهد بأعمال البناء الى المقاولين (محمد هارون تيمه ــ ٢٠٨٧ : ٥٧ ، يعقوب حامد بابكر ــ ٢٠٩٥ : ٥٧) • واتهم أحد النواب وزارة المالية بتأخير فتح بورصة القطن فى عام ١٩٥٧ لتتيح لأصحاب المشاريع الخصوصية فرصة بيع قطنهم مما أدى الى كساد قطن المشاريع الحكومية (عبد الله محمد التوم ــ ٢١٤٦ : ٥٧) •

وقد تعرضت الخدمة المدنية فى هذه الوزارات الثلاث الى هجوم شديد وتهم صريحة بالفساد • فقد اتهم المسئولون عن توزيع الرخص التجارية فى وزارة التجارة باساءة سلطاتهم لمصلحة أفراد معينين من رجال الأعمال (عبد الرحمن عمر عبد الله ــ ٩ : ٥٦) • كما اتهم مفتشو المراكز الذين يشرفون على توزيع عطاءات المبانى فى المجالس المحلية على المقاولين بأنهم يتواطأون مع المقاولين لتبديد أموال الشعب (مصطفى حسن محمد ــ ٢٠٩٦ : ٥٧) • وكذلك وجهت تهمة الفساد الى قسم مراجعة حسابات الشركات الأجنبية (١٧٠٦ : ٥٧) والى مكتب تسويق القطن الذى اتهم بتقديم بيانات للمشترين حرضتهم على الاحجام على الشراء حتى انخفضت الأسعار (عبد الله محمد التوم ١٦٦١ : ٥٧) • وقد كان الهجوم على الخدمة المدنية يتهمها فى بعض الأحيان بالعمل لمصالحها الخاصة ، وأحيانا بالعمل

لمصلحة الحكومة وبايعاز منها . وقد كانت الحكومة دائما تدافع عن الخدمة المدنية ، وتنفى الهجوم عليها وتستنكره مطالبة الأعضاء بتقديم حقائق مدعمة بالبراهين بدلا من أن تتولى التحقيق فى الاتهامات الموجهة الى رجال الخدمة المدنية .

وبجانب تهمة التواطؤ مع رجال المال والأعمال وجهت الى الحكومة تهمة خلق مجموعات جديدة من رجال المال والأعمال المؤيدين لها بمحاباتها لأنصارها ومحاسبيها عند توزيع الوظائف الكبيرة برواتبها الضخمة وامتيازاتها العديدة وعند توزيع رخص المشاريع الزراعية . أما تهمة ملء الوظائف الرئيسية بالأنصار والمؤيدين فهى التهمة التى برزت بها حوادث أول مارس المعروفة، وقد استمرت المعارضات فى عهد كل الحكومات تتحدث عن «البحبحة فى خلق وظائف جديدة دون ما تقتضيه ضرورة العمل ، بل لارضاء الأنصار والمحاسيب » (حسن عوض الله ــ ١٦٦٩ : ٥٧) وعن « البذخ والاسراف فى المنازل الشاهقة والسيارات الفارهة والمرتبات الضخمة والسكرتاريين وموظفى مجلس الوزراء والطائرات الخاصة وغير ذلك » (مبارك زروق ــ ١٦٥١ : ٥٧) . وأما تهمة توزيع الرخص الزراعية على المحاسيب فهى تهمة لم ينفك النواب من توجيهها للحكومة تلو الحكومة وان كان نصيب الحكومة الأولى منها ضخما . وقد اتهمها أحد معارضيها بأنها استسلمت للمحسوبية ، وفى ظلها « استشرى

الفساد حتى مس نزاهة الحكم فى الصميم وحتى تحدث الناس علنا عن المشاريع الزراعية الضخمة التى منحت لأشخاص يمتون بأوثق الصلات للوزراء بل ولرئيس الحكومة نفسه » (رحمة الله محمود ــ ٩٢٧ : ٥٦) ، وتحدث آخر عن « المشاريع الزراعية الخصوصية التى وزعت على أساس المحسوبية والخزينة وتنج عن ذلك أن حرم سكان المنطقة نفسها التى توزع فيها المشاريع وأعطى غيرهم ممن جاءوا من الخرطوم والأبيض رغم أن هؤلاء المواطنين قد تقدموا بطلبات من سنة ١٩٥٢/٥١ وغيرهم تقدم بطلبه فى سنة ١٩٥٦/٥٥ » (يعقوب حامد بابكر ــ ٨٢٧ : ٥٦).

استغلال القطاع الخاص للدولة

ولكن الأمر الذى أهم الكثيرين لم يكن هو فساد الخدمة المدنية أو خضوعها لمحسوبيات الحكومات . ولكنه كان غفلة المسئولين فى الدولة واستغلال القطاع الخاص لذلك .

والقطاع الحكومى كثير الاعتماد على القطاع الخاص فى أغلب أعماله ، وهى أعمال تكلف عطاءاتها مبالغ طائلة وتتطلب دقة وجودة متناهية فى التنفيذ . والدول التى فيها قطاع خاص كثيرا ما تتولى مباشرة أعمالها عن طريق ذلك القطاع ، وذلك لتخفيف الضغط على موظفى القطاع العام ، أو لاستطاعة القطاع الخاص القيام بتلك الأعمال على وجه أكمل من القطاع الحكومى ، أو لأجل تقوية وتشجيع القطاع الخاص . وفى السودان نجد أن الحكومة تبرر اعتمادها الكثير على رجال الأعمال فى القيام بجزء

كبير من مهامها بكل تلك الأعذار • ولكن الحكومة واجهت فى كثير من الأحيان اتهامات صريحة بأن هذه الأعذار ما هى الا مجرد مبررات لتواطؤ المسئولين مع بعض رجال الأعمال لتسليمهم أعمال ممكن للحكومة أن تقوم بها على وجه أحسن وتكاليف أقل ، وما ذلك الا لتمكن رجال الأعمال من تقاضى أرباح ضخمة يقتسمونها مع المسئولين •

وقد برزت هذه الاتهامات بصورة واضحة فى الهجوم الذى شنه بعض النواب على وزارة الأشغال فى أواخر الدورة البرلمانية الأولى • وقد رفض كثير من النواب آنذاك تبرير الوزير لترك الأعمال للمقاولين بسبب نقص الموظفين بالوزارة ، وقال أحدهم أن ترك الوزارة الأعمال للمقاولين « لا يعزى لقلة موظفيها بل لسوء ادارتها»(١) • وتساءل نائب آخر « لماذا لا توكل المهمة لأحد الملاحظين الذين يعملون بالوزارة ؟ » (٢) • كما أن النواب نبهوا الى سوء مستوى المبانى التى يتولى المقاولون تشييدها وما تكلفه من تكاليف باهظة فى اصلاحها ، هذا بالرغم من التسهيلات التى تقدمها الحكومة للمقاولين مثل استيراد المواد اللازمة وبيعها لهم بأسعار الاستيراد مما يمهد لهم الحصول على أرباح طائلة • ولذلك فقد كان فى رأيهم أن الحكومة أقدر على

---

(١) يعقوب حامد بابكر : مجلس النواب (١٩٥٧) ص ٦٩٠٢ •

(٢) محمد هارون تيمه : مجلس النواب (١٩٥٧) ص ٢٠٨٧ •

القيام بهذه الأعمال من المقاولين بصورة مرضية وتكاليف أقل • وفى نفس الوقت اتهم بعض النـواب المسئولين فى الحـكومة بالاتفاق مع المقاولين لتبديد أموال الشعب (١) كما نادى بعضهم باعادة النظر فى سياسة الوزارة فى هذا الميدان •

ولكن الوزارة لم تغير سياستها ، ولم تحاول ان تنظم أمورها أو تزيد عدد موظفيها حتى تتولى قسطا اكبر من أعمال الانشـاء الحكومية • فمقدار الوظائف المرصودة لهذه الوزارة لعام ٦٤/١٩٦٥ لم يتعد ٩٤٣ وظيفة داخل الهيئة مما يجعل موظفى هذه الوزارة على أهميتها أقل من ثلث وزارة الصحة ومصلحة البريد والبرق • ورغم الزيادة الكبير فى أعمال الوزارة فان نسبة الزيادة السنوية فى عدد موظفيها يعتبر أقل بكثير منها فى الوزارات الأخرى كوزارة الصحة أو الاستعلامات والعمل او التربية والتعليم • بل ان الوزارة ظلت تفقد خيرة مهندسيها اللذين وجدوا أن من الأربح لهم أن يتـولوا اعمال هذه الوزارة من الخارج كمقاولـين بدلا من توليها مـن الداخل كموظفين •

وكان من جراء هذا أن لم تقل نسبة العمل الذى تتـولاه الوزارة نفسها فحسب ، بل قلت قدرة الوزارة على الاشراف على الأعمال التى تعهد بها للمقاولين مما تسبب عنه تدهور فى مستوى

---

(١) مصطفى حسـن محمد : مجـلس النـواب (١٩٥٧) ص ٢٠٩٦ •

أعمال المقاولين ويكبد الدولة خسائر ضخمة كان يمكن تلافيها لو توسعت هذه الوزارة بنسبة زيادة أعمالها .

وقلة الفنيين والخبراء فى مكاتب الدولة أمر عام خطر اذيرغم القطاع الحكومى على اللجوء لرجال الأعمال ويمهد لاستغلالهم للقطاع الحكومى معتمدين على جهل المسئولين . وقد كتب أحد رجال الأعمال مقالا قال فيه : « عرضت نفس المؤسسة التجارية التى قامت بانشاء مصنع الكرتون مقترحات لمصنع معدات تعبئة تستهلك انتاج مصنع الكرتون . عرضت أن تقيمه بثمانين ألف جنيه ، تسدد بأقساط على عشر سنوات ، وبفائدة سنوية مقدارها ثلاثة ونصف فى المائة . شروط سهلة ، وفائدة ضئيلة . وصفقة مغرية بلاشك ، لكل جاهل أو قليل الخبرة . ولكن نظرة واحدة لكشف الماكينات المقترحة ، وقد وقع فى يدى بمحض الصدفة جعلتنى اتشكك فى كل أثمان وتكاليف ماكينات المصانع التى أقامتها الحكومة . ان ثمن الماكينات لايزيد على اثنى عشر ألفا من الجنيهات ، وهى لاتحتاج فى تركيبها وعملها الى خبرة ما،ولدى مثلها تماما ومن نفس ماركتها وأحجامها ! ان الأثنى عشر ألفا ، عرضت على حكومتنا السنية بثمانين ألفا ، فأعجبوا ! أليس هذا دليلا على الاستهبال من جانب ، والجهل المركب من جانب آخر، وأن أموالنا كانت نهبا مباحا بلاداع ؟ » . (1)

(1) محمد أحمد السلمابى الرأى العام ، ١٩٦٤/١٢/٢٠.

وماحدث فى مصنع الكرتون يحتمل ان يكون قد حدث فى عدة أماكن أخرى ، وأموال الدولة قد تكـون تسربت بالالوف ومئاتها وبالملايين الى جيوب رجال الأعمال ــ محليين وأجانب ــ نتيجة قلة الخبرة فى القطاع الحكومى ٠

وقلة الخبرة هذه ليست هى مشـكلة القطاع الحكومى وحده وهو يتعامل مع أناس يعتبر عامـل الربح الدافع الأول فى تصرفاتهم ٠ فهناك أيضا مشكلة فساد الذمم فى القطاع الحكومى نفسه والذى تذكيه ضخامة المبالغ التى تتداول بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وضعف الرقابة على المعامـلات بين هذيـن القطاعين ٠ وقد كشفت ثورة ٢١ اكتوبر من جانب يسير من فساد المسئولين فى القطاع الحكومى من وزراء وموظفين ، مما يؤكـد أن مشكلة القطاع الحكومى ليست هى الجهل بقدر ما هى انعدام الرقابة على المسئولين فى وقت استشرى فيه الفساد بينهم لدرجـة لايكاد يتصورها العقل ٠ وسواء كان المسئولون يشكون مـن قلة الفهم أو انعدام الضمير فالنتيجة واحدة، وهى تمكين نفر من النفعيين من السيطرة على الحكومات وأجهزة الخدمـة المدنيـة لخدمة أغراضهم ٠

فى العهد العسكرى

وقبل الانقلاب العسكرى بقليل حدثت تطورات فى دنيـا الاحزاب مهدت لزيادة أهمية رجال الأعمال ونفوذهم فى الأحزاب٠

فمن جهة ازدادت تكاليف التنظيمات الحزبية زيادة كبيرة . فهناك الأندية التى تكلف ايجارات باهظة ووسائل النشر والدعاية ، خاصة الصحف الحزبية التى عرفت بسوء توزيعها ، وفشلها فى اجتذاب المعلنين فى بلد تعتمد فيها الصحف على الاعلان أكثر من التوزيع فى الدخل . وهناك الاجتماعات الدورية والليالى السياسية وتكاليف الوفود والزيارات والمهرجانات الخ . كل هذه الأعمال تتطلب أموالا طائلة تتزايد يوما بعد يوم . ولكن فى الوقت الذى كانت هذه التكاليف الباهظة تتزايد أخذت موارد الأحزاب بأنها تستطيع أن تنفذ الى فئات القاعدة دون اللجوء للتخلص من نفوذ الطوائف المموله لها ،بعد أن شعرت هذه الأحزاب بأنها تستطيع أن تنفق الى فئات القاعدة من دون اللجوء الى زعامة الطوائف ، واما بسبب تدهور الموقف المالى لهذه الطوائف نفسها . وقد كانت نتيجة كل هذا أن اتجهت الأحزاب بكليتها الى أعضائها من رجال الأعمال لتمويلها .

ثم حدث انقلاب ١٧ نوفمبر ، واختفت الزعامات السياسية القديمة وبدأت الزعامة السياسية الجديدة تبحث عن أعوان وانصار لتوسيع قاعدتها الشعبية بعد أعراض كثير من المثقفين عن العمل معهم . وهنا سارع كثير من رجال الأعمال الى التعاون الكامل مع العسكريين كما تعاونوا مع الحكومات الاستعمارية والوطنية التى سبقتهم . على العموم ،

يبـــدو بجـــلاء أن رجـــال الأعمـــال أفـادوا أيما افادة من المشاركة فى أجهزة الحكم المركزى مثل ما أفـادوا من قبل الاشتراك فى أجهزة الحكم المحلى • والفائدة الأدبيـة وحدها التى ينالها رجال الأعمال من احتلال مكانة قيادية فى حزب كبير أو دخول البرلمان أو حتى الوزارة كفيلة باجتذاب فئة كهذه مولعة بالاعلان وتصية المناصب والألقاب • ولكن الفائدة العظمى التى جنتها هذه الفئة من الحكم هى فى تخطيط سياسة الدولة الاقتصادية بطريقة ترعى مصالحها الضيقة رعاية كاملة على حساب الفئـات الأخرى من الأمـة •

ولكن ان كان رجال الأعمال أفادوا من التعاون مع الحكومات المتعاقبة على هذا القطر فأى تلك الحكومات أفادت منهم بالمثل • فالاستعمار وجد فيهم أحلافا حين عزف ذوو الوعى السياسى فى المدن عن التعاون معهم ، وحكومات الأحزاب وجدت فيهم سندا ماديا وأدبيا فى مجتمع ارتفـع فيه نجم ارسـتقراطيـات الثراء ، والحكومة العسكرية اتخـذت منهم قاعدتها الشعبية وسـندها الوحيـد ! وعن طـريق تبـادل المنـافع هـذا من الحكام فى كل عهد استطاع رجال الأعمال الأعمال أن يكونوا القوة الحقيقية وراء أجهزة الحكم وسندها الاجتماعى •

البلوتكرسي والتجربة الديمقراطية الاولى

الوعـــود ...

☆ تجربتنا الديمقراطية الاولى تجربة متكاملة تبرز طبيعة الحكم البلوتقراطى بوضوح ولذا فقد رأينا ان نسجلها للقارىء الكريم تسجيلا وافيا ، ولكم فى تاريخنا من عبر ! ☆

فى بداية الدورة البرلمانية الاولى (١٩٥٤ ــ ١٩٥٧) ألقى الحاكم العام نيابة عــن الحكومة (كمـــا اقتضت الأوضـــاع الدستورية حينذاك) خطابا وضح فيه الخطوط العامة لسياســة الحكومة . وقد قطعت الحكومة على نفسها عدة عهود كـــان منها ما يرمى بصورة مباشرة الى رفاهية الشعب كله والفئات المختلفة التى يضمها . وقد وعدت الحكومــة فى هذا المجـــال بالسعى لتحسين ورفع مستوى المعيشة للمواطنين عامة ، ولكنها خصصت بعض الفئات ووعدت بأن تعمل بشتى الوسائل والطرق لاعادة توزيع الدخل بصورة عادلة تنصفهم . وكان من ماوعدت بـــه الحكومة فى هذا الشأن هو :

☆ (تعديل) « نظام الضرائب لايجاد نوع من التوازن فى الاعباء للامة .. »

☆ « تنسيق مصالح المنتجين والمستهلكين تنسيقا محكما .. يحقق لجميع السكان كفايتهم من الغذاء والكساء والمأوى بأثمان معقــولة » ..

☆ « ضمان حسن العلاقات بين المخدم والعامل والأجور الحسنة وشروط الخدمة و .... ايجاد المساكن المناســبة ذات التكاليف القليلة لمصلحة العامل » ..

☆ « المعاملة العادلة للمزارعين » ..

ويفهم من هذه الوعود أن الحكومة تنوى أن تســاعد الفئات الفقيرة مساعدة مباشرة بتحسين أجورها وظروف عملها، وتشييد المساكن الشعبية لها ، وبتخفيف العبء الضريبى عليها، وبحمايتها من استغلال المخدمين والمنتجين . وقد أيدت المعارضة هذه السياسة بل طالبت بالمزيد منها . فقد طالبــت بضــمان اجتماعى وتحديد الاجور لصالح العمال ، كما دعــت الى تأميم المشاريع الزراعية ما أمكن ذلك حماية لصالح المزارعين والأمة بأسرها ، وطالبت بسياسة اشتراكية لتوزيع أراضى الدولة .

تلك هى الوعود التى بذلتها الحكومــة والمعارضــة . . فلنستعرض فى الصفحات التالية الصورة التى تعطيها لنا المضابط

عن مدى التزام الحكومات والمعارضات بهذه الوعود ، وموقف الفئات المختلفة فى مجلس النواب ازاء مطالبة بعض المخلصين من النواب بتنفيذها . ولنبدأ بالضرائب .

الأعباء الضريبية

الضرائب تزداد على الفقراء :

ان مضابط مجلس النواب تكشف عن اجماع كامل من كل الأحزاب على أن الضرائب المباشرة التصاعدية أعدل بكثير من الضرائب غير المباشرة ، (حماد توفيق — ٥٤:٥٦٦ ، مبارك زروق — ٥٤:٥٦٧ — محمد احمد محجوب — ٥٤:٤٨١ ، ابراهيم احمد — ٥٦:٦٢٣) (١) اذ أن الضرائب غير المباشرة بالرغم من كونها تجبى من الغنى والفقير ، الا انها تؤثر على الفقير الذى يكتوى بنارها ولايتأثر بها الاغنياء ، ولكن رغما عن هذا نجد أن الضرائب غير المباشرة كانت تزاد عاما بعد عام بحجة امتصاص جزء مناسب من دخل الأفراد واحتجازه فتقلل بذلك من المقدرة

---

(١) الرقم الذى يجده القارىء بجانب اسم النائب المتحدث هو رقم الصحيفة . والآخر هو العام الذى فى مجلد جلساته يرد الحديث . كل الأسماء ترد مع حفظ الألقاب.

المالية لديهم ويخف الضغط على السلع والمنتجات (ابراهيم المفتي ـ ١٦٦٣:٥٧ ، ٦٣٤:٥٥) . وقد ظهر فى السنين الأخيرة اتجاه لخفض نوع واحد من الضرائب غير المباشرة وهو الضرائب على الكماليات التى يستهلكها ذوو الدخول الكبيرة بنسبة أعلى من الفقراء . وقد حاولت الحكومة أن تبرر ذلك بأنه عندما يكون مستوى المعيشة منخفضا فى أى بلد فالذين يقبلون على الكماليات قليلون أن الحصيلة من الضرائب على الكماليات أخذت تنزل (حسب قانون الغلة المتناقصة) ....

ولذا فلا يوجد مبرر لفرض ضرائب على الكماليات الا اذ رأينا ذلك ضروريا من ناحية اجتماعية بحته (ابراهيم أحمد ـ ١٦٣٢ و ١٧٠٥ : ٥٧) ومن الغريب أن يفوت على الوزير أن الغرض من فرض الضرائب على الكماليات ليس هو زيادة حصيلة الدولة من تلك الضريبة بل هو العكس تماما اذ أن الغرض من هذه الضرائب هو تزهيد الناس فى استهلاك الكماليات ، وتناقص الحصيلة من هذه الضرائب دليل على نجاح الدولة فى هذا المضمار !

وقد نبه بعض النواب الى أن الضرائب غير المباشرة على السلع أغلبها تقع على المستهلك حتى ما يفرض منها على الوسيط أو التاجر (يوسف العجب ـ ٥٠١ : ٥٤) ، وكانت نتيجة ذلك

أن ارتفعت أسعار تلك السلع بما يساوى على ألاقل الزيادة فى الضريبة المفروضة .. وهكذا نرى أن هذه السياسة ساعدت على ارتفاع تكاليف المعيشة حتى بلغت فى التسعة الأشهر الأولى لعام ١٩٥٤ مايساوى ١٢ ٪ فوق ١٩٥٤ (كمال عبد الله الفاضل ــ ١٣١ : ٥٥) ..

وأما الضرائب المباشرة التى يقع عبؤها أساسا على الميسرين اذا كانت تصاعدية ، فلم تفرض الحكومة منها الا ضريبة الدخل الثابت (بغير أن تكون تصاعدية) على كل ذوى الدخل الثابت حتى العمال وصغار الموظفين . وقد حاول أحد الوزراء أن يدعى أن هذه الضريبة (عادلة وتصاعدية) بمعنى غير مألوف فقال عن هذه الضريبة أنها أعدل الضرائب من الناحية القانونية . وذلك لأنها تطبق وتفرض بنسبة دخل الشخص فهى تصاعدية !! وهى لا تطبق على الموظفين وحدهم بل على جميع المواطنين الذين لهم دخل معلوم !!! (ابراهيم المفتى ــ ٢٧٩ : ٥٥) . وقد اختلف النواب فى أسباب عدم رضائهم عن هذه الضريبة . فمنهم من عارضها بسبب الغبن الذى تلحقه بذوى الدخل الثابت المحدود ، واستغرب البعض كيف تعطى الحكومة باليمين علاوة غلاء للمعيشة ثم تعود فتأخذها باليسار وطالب أن تبدأ الحكومة بأصحاب المرتبات الكبيرة ثم تنزل بها تدريجيا الى أن تصل

أقل موظف (الفرد برجوك ـ ١٤٠ : ٥٤) • وفريق آخر هاجم فرض هذه الضريبة لا من حيث المبدأ ولا من وجهة نظر الموظفين ولكن من وجهة نظر الشركات اذ أنه توقع اذا ما زيدت الضريبة على موظفيها أن هؤلاء سيطالبون شركاتهم حتما بأن ترفع لهم مرتباتهم بما يساوى قيمة الضريبة المفروضة على الأقل (كمال عبد الله الفاضل ـ ١٣١ : ٥٥) •

لا ضرائب على الأغنياء !

وحينما أرادت الحكومة زيادة الحد الأعلى لضريبة أرباح الأعمال من ٣٠ ٪ الى ٤٠ ٪ أقام رجال المعارضة الأرض وأقعدوها • والحجة التى اعتمدت عليها المعارضة هى أن هذه الزيادة ستنفر رأس المال الأجنبى وتصرفه عن المجىء الينا (محمد أحمد محجوب ٤٧٦ : ٥٤ ، كمال عبد الله الفاضل ـ ١٣٦ : ٥٥) • ولكن الحكومة وضحت أن العبء سيقع على أصحاب الأعمال المحليين وحدهم لأن الشركات الأجنبية ستتلقى من حكومتها اعفاءات من الضرائب تساوى ما تفرضه نحن عليها • كما اتضح من النقاش أن الضرائب على رجال الأعمال فى هذا القطر تعد لا شىء بجانب الضرائب المفروضه على رصفائهم فى مصر حيث يدفع رجال الأعمال ضريبة تبلغ ٨٠ ٪ على الدخل

الفردى الذى يتجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه فى العام زيادة على ضريبة الأرباح • كما أميط اللثام عن مقدار ضريبة أرباح الأعمال التى تضيع على الدولة بسبب ســوء التقدير والتحصيل والذى قدر بحوالى مليون ونصف جنيه •

قد يذكر القارىء أن ثورة ٢١ أكتوبر كشفت أن المتأخـرات على رجال الأعمال بلغت ٣ مليون جنيه وقيــل ٥ مليون جنيه • وان بعض كبار رجال الأعمــال لم يدفعوا ضرائبهم لبضــع سنوات •

وازاء هذه الحقائق تحول رجال الأعمال الى اســتعمال حجة أخرى فى معارضة زيادة ضريبة الأعمال وهى تأثير هــذه الضريبة على رقعة نشاطهم وبالتالى على مســتوى الانتــاج والتخديم فى البلد • زعم زعيم المعارضة أن زيادة ضريبة الأرباح مع ارتفاع الضرائب الجمركية أثر تأثيرا محسوسا فى النشــاط التجارى • ونتيجة لذلك انكمش الميدان الاقتصــادى وقلت المعاملات التجارية ، ونشأت العطالة أو زادت و •• عزف رأس المال المحلى عن القيام بأى مشروع أو توسع (محمد أحمــد محجوب ــ ١٦٣ : ٥٥) وراح البعض يرجو أن •• « لا تذهب

الحكومة فى محاربتها للتضخم المالى الى الدرجة التى تخنق بها أنفاس التجار وأصحاب رؤوس الأموال و ... الأعمال الانتاجية التى تدر دخلا للبلاد خاصة ان كان ذلك الدخل من العمــلات الأجنبية والتى توظف الأيدى العاملة السودانية » (كمال عبد الله الفاضل ـــ ٦١٣ : ٥٦) .

والحكومة كانت قد وعدت عند زيادة ضريبة أرباح الأعمال بمزيد من الضرائب المباشرة التصــاعدية التى تلقى ببعض العبء الضريبى على الأغنياء خاصة . وقد وعدت بالذات بفرض ضريبة من هذا النوع على الدخول . حدث هذا فى عام ١٩٥٤ . ولكن فى نفس الحين نبهت الحكومة الى ضرورة ايجاد الجهاز الادارى المناسب لتحصيل هذه الضريبة . ومضت الأعوام تباعا والميزانيات تقدم ولا تظهر ضريبة الدخل الموعودة ، وكل ما يظهر هو الاعتذار بعدم وجود الجهاز الادارى المناسب بعد . وقد لفت هذا التهرب المتواصل نظر المعارضة فقال زعيمها فى عام ١٩٥٦ : « آن الأوان لأن نعدل من نظام الضرائب عندنا ، ولا يكفى أن نعتذر فى كل عام بعدم اعداد الموظفين اللازمين وعدم التمكن من اعادة النظر فى نظام الضرائب العتيق » (محمد أحمد محجوب ـــ ٥٨٤ : ٢٦). ولكن التهرب استمر تحت الحكومة الجديدة التى أصبح نفس

زعيم المعارضة وزيرا فيها • وأخذ وزير المالية الجديد يقدم العذر تلو العذر لارجاء ادخال هـذه الضريبة الشديدة الوطأة عـلى الميسرين • وتغير العذر من الزعم بأنه « من الخطورة بمكان أن ندخل هذه الضريبة بدون استعداد لها من ناحية التشريع ومن ناحية الموظفين » الى القول بأن مسودة قانون الضريبة قد أعـد ولكنه « قبل المضى فى الاجراءات القانونية لا بد من الاستعانة برأى خبير فى الضرائب » • وبعد أن وصل الخبير ــ بعد لأى ــ أصبح العذر فى الأرجاء والتأخير هو أنه « قـد تقرر أن يكون النظام الضريبى برمتـه قيد البحث والدراسـة الدقيقـة » !! (ابراهيم أحمـد ــ ٦٢٣ : ٥٦ ، ١٠٣٤ : ٥٦ ، ١٠٦٣ : ٥٦ ، ١٦٢١ : ٥٧) •

ونفس هذه المماطلة ونفس هذا التسويف كان مصير الاقتراح الذى قدمه بعض النواب بالغاء الضريبة الشـخصية والدفنيـة المهينة (١١٢٥ : ٥٤) • فقد وعدت الحكومة ــ استجابة لضغط الكثيرين ــ باسـتبدال هاتين الضريبتين بضريبـة أكثر عـدالة وتمدنا • ولكن هاتين الضريبتين بقيتـا حتى أعلن الغاؤهما فى عام ١٩٦٥ !

وفى عام ١٩٥٧ قدم أحد النواب الكشف الختامى لحسـاب الضرائب فى عهد البرلمان الأول ، واذا به يكشف تدهورا سافرا

ـ لا تحسنا ـ فى توزيع العبء الضريبى بين فئـات الشـعب المختلفة • وظهر « أن الحكومة بتركيزها على زيادة حصيلتها من الضرائب غير المبـاشرة قـد عزمت أن ترمى كل العبء عـلى الجماهير العاملة من شـعبنا من عمال ومزارعين ورعاة وعـلى أصحاب الحرف فى المدن وصغار التجار • وهؤلاء جميعا يعيشون فى ظروف اقتصادية صعبة ••• والعبء الذى يتحمله الشعب من الضريبة غير المباشرة ••• يصل الى ١٩٫١٩٣٠٫٠٠٠ جنيه عـلى حين أن الضرائب المباشرة التى تدفعها الشركات وكبار التجـار وأصحاب المشاريع ويشاركهم فيها متوسط التجار والزراع بلغت مبلغ ٣٩٥٫٣٣٩ جنيــه • وفى نفس الوقت الذى خفضت فيــه الضريبة المباشرة على الشركات وكبار الملاك ••• زاد المجموع الكلى من الضرائب المختلفة والذى يقع بشكل مباشر على الشعب بحــوالى ٢٫٥٢٤٫٨٩٠ جنيــه » (حسن الطاهـر زروق ـ ١٦٧٢ : ٥٧) •

اذن فالصورة التى تعطينا لها المضابط توضح بجـلاء كيف نكثت الحكومات المتعاقبة عن وعـدها بتوزيع العبء الضريبى توزيعا عادلا بين قطاعات الأمة ، كما اتبين بوضوح وقوف رجال الأعمال فى وجه أى زيادة فى الضرائب عليهم بينما ظلوا يؤيدون زيادة الضرائب عـلى الفقــراء ـ رغم احتجــاجات بعض

نواب الصفوف الخلفية — كما راحوا يقنعون الفقراء بتقبلها على أساس أنها « ثمن الحرية » !

الامتيازات

ولننتقل الآن للنظر فى أمر المنح أو الامتيازات التى توزعها الحكومة على الفئات المختلفة بغرض زيادة دخولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وتشمل هذه المنح السلفيات والمساكن والاعفاءات من الضرائب المختلفة وحماية مصالح فئة أو أخرى . والحكومات المتعاقبة مارست منح كل هذه الامتيازات ، ومضابط مجلس النواب تكشف عن اهتمام النواب عامة بنشاط الحكومة فى هذا المضمار .

السلفيات :

والسلفيات الحكومية تعد من أهم هذه الخدمات التى تقدمها الحكومة لفئات خاصة من الأمة . وسلفيات الحكومة تشمل السلفيات الزراعية وسلفيات المنازل والعربات والسلفيات الصغيرة المتنوعة . وقد كان مجموع الرصيد المتبقى من حساب تلك السلفيات فى ١٩٥٦/١٢/٣١ مبلغ ١٫٣٣٣٫٧٠٠

جنيه • وكان نصيب السلفيات الزراعية من هذا المبلغ ٧٥٠ر٧٤٠ جنيه ، ونصيب سلفيات المنازل بلغ ٠٠٠ر٥٥٠ جنيه •

وقد كانت السلفيات الزراعيـــة تصرف من قسم السلفيات بوزارة المالية لأصحاب المشاريع الخاصة سواء أكانوا شركـات أو أفراد أو جمعيات تعاونية • وهذه الســـلفيات تمنح لمن يملك الضمانات الكافية من هؤلاء الزراعيين السودانيين لشراء الطلمبات والماكينات والآلات والمعـــدات الزراعية والمواشى ولتحســين الأراضى الزراعية ســـواء بحفر القنوات أو الآبار أو لغير ذلك مما يحسن انتاجيه الأرض على العموم • والســـلفيات تصرف بشريطة أن تستثمر فى الأغراض الزراعية • كما تشترط الحكومة أن يقدم المتسلف ضمانات كافية كما يجب عليه أن يتكفل بطريقة الخاصة بدفع جزء كبير من مجموع تكاليف مشروعه (٥٤:٦٣٧) وقد كان هذا الشرط الأخير عقبة كأداء أمام صـــغار المزارعين مما جعل كبار المزارعين وحدهم يستفيدون من السلفيات الزراعية وقد ظهر هذا بجلاء من الكشف الذى قدمته الحكومة استجابة لسؤال عن مقدار الســـلفيات الزراعية التى تزيد عن ٣ آلاف جنيه والتى وزعت على المزارعين فى الثلاثة سنين ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ١٩٥٤ (محمد هارون تيمة ــ ٥٤:٤١٤) •

هذا وقد طالب بعض النواب من الصفوف الخلفية أن تمنح

السلفيات « لصغار المزارعين وليس لكبارهم كما كانت السياسة فى الماضى » (حسن الطاهر زروق ــ ٣٣ : ٥٤) ، كما طالب البعض بتعديل الشروط حتى يستطيع مزارعو الجهات المختلفة الحصول على بعض السلفيات (الفرد برجوك ــ ١٠٧٧ : ٥٤) . ولكن الحكومة رفضت تغيير الأوضاع عما كانت عليه .

وعندما قدمت الحكومة مشروع قانون البنك الزراعى فى عام ١٩٥٧ استبشر بعض النواب بمقدم هذا البنك الذى علق صغار المزارعين آمالهم عليه بعد أن حالت الضمانات العالية التى كان قسم السلفيات بالمالية يطالبهم بها دون ظفرهم بأى سلفيات من هذا القسم . ولكن وزير المالية أعلن « أن التساهل لا يمكن أن يجد له سبيلا فى البنك كما كان يفعل قسم السلفيات بوزارة المالية لان البنك لا يمكن أن يقوم بالتسليف مالم يكن لديه الضمان الكافى بتسديد السلفيات ١٠٠٪ وفى الوقت المحدود » (ابراهيم أحمد ــ ١٤٤٩ : ٥٧) . بل ظهرت دعوة صريحة من رجال الأعمال من حكومة ومعارضة الى الحيلولة دون تسليف البنك للجمعيات التعاونية . فقد قال وزير المالية أن « التعاون مع هذه الجمعيات صعب جداً ... وأن التجارب دلت على أن كثيرا من الجمعيات التعاونية تقوم ثم لا تلبث أن تموت » (ابراهيم أحمد ــ ١٤٤٩ : ٥٧) . وقد

أيد أحد زعماء المعارضة اتجاه الحكومة هذا لحرمان التعاونيات من السلفيات الزراعة ودعا الى « أن لا يتسرع البنك فى تمويل الجمعيات التعاونية بوضعها الراهن لان هـذه الجمعيات تعانى عدم الادارة الحازمة وتفتقر الى الخبرة الفنية » (حسـن عوض الله ـ ١٤٤٦ : ٥٧) .

وتوزيع سلفيات المنازل اتخذت نفس الصورة التى اتخذها توزيع السلفيات الزراعية كما كشفت مناقشات مجلس النواب ـ أى أن الكبار هم الذين ظفروا بتلك السـلفيات . وهنا كانت شروط السلفيات أيضا هى السبيل لوقف السلفيات على الكبار وحدهم اذ ان القوانين لا تسمح بمنح سلفيات بناء منزل لأحـد الا اذا حصل أولا على قطعة الأرض فى الوقت الذى ارتفعت فيها أسعار قطع الأرض ارتفاعا جنونيا بسـبب سياسة لحكومة فى توزيع أراضيها بالمزاد المفتوح ورفض مبدأ المزادات المقفولة . ولما طالب أحد النواب باعطاء صغار الموظفين أراضى بالسـعر الأساسى حتى يصبحوا مستحقين لسلفيات المنازل (يعقوب حامد بابكر ـ ٢٢١ : ٥٦) رفضت الحكومـة بحجـة أنها « تحتفظ بالأرض لافراد الشعب جميعا وتوزعها على المواطنين بالمزاد دون تمييز .. وأنهم (أى صغار الموظفين) متساوون فى ذلك مع بقية المواطنين ! » وفى نفس الوقت كانت السلفيات تمنح لكبـار

الموظفين لبناء منازل ثم تمنحهم الحكومة منازل حكومية أخرى !! وقد بررت الحكومة هذا بأنه « قد وجد فى بعض الظروف أن المنازل التى يمتلكها كبار الموظفين الذين ملاوا وظائف الأجانب بعد سودنتها لا تليق بمكانتهم الرسمية والاجتماعية » (٦٠٧ : ٥٥) .

وتقارير المساكن الحكومة التى تشيدها أو تستأجرها الحكومة لتأجيرها لموظفيها بايجارات مخفضة توضح أن مشكلة نقصها كانت تواجه صغار الموظفين أكثر من كبارهم . فقد ذكرت الحكومة أن فى عام ١٩٥٥ كان هناك ٥٣ طالبا من كبار الموظفين لا توجد لهم منازل بينما كان هناك ٢٨٦ طالبا من صغار الموظفين فى نفس الوضع فى العاصمة وحدها (٥٥٧ : ٥٥) . وأما المساكن الشعبية فكانت طوال فترة البرلمان الأول فى طور التجربة والاختبار ، ووصفها البعض بأنها « لا تفى بالغرض المطلوب لأن العمال فى المدن الكبيرة لا يستطيعون التحصل على منازل السكن » (مدثر البوشى ــ ٢١٤١ : ٥٧) .

أعفاءات الضرائب :

وبالمثل سمحت الحكومة باعفاءات عدة من الضرائب لأهل اليسار ورجال الأعمال بينما انكرتها على الفقراء . فوزارة

الأشغال مثلا كانت تمنح المقاولين مواد البناء من دون رسوم جمركية (يعقوب حامـــد بابكـر ــ ٢٠٩٥ : ٥٧) كما كانت الرسوم على المواد الانتاجية التى يستوردها رجال الاعمــال أقل بكثير من الضرائب على المواد الاستهلاكية • والحكومـة أعفت أصحاب رؤوس الأمـــوال ــ محليين وأجانب ــ من كثير من الرسوم والضرائب على معـداتهم وأرباحهم تحت قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصـــدق عليها لعام ١٩٥٦ • وفى نفس الوقت رفضت الحكومة اعفاء الفقـراء من ضريبة القطعـــان (عبد الرحمن دبكه ــ ٣٢٣ : ٥٦)ومن عوائد المدينـــــة (عبد النبى عبد القادر ــ ١٣٧١ : ٥٧) • كما أن الحكومـــة أخذت تماطل وتسوف فى تنفيـذ قرار المجلس بالغاء الدقنيـــة والضريبة الشخصية •

والحكومة أيضا عملت على اعفاء كبار رجال الأعمال من قيود الائتمانات المصرفية فركزت قيودها فى ميادين الاستيراد وتجارة التجزئة والسلفيات الفردية وحدها كما دعت البيوتات التجارية للحد من البيع الايجارى فى الوقت الذى أطلق فيه العنان لرجال الأعمال لكى ينفردوا بخدمات البنوك التجارية (١٦٢٧ : ٥٧) •

وفى توزيع امتيازات الحماية نجد نفس الاتجاه لمساعدة رجال الأعمال على الفئات الاخرى • فقد ظهرت دعوة واضحة الى أن

تقوم الحكومة بدراسة جادة لأوجه الاستثمار الهامة والتى تود أن توظف فيها رأس المال الوطنى وتقوم بحمايته حماية تامة فى طور حداثته (حسن الطاهر زروق ــ ١٦٧٦: ٥٧) ، والى أن تعمل على حماية صناعتنا المحلية الناشئة من خطر المنافسة الخارجية (حماد توفيق ــ ١١٧٤: ٥٦) • ولكن الحكومة ضنت بهذه الحماية على العامل السودانى، وقداستغرب أحدالنواب حديث أحد وزراء الحكومة عن حماية العامل السودانى ورفع مستوى معيشته و •• «باب الهجرة من الأقطار المجاورة مفتوح للدخول ومضايقة العامل السودانى فى أرزاقه والنزول بمستوى معيشته » (عبد الرحمن عمر عبد الله ــ ١٢٣ : ٥٥) • وكذلك لم تجد محاولات بعض النواب لحماية المستهلك من التجار، وكان رد أحد الوزراء أن التجار أنفسهم فى حاجة الى الحماية لتصريف مالديهم من كميات مخزونة (مبارك زروق ــ ٧٠٥: ٥٦) وقد كان هذا شعار الحكومة كلما أثير موضوع حماية المستهلكين من الغلاء الفاحش فى الأسعار •

وقد كشفت الاحصائيات عن ارتفاع شديد فى الأسعار عامة تركز أساسا فى أسعار السلع المنتجة محليا • اذ أنه فى الوقت الذى زادت فيه أسعار السلع المستوردة بـ ٢٠٪ مابين عامى ١٩٥١ وعام ١٩٥٦ كانت الزيادة فى أسعار السلع المحلية فى

نفس المدة ٥٠٪ ، خاصة فى الذرة والحلوم والوقود (٥٦:٥٥٣)٠ وقد كان ارتفاع سعر بعض هـذه المواد يعزى لفتح الحكومة لباب التصدير لكى تمكـن المنتجين من الظفر بأسعار مجزية (حماد توفيق ــ ٥٤:٥٦٧) وحتى حين ظهرت بوادر نقص خطير ينذر بحلول مجاعة كان من رأى بعض الوزراء الاستمرار فى التصدير حماية لمصالح المصدرين الذين ارتبطوا مع المستوردين فى الخارج بالتزامات وعقود (مبارك زروق ــ ٥٤:١٣٠٣) وقد دعا بعض النواب الحكومة لحماية المستهلكين بتحديد أسعار بعض المواد (ادوارد ديديقو ــ ٥٤:٣٢٣ ، مصطفى حسن محمد ــ ٥٤:٥٣١) ، كما دعا البعض الحكومة لفتح باب التصدير مع معاونة المستهلك فى دفـع جزء مـن ثمن الضروريات كالخبز واللحوم (يعقوب حامد بابكر ــ ٥٤:٨٥٧) ٠ ولكن الحكومة رفضت كل هذا وقالت أنه ليس فى القوانين مايلزمها بذلك الا فى حالات المجاعة فقط ! وأنها تترك تحديد الاسعار لقانون العرض والطلب (مبارك زروق ــ ٥٦:٦١٧) ٠

وبالمثل رفضت الحكومة أن تفعل شيئا لتخفيض أسعار الواردات أو حتى مراقبة أسعارها أو توزيعها (ابراهيم احمد ــ ٥٦:٦٣٠ ، حماد توفيق ــ ٥٦:١١٧٤) ٠ بل ان الحكومة أبدت حرصا واضحا على تأمين أرباح المستوردين والوسطاء قبل غيرهم ٠

وقد دفع هذا التجاهل من الحكومة لمصالح الفقراء وحرصها على حماية مصالح رجال الأعمال بأحد رجال الادارة الأهلية ليقول : ان الحكومة لم تفعل شيئا من أجل تخفيض أسعار الضروريات .ولذا فان الرعاة والمزارعين والفقراء يكونون تحت تحكم التجار الجشعين . وهذه تتيجة القوانين التى وضعتها وزارة التجارة والصناعة والتموين والتى هى فى صالح أقلية المواطنين (حماد أبوسدر ــ ٥٩٨ : ٥٦) .

دخول تزيد ودخول تنقص

ومضابط المجلس تعطينا صورة واضحة للتدهور الشنيع فى دخل بعض الفئات الفقيرة والتحسن الكبير فى دخول الموسرين وظهور بعض الفئات ذوى الدخول الكبيرة .

والحكومة رفضت فكرة الضمان الاجتماعى للعمال بحجة أن البلاد التى تفوقنا تقدما وعمرانا فشلت فى هذا المضمار (يحيى الفضلى ــ ٥١ : ٥٤) ، ورفضت كذلك أن تضع حدا ادنى للاجور للعمال غير المهرة الذين تستخدمهم (٣٣٢:٥٤).

وبالنسبة المزارعين أيضا وقفت الحكومة نفس الموقف السلبى ورفضت أن تعينهم على زيادة دخولهم . فقد أسقطت الحكومة اقتراحا بزيادة نصيب مزارعى الجزيرة الى ٥٠٪

وبتحمل الحكومة لـ ٥٠٪ من التزاماتهم (عبد الله محمد التوم ــ ٥٧١٣٣٨) ، كما رفضت طلبات بزيادة مماثلة للمزارعين فى المشاريع الخصوصية بالنيل الأبيض حتى يتسنى للحكومة تنظيم مال رفاهية للمزارعين اسوة بمزارعى المشاريع الحكومية (الوسيلة الشيخ السانى ــ ٥٥:٣٤٢) . وقد كان رد الحكومة هو أن المزارعين يستطيعون أن يصنعوا كثيرا لتخفيض مصروفاتهم فيزيدوا قيمة مايعود اليهم من نصيبهم فى الربح وذلك اذا ماهم عملوا بأنفسهم ولم يعولوا فى كل الأعمال على عمال الاجرة (محمد جبارة العرض ــ ٥٥:٣٤٢) . كما أن الحكومة تجاهلت اقتراحات لمساعدة مزارعى المشاريع الحكومية بالمديريه الشمالية الذين قاسوا الأمرين تحت نظام الشيل (طيفور محمد شريف ــ ٥٦:٨٥٠) وكذلك زملائهم مزارعى جبال النوبة (ادريس الزيبق ٥٧:١٢٢٦) . لذلك لم يكن عجيبا أن ينخفض دخل مزارع جبال النوبة الى ٣٠ جنيها فى أحد الأعوام (محمد هارون تيمه ــ ٥٧:٨١٠) وأن يكون نصيب المزارع من أراضى القاش التى زاد عدد العاملين فيها فدانين فقط .

فى نفس الآونة كانت دخول بعض الفئات الأخرى فى تزايد مستمر . فتجار التجزئة زيدت فئات ربحهم القانونى من ١٠٪ الى ١٥٪ . وزيدت أرباحهم فى بعض المواد ، فمثلا سمح لهم

بربح قدره ٥٪ فى الدمورية (٥٦:٦١٧) • وقد طالب الكثيرون بزيادة رواتب رجال الادارة الأهلية ، وفعلا زيدات رواتبهم فى الجنوب فقفزت مرتب رث الشلك من ٣٥ جنيه فى عهدالاستعمار الى ٨٠ جنيه فى عهد الحكم الوطنى (بوث ديو ــ ٥٦:٩٤٥). وفى هذه الفترة ظهرت فئة كبار أصحاب الدخول مــن الحكــام وكبار الموظفين •فقد كان من أول الاشياء التى فعلها البرلمــان أن زاد رواتب الوزراء ووكلائهم وأعضاء البرلمان • وأصبح هناك فى الدولة ــ حسب ميزانية ١٩٥٧/ ١٩٥٨ ــ ٥٩١ موظفا كبيرا مرتباتهم الأساسية لا تقل عن ١٠٠ر١ جنيه سنويا ويكلفون الدولة كل عام٠٠٠ر٦٤ جنيها عدا الامتيازات الأخرى (حسن الطاهر زروق ــ ٥٧:١٦٢٧) •

* * *

وهكذا نجد أن الوعود التى قطعتها الحكومة على نفسها ــ واستقلتها المعارضة ــ باعادة توزيع الثروة لتحقيق عدالــة أكبر لم ينفذ منها شىء • بل أن الدولة وقفت بشــدة أمــام محاولات بعض نواب الصفوف الخلفية لحماسها على تنفيــذ ماوعدت به • وكانت النتيجة أن ساء موقف توزيــع الثروة وسخرت موارد القطر والدولة لخدمة مصــالح بعض رجــال الأعمال وكبار الموظفــين الذين منحتهم الحكومــة امتــيازات السلفيات والاعفاءات من الضرائب والرسوم وأغدقت حمايتها ورعايتها عليهم •

ملحـــق

التوزيع المهنى لاعضاء لاجهزة الموجهة للسـياسة
(١٩٤٤ ـ ١٩٥٧)

فى هذا الملحق يجد القارىء الكريم كشوفات توضح التوزيع المهنى للأعضاء الشماليين فى أجهزة الحكم المركزى المنتخبة وشبه المتخبة قبل الحكم العسكرى ومنذ تجربة المجلس الاستشارى لشمال السودان .

وقد اخترنا من أجهزة الحكم المركزى الهيئات التشريعية المنتخبة وغير المنتخبة وهى المجلس الاستشارى والجمعية التشريعية ومجلس النواب الأول ـ نظرا للدور الرئيسى الذى أريد لهذه الهيئات ان تلعبه فى عكس وجهة نظر الأمة للحكام ، بل وفى توجيههم ومراقبتهم . وأعضاء هذه الهيئات ـ بعكس الحكومات وقيادات الاحزاب ـ موزعون على أساس جغرافى بين أرجاء القطر فهم يعكسون القيادات السياسية من شتى انحاء البلاد كما ارتضاها الناخبون . ثم ان اعضاء هذه الهيئات كانوا ذا أثر بعيد فى رسم ـ أو على الأقل مساندة ـ سياسة الاحزاب المنتمين اليها بحكم عضويتهم للهيئات البرلمانية لتلك الاحزاب . وعليه فان عضوية هذه الهيئات التشريعية تعنى تمتع العضو بسلطة محترمة فى توجيه سياسة الحزب الذى ينتمى اليه خاصة

فى الاوقات التى اشتدت فيه تكالب الاحزاب على النواب كما حدث فى العهد البرلمانى .

ومراجعة الكشوفات التى نوردها فى هذا الفصل ترينا أن هناك ثلاثة مجموعات رئيسية يقع فيها أعضاء الهيئات التشريعية المختلفة . هذه المجموعات هى : الموظفون الحكوميون المتقاعدون أو المستقيلون ، والزعماء التقليديون من زعماء قبليين وروحيين ، ورجال الاعمال الحرة سواء أكانو مستقلين أو من مستخدمى القطاع الخاص .

ولو أمعنا النظر فى كشوفات الهيئات التشريعية لوجدنا تحولات كبيرة فى أهمية المجموعات المختلفة فى داخل المجلس الاستشارى فالجمعية التشريعية ثم البرلمان الأول . وأظهر هذه التحولات هو التدهور المستمر فى سيطرة الزعامات القبلية على هذه الهيئات ، فقد ظلت نسبة رجال الادارة الأهلية بين الأعضاء تتناقص من هيئة الى أخرى وان كان لا يزال هناك عدد كبير منهم بين أعضاء مجلس نواب ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ . وقد صحب هذا التناقض فى نسبة الزعماء القبليين تزايد فى أعداد الذين اتجهوا الى الأعمال الزراعية والتجارية والصناعية منهم كما هو واضح بين أعضاء مجلس النواب الأول .

أما موظفو الحكومة فقد ظهر تغيير كيفي أكثر منه كمي في تمثيلهم في الهيئات التشريعية • فهم قد حافظوا على نسبتهم العددية أكثر من الزعماء القبليين ، ولكن نسبة كبار الموظفين أخذت في التناقص حتى كان أغلب من دخلوا البرلمان منهم صغار المدرسين والمحاسبين والملاحظين الخ • على خلاف ما كان الأمر على عهد المجلس الاستشاري ، بل والجمعية التشريعية• ونظرا لأن الكثيرين من هؤلاء استقالوا من خدمة الحكومة منذ فترة قبل دخول البرلمان (ولم يتقاعدوا كما كان شأن كثير من الموظفين الذين دخلوا المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية) فقد ظهرت فئة من يسمون بالسياسيين المحترفين الذين يتقاضون مرتبات من أحزابهم أو من مصادر غير ثابتة •

غير أن التحول البارز كان في فئة رجال الأعمال الحرة الذين أزدادوا مطردا داخل هذه الهيئات • وقد كان من أسباب هذا التزايد دخول عدد كبير من رجال الادارة الأهلية وموظفي الحكومة في هذه الزمرة باقتناعهم للمشاريع الزراعية ومشاركتهم في الأعمال التجارية والصناعية • وقد انتشر دخول رجال الادارة الأهلية دنيا المشاريع الزراعية على عهد البرلمان الأول • ولاشك أن تضاؤل الزعماء القبليين بعد الحرب وكون أغلب المهتمين بالسياسة من صغار الموظفين وذوي الدخل المحدود الذين

اضطروا للاستقالة من مناصبهم قد دفعت الكثيرين منهم للاستجابة لأغراءات دنيا المال والأعمال • وهكذا الا نجد فقط أن عدد رجال المال والأعمال المنتخبين لهذه الهيئات يزداد من عهد الى آخر ، ولكن نجد أن عددهم يتزايد فى عهد الهيئة الواحدة بسبب دخول أعداد متزايدة من الزعماء القبليين والموظفين السابقين فى زمرتهم •

والمعروف أن للاحزاب اعضاء لجان حزبية بجانب عدد من الأنصار والمؤيدين من بين كبار رجال الأعمال يشاركون فى تخطيط سياستها ويعينونها ماديا وأدبيا دون أن يتولوا أى مناصب حزبية أو حكومية • بل أن هؤلاء كثيرا ما يصرون على أن لاتظهر أسماؤهم فى كشوفات الأحزاب مطلقا • ومن الطريف أن نجد بعض افراد العائلات الموسرة موزعين توزيعا استراتيجيا بين الاحزاب المختلفة !

وهكذا يبدو جليا مدى سيطرة رجال الأعمال على الأجهزة المخططة للسياسة فى القطر من هيئات تشريعية أو حزبية • والسيطرة على هذه الهيئات تعنى بلاشك السيطرة على الحكومة وبالتالى الأجهزة التنفيذية مما يجعل الحكم البلوتقراطى حقيقة لاجدال فيها •

كشف رقم [١]

المجلس الاستشارى لشمال السودان

الاعضاء العاديون المنتخبون

بابو عثمان نمر	ناظر عموم المسيرية
يحيى أحمد عمر	وكيل ناظر الجوامعة
عبد الله بكر	ناظر دار بكر
محمد محمد الأمين ترك	ناظر عموم الهدندوة
محمد أحمد أبو سن	ناظر الشكرية (البطانة)
ابراهيم موسى مادبو	ناظر الرزيقات
محمد بحر الدين	سلطان دار مساليت
عبد الرحمن آدم رجال	مقدوم نيالا
أيوبيه عبد الماجد	رئيس الحكومة المحلية ببربر
الزبير حمد الملك	رئيس الحكومة المحلية بدنقلا
حسن عدلان	مك قسم الفونج
فحل ابراهيم	شيخ خط الحاج عبد الله
أحمد يوسف علقم	شيخ القسم الأوسط (مركز جنوب الجزيرة)

ادريس عبد القادر صالح	ناظر ادارة الحسانية
سرور محمد رملى	شيخ الخط الشمالى
خليل عكاشة	تاجر بالأبيض
عثمان عبد القادر	سر تجار حلفا
حسن شيكلاوى	موظف حكومة
حامد السيد	باشكاتب مديرية دارفور
مكى عباس	مفتش تعليم الكبار
ميرغنى حمزة	مهندس قسم مصلحة الأشغال العمومية.
محمد على شوقى	مساعد المسجل العام للأراضى

كشف رقم [٢]

الجمعية التشريعية

الاعضاء الشماليون

زبير حمد الملك	رئيس الادارة الأهلية بديقلا
محمد طه سورج	رئيس محكمة الشايقية
محمد ابراهيم فرح	ناظر قسم شندى
سرور محمد رملى	شيخ الخط الشمالى
عبد الله أيوبى	عضو محكمة بربر
محمد ناصر	شيخ الخط الغربى
محمد أحمد أبو سن	شيخ الخط الثالث بالشكرية
محمد مساعد	ناظر المسلمية
أحمد الحاج يوسف التام	ناظر خط الوسط
أحمد عبد الباقى محمد	وكيل محطة المناقل
عثمان على	شيخ خط سنار
يوسف العجب	رفاعة الشرف
حسن عدلان	مك قسم الفونج
يوسف ادريس هبانى	وكيل ناظر الهبانية
مصطفى أحمد أونور	وكيل ناظر الهدندوة
جعفر على شيكلاى	ناظر الحلنقة
محمد محمد الأمين ترك	ناظر الهدندوة

أحمد حمد أبو سن	وكيل ناظر الشكرية
عبد الله بكر	ناظر دار بكر
محمد تمساح سيماوى	ناظر دار حامد
صالح فضل الله	وكيل ناظر الكبابيش
منعم منصور	ناظر الحمر
بابو عثمان نمر	ناظر المسيرية
أمير على عيسى	ملك النوبة
سعيد على مطر	نائب ناظر الجوامعة
ميرغنى زاكى الدين	وكيل ناظر البديرية
الملك رحمة الله محمود	رئيس محكمة الشاشر
ابراهيم موسى مادبو	ناظر الرزيقات
أبو عبد الرحمن محمد بحر الدين	وكيل سلطان دار مساليت
ابراهيم ضو البيت	شرتاى ونائب رئيس شرق دارفور
محمد محمد نور أبو الكل	شيخ ديوم الخرطوم بحرى
محمد عبد القادر ادريس	عمدة القبشة
محمد الحاج الأمين	موظف سابق
محمد صالح ضرغام	موظف سابق
أحمد الهاشم	شيخ سابق بالمعهد العلمى
عبد الله آدم	موظف سابق
عبد الفتاح المغربى	موظف سابق
عبد الكريم محمد	موظف سابق
بدوى محمد على	موظف سابق

عبد الله خليل	أعمال زراعية وتجارية
محمد صالح الشنقيطى	أعمال زراعية وتجارية
السيد عبد الله الفاضل	أعمال تجارية وزراعية
محمد عبد الرحمن نقد الله	أعمال تجارية وزراعية
محمد حمد البرير	أعمال تجارية
عمر عجبين	أعمال تجارية
الزين عبيد أحمد	أعمال تجارية
الحاج محمد عبد الله	أعمال تجارية
أحمد الجد الشيخ العباس	من الأعيان
محمد الخليفة شريف	من الأعيان
نوال محمد رجال	من الأعيان
الطيب آدم جلى	من الأعيان
أبو القاسم على دينار	من الأعيان
عبد الحميد أبكر ابراهيم	من الأعيان
محمد أدهم	طبيب
زين العابدين عبد التام	طبيب
فضل بشير	صحفى

كشف رقم [٣]

الاعضاء الشماليين لمجلس النـــواب

[١٩٥٤ ــ ١٩٥٧]

محمد حمد أبو سن	ناظر الشكرية (كسلا)
عبد الله بكر	ناظر دار بكر
ميرغنى حسين زاكى الدين	وكيل ناظر البديرية
طيفور محمد شريف	شيخ خط العالياب
مجذوب ابراهيم فرح	أخ ناظر عموم الجعليين
الشريف السيد الفكى	وكيل ناظر
محمود الطيب صالح	أخ شرتاقى دار قـــاله وكـــاتب محكمة أهلية
عبد الرحمن محمد دبكه	اخ ناظر بنى هلبه
عبد الرحمن موسى مادبو	اخ ناظر الرزيقات
أرباب أحمد شطه	شرتاى
حسن جبريل سليمان	عمدة الجنينة
محمد الصديق محمد طلحه	زعيم قبلى
فضل الله على التوم	أخ ناظر عموم الكبابيش ورئيس محكمة سودرى الأهلية
حماد محمد دفع الله	عمدة وابن ناظر الزرق السابق
حماد أبو سدر	أخ أحد ملوك الجبال

أدريس الزيبق	عمدة العباسية
رحمة الله محمود	رئيس محكمة الفاشر الأهلية
بانقا محمد التوم	عمدة البرص ـ حواشة في الجزيرة
عبد الله محمد التوم	شيخ خط العركيين ـ حواشة في الجزيرة
امام دفع الله محمد	ابن ناظر الحلاويين ـ حواشة في الجزيرة
مشاوير جماعة سهل	ابن ناظر المجانين وكاتب محكمة ـ أعمال تجارية
التجاني ابراهيم عايف	أخ عمدة بدار حامد ـ أعمال تجارية وزراعية
قسم السيد عبد الله النور	شيخ خط الكواهلة ـ أعمال زراعية (شركة الفونج للتعمير)
محمد أحمد أبو سن	ناظر الشكرية (رفاعة) ـ أعمال زراعية (شركة التوفيقية الزراعية)
يوسف العجب	ناظر رفاعة الشرق ـ أعمال زراعية
أبو فاطمة باكاش	شيخ خط القاش سابقا ـ أعمال زراعية وتجارية
ابراهيم ادريس هباني	وزير ناظر الحسانية ـ أعمال

	زراعية وتجارية
محمد النجومى	أعمال تجارية
المرضى محمد رحمه	أعمال زراعية وتجارية وصناعية
يعقوب حامد بابكر	أعمال تجارية وعقارية
مجذوب ابراهيم فرح	أعمال زراعية وتجارية
محمد محمود محمد	أعمال زراعية وتجارية
الفاضل محمود	أعمال زراعية (مشروع زراعى بالنيل الأزرق)
أحمد الأمير محمود	أعمال زراعية (مشروع زراعى بالفونج)
كمال عبد الله الفاضل	أعمال زراعية وتجارية وعقارية
عبد الله خليل	أعمال زراعية وتجارية
السيد الصديق المهدى	أعمال تجارية وزراعية وعقارية
حماد توفيق	أعمال زراعية بالحصاحيصا
ميرغنى حمزة	أعمال فنية هندسية (شركة بردجمان ريكس ، مرغنى حمزة)
مبارك زروق	أعمال فنية قانونية
ابراهيم المفتى	أعمال فنية قانونية
محمد أحمد محجوب	أعمال فنية قانونية
محمد أمين السيد	أعمال فنية طبية
خضر حمد	أعمال تجارية
حسن عبد القادر	أعمال تجارية

هاشم محمد سعد	أعمال تجارية وصناعية
محمد كرار كجور	أعمال صناعية وتجارية (شركة انعاش سواكن والتعميرالشمالى . وشركة شرق السودان للتنقيب والتعدين)
ابراهيم حسن المحلاوى	أعمال صناعية وتجارية (شركة انعاش سواكن والتعميرالشمالى وشركة شرق السودان للتنقيب والتعدين)
مجذوب أبو على	أعمال صناعية وتجارية
محمد جبارة العوض	أعمال زراعية
عثمان اسحق آدم	تجارة بكتم
مصطفى حسن محمد	تجارة بنيالا
محمد الشيخ الكاشفى	تجارة
الوسيلة الشيخ السمانى	زراعة
الشاذلى الشيخ البرير	أعمال زراعية
ابراهيم الطيب بدر	زراعة (حواشة بالجزيرة)
محيى الدين حاج حمد	أعمال زراعية
محمد أحمد المرضى	قاضى شرعى سابق
على عبد الرحمن	قاضى شرعى سابق
مدثر البوشى	قاضى شرعى سابق

اسماعيل الأزهرى	موظف سابق (مدرس)
حسن الطاهر زروق	موظف سابق (مدرس)
محمد هارون تيمه	موظف سابق (مدرس)
أبو بكر بدرى أبكر	موظف سابق (مدرس)
عمر حمزة	موظف سابق
ابراهيم حسن أبو المعالى	موظف سابق
يحيى الفضلى	موظف سابق
يوسف عبد الحميد ابراهيم	موظف سابق
يعقوب رحال	موظف سابق
عبد النبى عبد القادر	موظف سابق
حسين محمد زكى	موظف سابق
أحمد ادريس أبو الحسن	موظف سابق
حسن عوض الله	موظف سابق
نصر الله صارمين	موظف سابق
محمد نور الدين	موظف شركات سابق
عبد الرحمن عمر عبد الله	موظف شركات سابق

كلمة أخيرة

هذه هى البلوتكرسى!!

ان تاريخنا منذ بزوغ الاستقلال ملىء بمتناقضات غريبة محيرة . فبالرغم من الوعى السياسى الذى تتمتع به قطاعات كبيرة من شعبنا ، وبالرغم من ترديد هذا الشعب لمطالبه بانهاء الفساد وتطبيق المبادىء الاقتصادية العادلة وتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى واحتلالنا المركز اللائق بنا فى موكب التحرر والتحضر العالمى ، وبالرغم من تأكيد قادتنا لسعيهم لتحقيق هذه الأمانى القومية ــ بالرغم من كل هذا فالسودان يعانى الأمرين من تفاقم الفساد ، وتدهور توزيع الثروة بين الأفراد والفئات والمناطق ، وتجدد الأزمات السياسية والاقتصادية ، والانعزال المتزايد عن التيارات والأحداث العالمية . لا غرو اذن أن وصف أحد رؤساء الدول الافريقية السودان بأنه « رجل أفريقيا المريض » !

وقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نوضح أسباب هذا التناقض بين أمانى الأمة وواقعها . وواضح أن السبب الرئيسى فى نظرنا هو تضارب مصالح القيادات مع جماهير القاعدة ، وضعف رقابة القاعدة على القيادات . وقد درجت هذه القيادات على التوصل للحكم بتبنى شعارات جماهير أحزابها ، حتى اذا

ما بلغت الحكم تنكرت لمبادىء جماهيرها . وواضح أن اعتبار أحزابنا الكبرى على أساس أنها أحزاب مصالح أو تقودها مصالح معينة يفسر لنا ما نعانيه من تناسى قياداتهالأمانى الأمة وتجددللفساد فى كل عهد وتحت كل حكم ، كما يوضح هذه الأحلاف السياسية الغريبة التى تعقدها القيادات المتشابهة فى طبيعتها وأطماعها بين أحزاب تتعارض مبادىء جماهيرها تعارضا تاما مما يولد هذا التقلب السياسى الذى نعيش فيه . كما أن هذه النظرة الى أحزابنا توضح عزلتها التامة عن الأحداث والتيارات الدولية التى لا تمس مصالح قيادتها مسا مباشرا .

ولو تتبعنا تاريخنا السياسى منذ قيام السلطنة الزرقاء لوجدنا الحكم فى هذا القطر مرتبط مع بعض المصالح ويخدمها قبل غيرها ، لاتضح لنا أن أحزابنا الحالية ما هى الا امتداد طبيعى لهذه الظاهرة التىتجلت فى حقب طويلة من تاريخ الحكم فى هذه البلاد .

فالا ستقراء العلمى لتاريخنا السياسى يرينا أن مصالح معينة كانت دائما وأبدا هى القوى الموجهة والمسيطرة على أجهزة الحكم فى هذا البلد • ففى العهد السنارى كان نظام الحكم عبارة عن حلف تجارى موجه لحماية مصالح التجار وطرق قوافلهم ، وقد انهار الحكم السنارى حين فشل فى تقديم تلك الحماية للمصالح التجارية بعد فشل السلطان السنارى وحلفائه من العبدللاب فى اخضاع ثوار الشايقية الذين هددوا طريق القوافل المار ببلادهم بين دار فور ومصر • وفى العهد التركى ــ بعد فشل المحاولات للاستفادة زراعيا وصناعيا من السودان ــ وجد الحكام أن المنفعة الوحيدة التى يمكن أن يجنوها هى احتكار تجارة السودان لصالح مصر ولصالحهم الشخصى ، وكان أن تحالفوا مع التنظيمات التجارية السودانية ــ وعلى رأسها سر تجارات المدن التجارية الرئيسية ــ على أساس تبادل المنافع المشتركة حتى وان كانت تلك المنافع هى تشجيع تجارة الرقيق ! وحتى الثورة المهدية التى كان من أكبر نتائجها مصادرة الثروات التجارية ، ظل العالم لعهد طويل يعتقد أنها قامت بوحى من تجار الرقيق فى القطر ! وفى عهد الاستعمار سيطرت المصالح التجارية الأوربية على اقتصاديات القطر بعد أن اتضح لها عدم صلاحيته لاستيطان البيض فى شكل مستعمرات زراعية ، وبعد أن فشلت المحاولات الأولى فى التصنيع

وفى عهـد الحكـم الوطنى امتدت المصالـح التجاريه ــ محلية وأجنبية ــ الى موارد البلاد فى كل ميادين الاستثمار والى جهاز الحكم نفســه فتولت توجيهه واخضاعه لخدمتها اخضاعا تاما . وهكذا كانت حكوماتنا كلها خاضعة لمن نسميهم اليوم رجال المال والأعمال . وهذه الفئة اذن هى التى كانت مصالحها دائما وأبدا تكيف أجهزة الحكم عندنا وتوجهها . ✲

وعلى مر الأيام والسنين تمرســـت هـذه الفئة فى ابتكار الاساليب والوسائل للتأثير على أجهزة الحكم ، وعزلها عن القوى الأخرى فى المجتمع ، وافساد كل المحاولات لتأميم تلك الأجهزة

++

✲ لا نظن أنه قد خفى على ذكاء القارىء الكريم أننا لا ندخل كل رجال المال والأعمال عندنا فى هـــذه الفئة المستغلة . فهناك المخلصون المتفانون منهم ، كما أن بعضهم يعانون كبقية الأمـــة من تلك الفئة المستغلة منهم فالاستغلال ليس فى طبيعة عمل رجال المال والأعمال ولكنه فى طبيعة بعضهم دون كافتهم . ولا يشترط أن يكون رجل المال والأعمال من كبار رجال مهنته ليكـــــون مستغلا لغيره ، بل يستوى فى ذلك الكبار والصغار منهم ، كـل فى حدود دائرته وسلطانه .

وفى هذا المجال ظلت هذه المصالح تنتقل من نصر الى نصر ، ومن ظفر الى آخر بفضل تجنبها الاساليب والوسائل التى استعملها الاقطاعيون فى البلاد العربية الشقيقة . ففى هذا القطر لم يتول رجال المال والأعمال المناصب الرئيسية فى البلد بحكم نفوذهم الاقتصادى كما فعل كثير من الاقطاعيين مثل باشوات مصر ومشايخ الأردن وأغوات العراق . بل ظلت سياستهم دائما وأبدا ان يسيطروا على الأجهزة المخططة للسياسة وأبواق الدعاية تاركين تنفيذ السياسة فى أيدى حلفائهم من محترفى السياسة والحكم ، سواء أكانوا مثقفين أو بيرقداطيين أو عسكريين مع الحرص على اخضاع هؤلاء لمشيئتهم بكل الاساليب . وبهذا سلم رجال المال والأعمال هنا من ماتعرض له اقطاعيو البلاد العربية الأخرى من حساب عسير على يد الثوار فى تلك البلاد ، بل ان رجال المال والأعمال عندنا سلموا حتى مجرد التعريض بهم ، والتلميح عن الدور الذى يلعبونه فى مساندة انظمة الحكم الفاسدة والتعاون معها بفضل بقائهم دائما خلف الكواليس .

وشىء آخر يميز أسلوب المصالح التجارية هنا فى السيطرة على أجهزة الحكم وهو أنها لاتلجأ مطلقا للعنف والارهاب فى حماية مصالحها كما كان يفعل اقطاعيوا العراق ومصر وكوبا مثلا ، ولكنهم يحرصون على ابراز مصالحهم فى ثوب براق على انها

مصالح الأمة بأسرها ويجندون كل أبواق الدعاية لذلك ، ففي هذه الآونة يسعى رجال المال والأعمال لكسب تأييد الرأى العام فى القطر ومباركته لاطماعهم تحت شعار « تشجيع رأس المـال الوطني لتحرير اقتصادنا من قبضة الشركات الأجنبية الاحتكارية» وقد نجحوا كثيرا فى صرف الانظار عن نشاطهم الاستغلالى بتدبير حملة متواصلة على الأجانب مطالبين بسودنة اعمالهم لصالحهم لا تأميهما لصالح الامة جمعاء !

وقد ساعد رجال المال والأعمال فى بلوغ هذا الهدف حرصهم على عدم الانعزال اجتماعيا عن الفئات الأخرى فى الأمة الامر الذى لم تأبه له الارستقراطيات فى البلاد العربية الأخرى فسرعان ما تحولت الى « طبقة » لها عاداتها وتقاليدها ومنظماتها المميزة . ولكن رجال المال والأعمال هنا حريصون على المشاركة فى المنظمات السياسية ، والأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية والأعمال الخيرية . وهم ــ بحكم امكانياتهم المالية ــ متصدرون لكل هذه التنظيمات وبارزون فى أوسـاطها . وبهذه الصورة استطاع رجال المال والأعمال فى هذا القطر أن يظهروا بمظهر التواضع والتآلف مع كل الفئات ، بل وبمظهر رجال الشهامة والنجدة والمروءة الذيا تعتمد عليهم المنتديات والمجامع . بل أن الرأى العام صار يقبل فى يسر تصدر هـذا الفئة للمنظمات التى

تجمع كل قطاعات الأمة ، مما جعل سيطرة هؤلاء سيطرة برضاء الشعب واختياره ! •

وان كان المجتمع السودانى لاينظر الى رجال المال والأعمال كطبقة خاصة ، فان رجال المال والأعمال أنفسهم لم يبدأوا بعد فى الأحساس بأنهم طبقة وتعبير « رجال المال والأعمال » هذا ومرادفه (الرأسمالية الوطنية) لم ينتشرا بينهم أنفسهم الا مؤخرا ، والتنظيمات الضافبة التى اقيمت أو أقترحت لربطهم (كاتحاد التجار السودانيين ، والغرف التجارية ، واتحاد رجال الأعمال السودانيين الخ ••) لم تلاق بعد النجاح الذى كان يرجوه لها مؤسسوها • والحقيقة أن رجال الأعمال أنفسهم منقسمون بين عدة مهن وقطاعات ذات مصالح متضاربة وكراهية متبادلة ، فرجال الأعمال يمقتون الممولين الذين كثيرا مايستغلونهم ورجال الأعمال الحديثة كالصناعات يحتقرون اصحاب الاعمال التقليدية كالتجارة ؛ وتجار الجملة وتجار التجزئة فى صراع مستمر مع أنفسهم ومع المستورد الخ •• ولكن شيئان هامان يجمعان رجال المال والأعمال على اختلاف شاكلتهم وتضارب مصالحهم الشخصية : أولهما — اشتراكهم فى التمتع بعقلية خاصة يمكن أن تسمى بالعقلية التجارية ، وثانيهما — شعور عام بينهم وادراك عميق لمصالحهم المشتركة •

وهم بعد ذلك ـــ ورغم الاختلاف الشديد بينهم وبين القوى التى كانت ولا تزال توجه أنظمة الحكم فى البلاد العربية الأخرى ـــ تجمعهم بتلك القوى التى فى الخارج غاية واحدة وهى السيطرة على أجهزة الحكم وتسخيرها لاستغلال الفئات الأخرى بالطرق المشروعة والغير مشروعة ، وتسييرها وفق مبادئها ومصالحها الخاصة مستخدمة فى ذلك اغراء القروض والدعاية والخداع والرشوة ، وسيطرة هذه الفئة تشمل كل مراحل اعداد وتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة : فهى بحكم مركزها القيادى فى المنظمات الحزبية ترسم تلك السياسة ، وفى طور التشريع نجد نها من ممثليها فى البرلمان مايكفى لتمرير تشريعاتها واسقاط كل التشريعات المضادة لها اذا لم تنجح فى الحيلولة دونها والدخول فى أجندة المجلس ، وهى بعد ذلك تؤثر على الجو الذى يعمل فيه رجال الخدمة المدنية فى تنفيذ هذه التشريعات ، بل كثيرا ما تؤثر على اشخاصهم ، وربما استطاعت أن تتولى مهمة التنفيذ نفسها بالضغط لايكالها الى الهيئات غير الحكومية، أو ـــ بالسعى لأشراكها فى اللجان الرسمية البحة تمثيل وجهة نظر القطاع الخاص . هكذا يكون نظام الحكم كله خاضعا لفئة رجال المال والأعمال ، ويتحقق الحكم البلوتقراطى ـــ أو حكم الاغنياء فى هذا القطر !..

ومغانم رجال المال والأعمال من الخزينة العامة تشمل إعفاءات الضرائب، ومنح الأراضي والمواد والسلفيات بأسعار اسمية، وقبول العطاءات بأرباح مبالغ فيها ، والتنازل عن الأعمال المربحة كي يتولاها رجال المال والأعمال الخ . وأما مغانمهم من الفئات الأخرى فتشمل حرمانها لمستخدميهم من أجرهم الكامل ، وتقاضى أكثر من ما يستحقون منهم اذا ما باعوهم سلعا أو خدمات ، والاستئثار بغلة ممتلكاتهم دونهم ..

هذه هي اذن حقيقة القوى التى تحكم الشعب السودانى ، وتتحكم فى موارده ومقدراته ، تستغلها لمصلحتها الخاصة أنها فئة من رجال المال والأعمال بسطت نفوذها من جهة على اقتصادنا الزراعى والصناعى والتجارى ، وسيطرت من جهة أخرى على أجهزة الحكم من حكومات ومجالس وأحزاب وصحافة وتنظيمات شعبية لاعتماد هذه الأجهزة عليها لتمويلها . وهذه الفئة تجعل من حديث الاشتراكيين عن وضع القطاع الخاص تحت رقابة الدولة هزءا وعبثا بتسخيرها الفعلى للدولة لمشيئة القطاع الخاص .

وهذه الفئة تضم لفيفا من البيوتات الممولة وتجار الشيل واقطاعيي الادارات الأهلية وأصحاب الأعمال التجارية والصناعية والزراعية والمهنية والمقاولين بجانب حلفاء تلك الفئة من الشركات والبيوتات والبنوك الأجنبية . وقد كان من جراء سيطرة هذه

الفئة على أجهزة الحكم أن فسد الحكم والحكام وتعرضت مصالح البلاد العليا للخطر ، وصارت موارد الدولة نهبا للراشين والمرتشين والمهربين والمختلسين ، وتفاقمت الأعباء المالية على الفئات الفقيرة من الأمة فى سبيل توفير الأموال التى تفرق على هذه الفئة من الاثرياء والموسرين .

كما ان سيطرة هذه الشرذمة على اقتصاديات البلاد قد أدت الى حرمان المنتجين الفقراء من ثمرة أعمالهم مما نتج عنه انصرافهم عن الانتاج ، كما أدت الى رفع تكاليف المعيشة على المستهلكين واجبارهم على دفع أغلى الأسعار مقابل أردأ أنواع السلع ، والى تبديد موارد القطر وثرواته البشرية والطبيعية .

وقد ظلت هذه الفئة الى يومنا هذا بعيدة عن الشك والريبة وهى تتزيى بزى الوطنية والحرص على مصالح البلاد ، وتطالب الأمة بمعاضدتها ومساندتها باسم حماية الرأسمالية الوطنية وتحرير اقتصاديات البلاد من التحكم الأجنبى ، وهى المسئول الأول عن استمرار هذا التحكم الاجنبى فى اقتصادياتنا وفى استغلال فئات هذه الأمة .

الخيار الذى بيدنا :

هذه هى اذن القوى التى توجه أجهزة الحكم فى هذا القطر وتستغل فقراءه وهى ما سميناه تارة باسم « ارستقراطية الثراء »،

وتارة « البلوتكرسى » ، وتارة بالاسم الذى اختارته لنفسها وهو « رجال المال والأعمال » .

ولقد تحاشينا أن نصف هذه الفئة بأنها « طبقة » لأنها كما أوضحنا لم تكتمل لها بعد كل العناصر التى تجعل منها « طبقة » قائمة بذاتها لها كيانها وتنظيماتها المنفصلة ، ولها تقاليدها ونظم معيشتها الخاصة بها . وان كانت فئة رجال المال والأعمال عندنا لم تتبلور بعد فى صورة طبقة بهذا المعنى ، فهى بلا شك بسبيل ذلك . وقد بدأت بالفعل فى تنظيم اتحاداتها وأنديتها الخاصة ، وأخذت تسكن أحياء منعزلة ، وتغشى أماكن وأندية فى الداخل والخارج لا يتاح لذوى الدخل المحدود الاقتراب منها . ومن يدرى فقد نشهد فى المستقبل القريب قيام طبقة مال وأعمال تدخل فى صراع واضح ومباشر مع الطبقات المحرومة المستغلة . وحتى ذلك الحين لا يزال هناك أمل فى تلافى هذا التصدع الخطير فى كياننا الاجتماعى . والفرصة ما زالت مواتية للاصلاح بالطرق الديمقراطية وعن طريق الأحزاب بالذات .

ان أحزابنا الكبيرة تتمتع بسند من الجماهير من كل القطاعات ، ولكن رجال المال والأعمال هم المسيطرون على قيادة هذه الأحزاب ، بسبب عدم تنظيم جماهير القاعدة وعدم وعيهم ، وتركهم أحزابهم تعتمد على هذه الفئة ماليا . والوعى والتنظيم

الذى تظهره هذه الجماهير فى بعض المناسبات ــ مثل اختيار مرشحهم من ابناء مناطقهم فى الدوائر المختلفه ابان الانتخابات أورفضهم لقبول رجال المال والأعمال الذين تحاول قيادات الأحزاب فرضهم عليهم ــ هذا الوعى والتنظيم يمكن أن ينمى ويدعم حتى تستطيع جماهير الأحزاب السيطرة على قيادة الأحزاب وتوجيهها لمصلحة الامة قاطبة . ويومها سينتهى نفوذ « ارستقراطية الثراء » وتختفى « البلوتكرسى » .

هذا هو الحل الديمقراطى الذى ما زال المجال مفتوحا له . ولكن اذا لم تنهض جماهير الأحزاب بمسئوليتها فى هذا المضمار فلا مناص من تدهور الأوضاع حتى تعود البلاد مرة أخرى الى حكم أتقراطى يمنى العناصر النظيفة بالقضاء على سيطرة واستغلال الأثرياء .

ان الخيار ما زال بيد الجماهير الحزبية ، فلتقرر أى السبيلين تسلك ، ولتقرر ذلك اليوم ... فقد لا تتاح لها الفرصة غدا !

ألا هل بلغت ؟.. اللهم فاشهد !

ثبت المصادر الرئيسية

المصادر الرسمية

١ — غازتية حكومة السودان.

٢ — Sndan Laws

٣ — Governor General Annual Reports

٤ — البرلمان السودانى الأول يخلص مداولات مجلس النواب.

٥ — الجمعية التشريعية للسودان : الملخص الأسبوعى من اجراءات الجمعية التشريعية .

٦ — المجلس الاستشارى لشمال السودان ـ اجراءات الدورة .

المجلات والنشرات الدورية

٧ -- مجلة التجارة والصناعة (تصدرها وزارة التجارة والصناعة والتموين والتعاون)

٨ -- مجلة الاقتصاد (تصدرها جمعية الاقتصاد بجامعة الخرطوم)

٩ — مجلة ادارة الأعمال (تصدرها جمعية ادارة الأعمال بجامعة الخرطوم)

١٠ — مجلة غرفة التجارة السودانية الشهرية (تصدرها غرفة التجارة السودانية)

١١— البنك الصناعى السودانى : التقرير السنوى

١٢— الجرائد اليومية السودانية

الكتب

١٣— *Gaitskell: Gezira*

١٤— *J. S. R. Duncan: The Sudan*

١٥— *Henderson: The Making of The Sudan*

١٦ — الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل .

قريبا

للمؤلف :

- السودان بين الرأسمالية والاشتراكية
- فضائحنا الاقتصادية الكبرى

الثمن ٢٤ قرشا

